جامعة ابن خلدون – تيارت

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم النفس والأرطوفونيا والفلسفة

تصريح شـرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 2020/12/27 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) ..ساسي فايزة..

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم :202348656 والصادرة بتاريخ :2018/09/05

المسجّل(ة) بكلية :العلوم الاجتماعية قسم : ..العلوم الاجتماعية..

و المكلف بإنجاز أعمال بحث مذكرة التخرج ماستر عنوانها :

اطراف العقد الاجتماعي بين الحق الطبيعي والحق الاجتماعي

.....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2024/05/30

إمضاء المعني

نظرا للتصديق للإمضاء
السيد ساسي فايزة
202348656
2018/09/05

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
مفوض الحالة المدنية
شيخي الهام

30 ماي 2024

M

جـامعة ابن خلدون تيارت
University Ibn Khaldoun of Tiaret

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
Faculty of Humanities and Social Sciences
قسم علم النفس والفلسفة الارطوفونيا
Department of Psychology, Philosophy, and Speech Therapy

مذكرة مكملة لنيل شهـادة ماستر الطور الثاني ل.م.د

تخصص فلسفة غربية حديثة ومعاصرة

الموسومة بـ:

نظرية العقد الاجتماعي بين الحق الطبيعي والحق الاجتماعي

إعداد الطالبة:
ساسي فايزة

إشراف الأستاذ:
د.بهلول عبد القادر

لجنـة المناقشة

الأستاذ (ة)	الرتبة	الصفة
أ.د. رمضاني حسين	أستاذ تعليم عالي	رئيس
أ.بهلول عبدالقادر	أستاذ محاضر –أ–	مشرفا ومقررا
أ.بن سليمان عمر	أستاذ تعليم عالي	مناقشا

السنة الجامعية:2023-2024

الإهداء

يسعدنى أن أهدى عملى هذا

الى الله قبل كل شيء الحمد الله لك كما ينبغى

لوجهك وعظيم سلطانك

لم تكن رحلة قصيرة ولا ينبغى لها ان تكون

لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق محفوفا بالتسهيلات لكنى فعلتها ونلتها

الى من تملك جنة تحت القدم الى ملاكى الطاهر وقوتى بعد الله

دا عمتى الأولى الأبدية الى من دعمتنى بلا حدود واعطتنى بلا مقابل

اهديك هذا الإنجاز لولا تضحياتك لما كان له وجود **امى**

والى الذى سأظل اروى روحك الراحلة بالدعاء الى ان القاك بإذن الله في الجنة روح أبى الطاهرة **ساعد**

الى من مدة يده دون كلل او ملل وقت ضعفى عائلتى ادامكم الله

ضلعا ثابت لى

الى كل من ساندنى وبكل حب وقت ضعفى وازحوا عن طريقى كل متاعب مهمدين لى طريق الثقة

والإصرار داخلى سندى وكتف الذى استند عليه دائما اخوتى

خلف الله وبومدين وفاطمة

الى من رافقتنى وكانت رفيقة دربى طيلة فترة دراسة ومن كانت

مساعدتى **أسماء**

التشكرات

قبل كل شيء نحمد الله عز وجل الذى كأنعمنا بنعمة العلم ووفقنا إلى بلوغ هذه الدرجة قال الله عزوجل

﴿ وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ۖ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ ﴾ إبراهيم م07--

ثم الصلاة على خير رسله وأنبيايه الدا عى إلى رضوانه والقايلﷺ من لم يشكر الناس لم يشكر اللهﷻ ومن أسد إليكم معروفا فكافيوهن فإن لم تستطيعوا فأد عو له وافتداءن بهذا الحديث نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور الفاضل

"بهلول عبدالقادر"

لقبوله الإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمه لنا من نصايح وتوجيهات والثقة التى وضعها فيا والتى كانت حافزا لإتمام هذا العمل.

الشكر موصول إلى لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل وإثراءه ولا يفوتنى شكر كل الأساتذة كلية العلوم الإنسانية والاجتما عيةن خاصة قسم العلوم الاجتما عية.

هذا الشكر موصول إلى كل من كانت له يد العون في هذا العمل من قريب أو بعيد

فلهم منى جزيل الشكر والتقدير مع تمنياتنى لهم بالتوفيق والنجاح

مقدمـــــــة

لقد عاش الإنسان لفترة معينة من الزمن جهلا وتخلفا سيطر على فكره و أفعاله، وجعله مقيدا في كل مجالات العلم والإبداع، فعرفت هذه الفترة بعصر الظلام أو العصر الوسيط الذي سيطرت فيه الكنيسة على مختلف مجالات الحياة خاصة جانب الحرية الإنسانية، وكان شعارها في ذلك" اعتقد ولا تنتقد " فقيدت حركة العقل والتفكير فكانت هذه الأوضاع بداية لبزوغ فجر جديد ألا وهو الفلسفة الحديثة التي ثارت ضد القديم، وثارت ضد الجهل، ضد القيد، الظلم والسيطرة؛ وكل هذا من أجل التنوير و الحرية الفكرية الجماعية ، و الشكر موصول للمفكرين و الفلاسفة الذين غيروا مجرى التاريخ ، فأيقظوا أوروبا والعالم من سباته للتحري في الحقوق الطبيعية و الحقوق المدنية المطروحة في تلك الفترة، و هذا كله لا يكون إلا في إطار الدولة التي تحمي حريات الإنسان و تبين حقوقه من واجباته، هي محطّة هامة من محطّات الفكر البشري من خلال البحث في ماهيتها وفي نشأتها والأسس التي تقوم عليها حيث قدمت العديد من التصورات في نشأتها على مر الحقب والعصور، حيث تجلت أهم معالمها في الحقبة الحديثة، ومن بين النظريات التي قدمت تصورا شاملا في مسألة الدولة هي نظرية العقد الاجتماعي التي كان من أبرز مؤسسي هذه النظرية الفلسفية التي نظرت للعقد الاجتماعي "توماس هوبز، جون لوك، جون جاك روسو" الذين أسهموا بتقديم رآهم ورسموا أهم معلم فكرة العقد الاجتماعي الذي يقوم على أساس الاتفاق بين البشر في إطار المبادئ السياسية الكبرى التي من أهمها الحرية والمساواة والعدل .

وبناءا على هذه الرؤية تتحدد الإشكالية التي يتضمنها بحثنا حول أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة وعلى ضوء ما تم طرحه يتحدد السؤال التالي : هل فكرة العقد الإجتماعي كمفرز حداثي يتعارض مع الحق الطبيعي أو يتوافق معه؟

كيف نفهم الحق الطبيعي وإلى أي مدى حقق التنظيم في مجال المسألة السياسية للاستقرار والأمن العالميين؟

- هل حقق العقد الإجتماعي طموحات الإنسان في حفظ بقائه و ممتلكاته ؟

- وما هي إسهامات العقد الإجتماعي في الوقت الراهن ؟

ولقد جاء تقسيمنا لهذا البحث المتواضع على النحو التالي: مقدمة وثلاثة فصول في كل فصل مبحثين بالإضافة إلى خاتمة تبرز أهم النتائج المتحصل عليها في البحث.

فكانت مقدمة البحث عبارة عن استهلال للعمل وهي بمثابة الإطار العام الذي ترتسم فيه ملامح الموضوع ،ما بخصوص فصول البحث فقد اشتمل كل فصل على مبحثين، فعنون الفصل الأول بـ"الإرهاصات الفلسفية لفكرة العقد الإجتماعي "يعالج فيه أسس قيام نظرية العقد الإجتماعي ، أما الفصل الثاني المعنون بـ "أسس التطور الفكري لنظرية العقد الإجتماعي "الذي عالجنا فيه نظرية العقد الإجتماعي مع أهم روادها و سعي هذه النظرية في تحقيق العدالة "، أما الفصل الثالث المعنون ب"إمتداد نظرية العقد الإجتماعي و

النقد الموجه لها" فقد تناول أهم الإسهامات و الإمتدادات التي قدمتها نظرية العقد الإجتماعي بالضافة إلى النقد الموجه لها،و قد أنهيت عملي بخاتمة ضمنتها أهم الاختلافات على شكل نتائج التي تم التوصل إليها مما تم عرضه وتحليله في هذا البحث .

أما فيما يتعلق بالمنهج الذي اعتمدت عليه في معالجة هذا الموضوع فإنني استندت إلى المنهج التاريخي والتحليلي والنقدي كونه يتناسب مع طبيعة الموضوع واتخاذه كوسيلة من أجل الفهم والتحري حول الحقائق الملة بالموضوع .

فمن دواعي اختياري لهذا البحث نجد أسباب ذاتية وأخرى موضوعية:

أما الذاتية في نظري لا يمكن تجاوز الفكر السياسي الحديث لا كرغبة فلسفية، ولا كدراسات أكاديمية، فالرغبة في دارسة أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة هي قوتهم وقدرتهم وشهرتهم في هذه الفكرة والرغبة لمعرفة الموضوع بأكمله لدى فلاسفة العقد الاجتماعي.

أما الموضوعية وتدعو أسباب قراءة أساس فكرة التعاقد في نشأة الدولة غالبا إلى إدراك قيمة الفكر السياسي الحديث.

فلا يخلو بحث علمي من الصعوبات مع أنّني بذلت كل المستطاع على الإلمام بهذا البحث بالتواضع وتغطية كل الجوانب، وأيضا قلة المصادر والمراجع التي تتناول صور النقد الفلسفي خاصة لما يتعلق الأمر بموضوع واسع يتناول أكثر من مذهب فلسفي.

أما بخصوص الدراسات السابقة فقد قمنا بالإطلاع على مختلف الفلسفات التي تتناول الجانب السياسي و الإجتماعي إنطلاقا من الفلسفة القديمة إلى الفلسفة اليونانية مثل كتاب الجمهورية "لأفلاطون" و ما إحتوته من دراسات مرتبطة بالجانب الإنساني و الإجتماعي و السياسي مرورا بالعصر الوسيط و ما تملكه من فكر إضطهادي متقوقع لا يرضى بأي تجاوز للسلطة الدينية و صولا إلى عصر النهضة و العصر الحديث كمؤلف "ديكارت "مقال في المنهج" و كتاب "فرنسيس بيكون "الأورغانون" الجديد الذي تبلورت فيه فكرة العقد لنصل ف يالأخير إلى الأبعاد التي أطرها العقد الإجتماعي و أهمية الدور الأساسي في إرصاء قواعد العدالة و حقوق لإنسان.

و هذا العمل ما كان له أن يكتمل في صورته النهائية لولا اعتمادي على جملة من المصادر والمراجع، ومن بين المصادر أذكر:توماس هوبز، اللُّفياثان والأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة. وجون لوك، في الحكم المدني. جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي أو مبادئ القانون السياسي.

بالإضافة إلى مجموعة من المراجع: نصيف نصار، منطق السلطة:مدخل إلى فلسفة الأمر. جورج سباين، تطور الفكر السياسي. جون جاك شوفالييه، تاريخ الفكر السياسي.

أما عن آفاق هذه الدراسة تتمثل في: محاولة الإجابة على إشكالية البحث المطروحة، وفتح المجال للبحث أكثر في هذا الموضوع وما يتصل به من جوانب أخرى، وذلك بفتح نافذة جديدة من نوافذ الفكر السياسي، وابراز فكرة جديدة تقوم عليها الدولة وتتمثل في قيامها على العقد الإجتماعي المتمثل في الحقوق الطبيعية و الحقوق الإجتماعية و كيفيتها في تحقيق العدالة الإنسانية ،و كذلك ابراز أهمية موضوع الفلسفة السياسية بصفة عامة وبصفة خاصة عند فلاسفة العقد الإجتماعي في الفترة الحديثة والمعاصرة .

الفصل الأول

الإرهاصات الفلسفية لفكرة العقد الاجتماعي

المبحث الأول : ماهية التعاقد

أولا : تعريف التعاقد

ثانيا ـ مفهوم العقد الإجتماعي

ثالثا ـ نشأة العقد الإجتماعي

المبحث الثاني : مفهوم الحق الطبيعي و الحق الإجتماعي

أولا:مفهوم الحق

ثانيا: مفهوم الحق الطبيعي

ثالثا: مفهوم الحق الاجتماعي

رابعا: تاريخية الحقوق الطبيعية و الحقوق الإجتماعية

تمهيد:

تعتبر قضية العقد الإجتماعي أو كما عرف سابقا بالاجتماع الإنساني والتمدن من أهم القضايا التي طرحت قديما وحديثا ولا تزال نطرح إلى غاية يومنا هذا ،لأنها تعبر عن إنسانية الإنسان وخروجه من الحياة البدائية المنعزلة التي كان يعيش فيها على توفير مطالب العيش بشكل غير منظم إلى الحياة المدنية المنظمة التي تعبر عن تواصله مع غيره ، وهذا ما اقتضى قواعد ومبادئ تنظم حياته الإجتماعية و السياسية ، وذلك وفق العقد الاجتماعي. ففكرة التعاقد ليست فكرة حديثة العهد بل هي موجودة منذ وجود الإنسان في تجمعاته ومبادلاته بين الناس ولهذا فقد اهتم بها الفكر الإنساني منذ القديم ، وهاهي تشغل الفكر الحديث حتى غدت من أبرز قضاياه ، خصوصا وأن المجتمع الغربي قد مر بالعديد من الظروف والحوادث منذ العصور الوسطى إلى عصر النهضة الأوروبية الحديثة فكان أن شكلت له مثل هذه القراءات وخاصة العقد الاجتماعي منفذا وملاذا ، فما هي دعائم العقد الإجتماعي و ماهي أهم أساسياته؟

المبحث الأول : ماهية التعاقد

لقد كان للإنسان تفكير مرتبط بقضاء حاجاته مما إستلزم عليه الدخول في نزاعات مما إستوجب إبرام العقد الدي ينهى كل التصرفات الغير مقبولة و هنا وجب التطرق و البحث في مفهوم العقد الإجتماعي و معرفة مراحل نشأته فما هو العقد ؟ و ما هي أسس نشأته و مقوماته ؟

أولا : تعريف التعاقد :

أ ـ التعريف اللغوي للتعاقد :

العقد في اللغة هو عقد الشيء أي يعقده عقدا، فانعقد وتعقد، يعني شده، وهو نقيض الحل وفي الأصل هو للحبل وما نحوه من المحسوسات، ثم أطلق على أنواع العقود في البيع والمواثيق وغيرهما، وكذلك في العقيدة، ويقصد بها ما يعقد عليه الإنسان قلبه من آراء بتصميم وجزم. والعقدة هي حجم العقد والجمع عقد وخيوط معقدة ويقال عقدت الحبل فهو

معقود، وكذلك العهد ومنه عقدة النكاح، والمعاقدة هي المعاهدة والميثاق والعقد هو العهد وجمع عقود وهي العهود ويقال عهدت إلى فلان كذا وكذا وتأويله ألزمته ذلك، فإذا قلت عاقدة عقدت عليه تأويلا أنك ألزمته باستيثاق والمعاقدة هي المعاهدة وعاقدته أي عاهدته وتعاقد القوم أي تعاهدوا[1] .

ب ـ التعريف الإصطلاحي للتعاقد :

هو ارتباط إيجاب وقبول بوجه مشروع يثبت أثره في محله، فيقصد بالإيجاب والقبول هنا كل ما يدل على إرادة المتعاقدين وما يرضيهما بعقد العقد سواء كان ذلك بالقول أو الفعل أما كونه على وجه مشروع، يقصد به أن يكون ما تمّ التعاقد عليه بما يأذن به الشرع وأن يكون بما يملكه المتعاقدين، ونستنتج من هذا التعريف تواجد طرفين للعقد،وهما طرف يصدر منه الإيجاب، وطرف آخر يصدر منه القبول[2].

و يعرفه " أندري لالاند" في موسوعته الفلسفية إذ يقول"بأنه اتفاق يلتزم بمقتضاه شخص أو عدة أشخاص تجاه شخص أو عدة أشخاص بتقديم شيء ما بالقيام أو عدم القيام بشيء وفي الفلسفة بنحو أخص يقال عقد على ما يكون ثنائي الطرف أو متعدد

[1] إبن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار صادر للطباعة والنشر ، د ط ، بيروت ، لبنان ، 1928، ص296ص297

[2] بران مسعود، معجم الرائد ، دار الملايين المؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع ، ط 1، بيروت ، لبنان ، 1984، ص 1038.

الأطراف أي ما يتضمن التزامات أو تعاهدات متبادلة"[1] . فالتعاقد هو عبارة عن اتفاق يتم ما بين مجموعة معينة، لغايات وضع قواعد مُحدّدة لتدبير وتسيير الشأن العام.

والمقصود بالعقد أيضا: كل ما يلزم به المرء نفسه أو كل ما يلزم به الأخرين ، حيث إنه ليس مشروطا تواجد طرفين في العقد ، فيصدق المرء على كل ما التزم به، حتى لو لم يتواجد طرف آخر تؤثر إرادته في العقد محافظا على الإيجاب و القبول . فهو الاتفاق الذي يكون بين طرفين يلتزمان بمقتضاه تنفيذ بنوده.

ثانيا ـ مفهوم العقد الإجتماعي :

يشير مصطلح العقد الاجتماعي بالإنجليزية Social Contract فهو ذلك العقد المبرم بشكل فعلي أو افتراضي بين طرفين، كالحكومة والشعب، أو الحاكم والمحكوم، بحيث تحدد بموجبه الحقوق الخاصة بكل فئة والواجبات المفروضة عليها، وظهر ذلك منذ القدم عندما بدأت الحياة البشرية بصورة من العشوائية والفوضى، فوضع العقل البشري اتفاقا وعقدا لتنظيمها على هيئة مجتمع وحكومة قال "روسو"في هذا الصدد: إن الإنسان يربح بالعقد الإجتماعي حريته المدنية حتى وإن خسر بها حريته الطبيعية ، علما بأن هذا المجتمع يندرج تحت خانة المصطلحات الخاصة بالفلسفة السياسية.[2]

كما يطلق هذا المفهوم على جملة من العادات والتقاليد والمصطلحات التي تندرج تحت خانة النظرية السياسية، بحيث يمثل هذا العقد اتفاقا محدداً بين مجموعة من الأشخاص الذين يساهمون في وضعه وصياغته و الإلتزام بمقتضياته وبنوده .

ومصطلح العقد الاجتماعي نراه في الفلسفة الأخلاقية و السياسية هو نظرية أو نموذج تبلور في عصر التنوير، و يهتم عادة بمدى شرعية سلطة الدولة على الأفراد، تنادي هذه النظرية بالتحديد بأن الأفراد يقبلون بشكل ضمني، أو صريح أن يتخلوا عن بعض من حريتهم و يخضعوا لسلطة الحاكم، أو لقرار الأغلبية، مقابل حماية بقية حقوقهم، و من ثمة، فإن العلاقة بين الحقوق الطبيعية و الشرعية هي في العادة مبحث من مباحث نظرية العقد الاجتماعي[3] .

ومن هنا فإن أغلب المفاهيم والتصورات اتفقت على مفهوم العقد بأنه عبارة عن اتفاق أوالتزام أومجموعة العهود التي يلتزم بها أفراد المجتمع، كما أنه جملة الاتفاقات الأساسية المتضمنة في الحياة الاجتماعية، وبمقتضاها يضع كل فرد شخصه وقواه تحت إرادة المجتمع

[1] أدري لالاند، موسوعة أندري لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد، إشراف أحمد عويدات، المجلد الأول، منشورات بيروت ، لبنان ، ط2، 2001، ص224

[2] جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، (د،ط)، بيروت ، لبنان ، 1982، ص82

[3] مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار قباء للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر ، 1998 ، ص455

،وبدا هذا في صور شتى من أشهرها العقد الاجتماعي [1] والعقد الاجتماعي هو مفهوم قد تداوله العديد من الفلاسفة والمنظرين، ولكل تصوره حول هذا المصطلح ولكنه غايته هي الإتفاق الإجتماعي .

ثالثا ـ نشأة العقد الإجتماعي :

وكما صرحنا سابقا في الحديث عن العقد الاجتماعي الذي هو اتفاق يفترض تخلي الناس عن حالة الفوضى للدخول في مجتمع منظم ، فترجع فكرة العقد الاجتماعي إلى الشجاعة الفكرية التي قام بها بعض المفكرين والفلاسفة في النظرة العامة لتأسيس الدولة التي هي ليست مؤسسة أزلية لأن الانسانية قد مرت بمرحلة سابقة كان الناس يعيشون فيها بدون قوانين"مرحلة الفوضى " والتي إحتوت أفكارا خيالية و حرية تامة لجميع الأفراد ولم يكن القصد منها سوى المحافظة على حق الملكية الخاصة في ظل المجتمع القائم، ولقد كانت الخلافات بين المفكرين حول تفسير منشأ العقد الاجتماعي، فإنقسموا الى فريقين :

فريق يرى أن افراد المجتمع اتفقوا فيما بينهم على وضع ذلك العقد الضمني غير المكتوب واختاروا الحكومة التي تنفذه، أي الشعب هو صاحب السلطة الاصلي وله كل الحق بأن يسحب ثقته من الحكومة متى شاء ولا سيما اذا لم تحقق المتطلبات و الالتزامات المتفق عليها .

أما الفريق الآخر من المفكرين إعتبروا العقد بمثابة تنازل نهائي من الشعب عن سلطته للحكومة والدولة ، وبالتالي فإن الدولة مخولة بسلطة حكم الشعب على النحو الذي ترتأيه دون العودة الى استشارته فوردت فكرة العقد الاجتماعي في كتابات العديد من الفلاسفة ، إذ ترجع أصول هذه النظرية أولا إلى السفسطائيين الذين رأوه أن الإنسان يصنع القيم بإرادته ، وأن النظام المدني هو نظام اتفـاق الأفراد على تكوينه للسهر على مصالحهم ؛ فهو بذلك نظام غير طبيعي قام على أساس من الاتفاق والتعاقد بين الأفراد لتحقيق حمايتهم ، وخلصوا من ذلك إلى أنه مادام أن الأفراد تعاقدوا على إنشاء هذا النظام ، فلا يجوز أن يكون الأفراد حائلا دون تمتعهم بحقوقهم الفردية [2] لقد كانت بدايات العقد الاجتماعي عند السفسطائين الإغريق الذين اعتدوا بإنشاء و ابرام عهد أو اتفاق بين أفراد المجتمع من أجل الحفاظ على مصالحهم الخاصة والتمتع بحقوقهم الطبيعية ؛ غير أن هذا الاتفاق بين الأفراد يكون بينهم فقط لأنه لا يستند إلى قانون في ذلك لأن الإنسان عند السفسطائيين هو من يصنع القيم بإرادته حيث يقول جورجياس: الإنسان مقياس كل الأشياء فهو مقياس الأشياء الموجودة حيث هي موجودة ، ومقياس الأشياء غير الموجودة من حيث هي غير موجودة ، فتظهر

[1] إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي ،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، د ط، ،1894، ص118

[2] فضل الله محمد إسماعيل ، الأصول اليونانة للفرد الساسي ، دار المعارف، القاهرة، مصر ط1، 2001 ص17

التحولات السياسية التي تكشف عن فلسفة سياسية جديدة تعبر عن ضرورة أن يأخذ الفرد دوره في المجال السياسي بناء على قدرته الخطابية وتعلمه سائر وسائل التأثير على جماهير الناس واكتساب الأغلبية من الأصوات في المجالس الشعبية وقد عبر عن هذا كله الفلاسفة السفسطائيين[1] .

أما "سقراط 469 ـ 399 ق.م " لم يكن راضيا عن العقائد والنظم السياسية في أثينا، والذي وجه اهتمامه إلى البحث عن الحقيقة في ضمير الإنسان وخلقه ووقف في مواجهة مذهب الشك، ونادى بتطهير المعرفة[2] وبهذا كانت أفكار سقراط بمثابة ثورة فكرية تنويرية توعوية ساهمت في تغيير مجتمعه خاصة من خلال مواقفه الصارمة الأخلاقية من السياسات الفاسدة، وكان من الطبيعي أن يختلف سقراط مع سياسة الديمقراطية التي أفسحت المجال لحرية الأفراد في الحديث عن كل شيء حتى أصبح في إمكان المواطن الأثيني أن يناقش أدق موضوعات السياسة والأخلاق والعقائد .[3]"بمعنى أن سقراط قد عارض السفسطائيين الذين اعتبروا أن الحقيقة فيما يراه الإنسان .

ثم يأتي "أفلاطون427 ـ 347 ق م" ليكمل مسيرة معلمه "سقراط" في نقده لآراء السفسطائيين وقد عاش "أفلاطون" في عصر إمتلأ بالاضطرابات السياسية وحفل بالصراع الحربي الذي احتدم في حرب أهلية بين مدينة أثينا واسبارطة الأمر الذي أسرع بالقضاء على الحضارة اليونانية ولم تسلم الحياة الداخلية من الصراع بين الأحزاب المتنافسة على الحكم، وعلى رأس هذه الأحزاب حزب الأرستقراطية المعبر عن مصالح النبلاء، وبين حزب الديمقراطية الذي يضم طبقات متباينة من أغنياء التجارة، والمهنيين وأصحاب الحرف اليدوية، وهو الحزب الذي قضى على سقراط بالإعدام والذي كان هدفا لنقد أفلاطون المستمر [4]"حيث يقول أفلاطون معبرا عن الحالة السياسية المتدهورة التي بلغها زمانه: "وكلما رأيت هذه الأعمال أمام عيني وهؤلاء الناس الذين في يدهم مقاليد الحكم ورأيت العادات والتقاليد تدهور ...ولم أترك الأشياء هكذا، بل بدأت في التفكير جديا في إصلاح مناصب الأشياء وأمورها وفي الطريقة التي أصلح بها من نظام السياسة في الدولة"... فالمدينة قبل كل شيء تجمع أفراد أدركوا بما لا يقبل الشك أن اجتماعهم معا يكفل لهم الحياة السعيدة

[1] مصطفى النشار، مرجع سابق، ص 39

[2] راوية عبد المنعم عباس، الفلسفة الحديثة ، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، د ط، 1987، ص 129

[3] مصطفى النشار، مرجع سابق، ص 44

[4] لشيخ كامل محمد محمد عويضة، الفلسفة السياسية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995، ص13

الفاضلة، وكل متطلبات الحياة، فيكون اجتماعهم نتيجة لإرادة العيش المشترك، في سبيل غايات مشتركة[1]" فنرى بأن الفكر السياسي الغربي الحديث وجد منبعه الحقيقي في بلاد اليونان، فلقد كان لآراء فلاسفة الإغريق أكبر أثر على هذا الفكر .

وفي العصور الوسطى نجد حركة الآباء المسيحيين تعطي تطورا جديدا لمحاولة تطبيق التعاليم السماوية في المجتمعات البشرية و كان من بين هؤلاء "القديس أوغسطين" وكذا القديس "توما الأكويني1224 ـ 1274"[2] حيث يرى القديس "أوغسطين" أن الإنسان اجتماعي بطبعه وجد في الجماعة ويجب أن يبقى داخل الإطار الجماعي بعيدا عن الفردية و الأنانية لأن بناء الدولة أساسه الجماعة فيقول في هذا الصدد "إن الدولة هي مجموعة من الناس يربطها تسليم عام بالحق ومجموعة من المصالح "[3].

ولقد انتقل الاجتماع الإنساني من حيث الفلسفة و من حيث النظرية إلى مرحلة جديدة مع "ابن خلدون 1332 ـ 1406 " الذي أقام نظريته في الاجتماع على أساس الاستقراء التاريخي للتجارب الإنسانية ، حيث يرى هو الآخر أن الاجتماع البشري ضروري و عبر عن هذا قوله الإنساني مدني بالطبع أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية ، فالإنسان بحاجة إلى التعاوف الاجتماعي و بحاجة إلى أبناء جنسه من أجل الحفاظ على الذات و تأمين استمرار الجماعة لأن الإنسان يتميز عن غيره بالعقل و الإرادة و يرى ابن خلدون "أف القبيلة تكتفي بالصيد و العلاقات بين أعضائها بسبب ضيق المكان و الزمان و الموارد المعيشية و بسبب عدم تطور العلاقات فتتحالف مع قبيلة أخرى ، و كذا تتسع العلاقات لتؤدي إلى أحلاف جديدة لينشأ منها حلف أوسع بين القبائل و أشباه الدول[4].فتمثلت هذه النقلة النوعية بما طرحه أيضا بما قدمه "ميكافيلي 1469 ـ 1527 " صاحب كتاب "الأمير" وذلك بطرح إشكالية في الفكر الاجتماعي السياسي حول النفسية الإنسانية المتقلبة و التي يغلب عليها الطبيعة الشريرة و العدوانية و البشر لا يصنعون أي خير إلا عند الضرورة و الدولة عنده تمثيل تنظيمي متكامل الأركان يحكمه من هو مسيطر و بعيد كل البعد عن الأخلاق التي يمكن أن تؤدي بالدولة إلى الهاوية و الحرية المطلقة في ممارسة شتى أنواع الطرق من أجل الحفاظ على الدولة و المجتمع ، بينما الأفراد تنفعهم أنانية نفوسهم داخل الإطار الاجتماعي من أجل السيطرة فقط[5] .

---

[1] كميل الحاج، الموسوعة الميسرة في الفكر الفلسفي والاجتماعي، مرجع سابق، ص51

[2] عبد الرحمن بدوي ، فلسفة العصور الوسطى ،مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ، مصر ، ط1 ،1969ص 15

[3] بتهال عادل إبراهيم الطائي، تاريخ الاغريق منذ فجر بزوغه وحتى نهاية عصر الاسكندر المقدوني، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،ط1، 2014، ص81

[4] حسن صالح ، المرجع السابق ، ص 103

[5] عبد المنعم حنفي ، الموسوعة الفلسفية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، د ط ، د ت ، ص344

ثم يأتي عصر التنوير، الفترة التي ساهمت إسهاما جليا في تطور الفكر السياسي بشتى مجالاته على الرغم من التضحيات البالغة التي قدمها المفكرين و الفلاسفة في سبيل المدفاع عن الحقيقة و العلم ،فكان لهذا العصر الفكري الذي الأثر البالغ في تحرير الفكر الذي شهد إعلاء سلطة العقل في الفكر الأوربي، حيث اتخذ العقل البشري أداة ماضيه لاكتساح الدين والخرافة والظلم، ولهذا فإن كتابات معظم فلاسفة العصر الحديث جاءت أشبه ما تكون بالرد على التطرف في استخدام العقل، ولتؤثر على صفات البديهة الفطرية وسمات النبل التلقائي، وبساطة العيش والاستمتاع بالفنون المنزلية الخلابة وجمال الحياة الأسرية الحميمية[1] فعصر التنوير هو عصر اشتد فيه عود الحركة العقلية ورفضت الاعتراف بسلطة الدين في الحياة السياسية، والعلمية، واعتبرت الدين عاملا من عوامل التخلف، وقد أعلت من سلطة العقل البشري وجعلته أداة لاكتساح الدين والخرافة والظلم فإنفجرت عبقريات وعقول المفكرين بما استطاعت إدراكه من أفكار كان لها الأثر الكبير في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كان ذلك على مستوى القيم كما كان على مستوى الأفكار وكذلك على مستوى التطورات العلمية المصاحبة لذلك، وكل التطورات كانت تسعى لهدف واحد ووجيه وهو إسعاد الإنسان وتخليصه من كل مظاهر التخلف والانحطاط، سواء على مستوى القيم أو الأفكار، ومن ثمة يمكن الإنسان أن ينظر إلى حياته وإلى كل ما يحيط به نظرة موضوعية عاقلة مرتبطة بواقعه وظروفه[2]،وبعد التطور الاجتماعي و السياسي الذي شيدته أوربا الغربية منذ أواسط القرن السادس عشر حصل تغير جذري و عملي ملفت من حيث الجرأة في طرح القضايا الإنسانية و ارتباطيا بالطبيعة البشرية بمعزل عن النظرة الدينية أو الفلسفية المسبقة .فنظرية العقد الإجتماعي نرى بأنها كانت وليدة الإنتفاضة و القوة أي بمعنى الكفاح البشري من أجل الإستمرارية سواء من خلال التضحيات التي قام بها الفلاسفة و المفكرين أو التأطير لبناء مجتمع جماعي خالي من الفردانية المجحفة للآخر ،ففكرة العقد الإجتماعي أو الفلسفة السياسية هي عبارة عن إمتداد للفكر السابق سواء من الحضارات الشرقية القديمة أو اليونانية مرورا بفترة العصور الوسطى على غاية الفترة الحديثة التي سوف تعرف تطورا جوهريا و إهتماما كبيرا بهذه النظرية خاصة مع روسوفظلت هذه الافكار عرضة للتطور المتواصل حتى بعد صدور المؤلف الشهير " العقد الإجتماعي " لجون جاك روسو [3].

[1] محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، دمشق، سوريا،ط1 ،2010، ص 117

[2] إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، ص ص 217-218

[3] لكيالي عبد الوهاب، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان ، بيروت، ط1،1873، ص 493

المبحث الثاني : مفهوم الحق الطبيعي و الحق الإجتماعي

و كما صرحنا في المبحث السابق عن مدى أهمية العقد في حياة الإنسان و إرتباطه بحقوقه سواء الطبيعية أو الإجتماعية ، ما يجعلنا نتوجه لمعرفة الحقوق الطبيعية و الإجتماعية التي تعد من أبرز أساسيات العقد الإجتماعي ، فما هي هده الحقوق و ما هي التاريخية الفكرية المرتبطة بها في إنشاء العقد الإجتماعي ؟

أولا: مفهوم الحق

1-التعريف اللغوي للحق :

يعرّف الحق على عدة أوجه، فهو الثبوت، وصحة القول والصدْق، وعند قول: يحق عليك أن تفعل كذا، هذا يدل على وجوب عمل ذلك الشيء، فكلمة يحق عليك معناها هنا يجب عند قول يحق لك فعل كذا، فيدل ذلك على جواز عمل ذلك الشيء، فكلمة يحق لك معناها هنا يسوغ أو يجوز، أو يباح[1].

2-التعريف الإصطلاحي للحق :

تعرف الحقوق اصطلاحا على أنها تلك القواعد الأساسية والمعيارية التي توضع وفقا للعادات الاجتماعية، أو النظريات الأخلاقية السائدة في المجتمع، أو النظام القانوني لها حيث توضح الأفعال المسموح بها للأشخاص أو المستحقين من الناس، فهي بمعنى آخر مبادئ اجتماعية، أو أخلاقية، أو قانونية للاستحقاق أو لنيل الحرية[2].

أما من الناحية الفلسفية فالحق حمل الكثير من الدلالات واختلافها بسبب تعدد إنشغالات الفلسفة حيث تم توظيفها منطقيا ومعرفيا وبالتالي محاولة بناء أنساق فكرية تكون الحقيقة غايتها المثلى،فنجد "أفلاطون" يوظف مفهوم الحق في إطار أنطولوجي وجودي ليعبر عن الوجود الأمثل.

أما "ديكارت 1597 ـ 1650 " لم يهتمم بالفاعلية الإنسانية والاجتماعية وعلاقات الإنسان بغيره وبالتالي كان الانكباب على الجانب القيمي المعياري مثل الحرية كعلاقة جوهرية فتواجد هذا المفهوم على كامل مساحة الفكر الفلسفي فه وما يغطي مبحث الحقيقة [3] ،كذلك نجد في نفس المجال "هابرماس 1929 " في كتابه "الحق والديمقراطية" يقول إن الحق يجد أساسه في الحوار العمومي

[1] جميل صليبا :المعجم الفلسفي ، المرجع السابق ،ص481

[2] محمد سبيلا ، حقوق الإنسان ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، المغرب ،ط3 ، 2008 ، ص 16

[3]كامل محمد ، ديكارت رائد الفلسفة في العصر الحديث ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1993، ص121

حول معايير الفعل،وهكذا يكون الحق ثمرة للتواضع بين جميع الفاعلين والذوات المكونة للمجتمع،وتكون وظيفته هي تعزيز الإندماج داخل مجتمع متغير،يعرف صعودا متناميا للخطابات الهوياتية وللتعددية الثقافية [1].

ثغانيا–مفهوم الحق الطبيعي :

يعد مفهوم الحق الطبيعي بروافده المتعددة من الأصول المؤسسة لفكرة العقد الإجتماعي و حقوق الإنسان في الفكر الغربي، والتي تستمد جذورها النظرية من مفهوم القانون الطبيعي الذي ترتبط به ارتباطًا جدليًا، فلقد نشأ مفهوم الحق الطبيعي عند الفلاسفة اليونانيين مع أنه موجود منذ وجود الإنسان فكان الحق الطبيعي يمثل العدالة المستقلة فالوقوع في الإلتباس يحيل إلى الرجوع للحقوق الطبيعية المقدمة لكل الناس من طرف الطبيعة"كل إنسان خاضع للطبيعية وكل الناس متساوون في حقوقهم ، مستقلون بآرائهم ولا يستطيع أي إنسان أن يسيئ على إنسان آخر "[2] فلا نقاش في هذه الحقوق التي يتمتع بها كل الأفراد و ساهمت الفلسفة الرواقية في بلورة فكرة الحق الطبيعي فهو شرعية مقدمة من الإله لجميع البشر ممنوع المساس بها و لا التعدي عليها لأنها أبدية أزلية فمن الضروري الخضوع إلى قانون الطبيعة الذي يسير الكون "فلا يوجد عند الرواقيين من يولد عبدا ...بل كل البشر يشتركون في المواهب و الحكمة "[3] و العقل هو مصدر معرفة الحقوق الطبيعية التي لا يتغافل عنها مؤمن فكلنا أحرار وبدأ هذا المفهوم يتطور بتقدم الزمان و بإختلاف المكان وبتجدد العقول ما يبرز أن الحقوق الطبيعية للإنسان كالحياة والحرية والمساواة هي تشريع للقانون الطبيعي باعتباره مصدرا أساسيًا للحقوق الثابتة للأفراد أنا لا أعني بكلمة الحق شيئاً آخر سوى الحرية الممنوحة لكل إنسان لكي يستخدم قدراته الطبيعية طبقاً للعقل السليم" فالحياة الهادئة هي حياة مركزها الحق الطبيعي الذي لولاها لما كان للعقل وجود "[4]

ومن ثم فإن الأساس الذي يرتكز عليه الحق الطبيعي هو التالي: كل إنسان لديه القدرة والجهد لحماية حياته وأعضائه. وما دام لكل إنسان الحق في البقاء فلابد أن يمنح أيضاً حق استخدام الوسائل، أعني أن يفعل أي شيء بدونه لا يمكن أن يبقى[5]. و تتمثل الحقوق الطبيعية في الحقوق التي يكتسبها الإنسان بالوراثة، وهي أجزاء من الطبيعة البشرية والعقل البشري فأي فرد يدخل في المجتمع

[1] الزاهيد مصطفى،الأسس الفلسفية لمفهوم حقوق الإنسان ،الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية الخميس ،2016 ، ص 19 ص 21

[2] محمود شوقي الكيال ، الحكومة المدنية جون لوك و صلتخا بنظر ية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، الدار القومية ، للطباعة و النشر ، دم ، دط ، دس ، ص 15

[3] إبراييم دسوقي أباضة ، عبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسي ، دار النجاح ، بيروت ، دط، 1973 ص 81

[4] توماس هوبز ،المصدر السابق ، ص19

[5] إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقاف للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، دط ،1985 ، ص 338

يكون لديه بعض الحقوق الأساسية والتي لا يمكن لأي حكومة أن تنكرها، كالحق في الحياة، وحق الملكية، والحق في الحرية[1].بمعنى سعي الإنسان نحو الحرية الشخصية باستخدام القوة وجميع الطرق للمحافظة على الحياة و الممتلكات الخاصة.

فنلاحظ أن الحق الطبيعي هو ذلك الحق الذي يتمتع به الإنسان ،لمجرد كونه انسانا أي بشرا بغض النظر عن جنسيته أو ديانته أو أصله العرقي أو القومي ،أو وضعه الإجتماعي يكون عضوا في مجتمع معين بينما عرفها آخر بأنها مجموعة المبادئ والقيم المعنوية المستمدة من الطبيعة الإنسان،والتي تؤكد على ضرورة احترام آدمية الإنسان وسلامة كيانه المادي والأدبي ،ونظرا لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بدونها وأطلق عليها عدة مصطلحات وهي عناصر الشخصية ،والحقوق الملازمة للشخصية ،والحريات العامة والحقوق الطبيعية وحقوق الأنسان [2] بمعنى هي تلك الحقوق التي ينبغي الإعتراف بها للإنسان لمجرد كونه إنسانا ، فهي حقوق ملازمة أو لصيقة بشخص الإنسان ،وانكارها لايمنع وجودها لأنها تدور وجودا وعدما مع الكائن الإنساني، وفي هذا يقول "روسو""إن الحرية و المساواة اللذان هما أساس الحقوق الطبيعية ، فهما هبة من الطبيعة لكل الأفراد لا يستطيع حتى اللآباء أن يسلبوها أبنائهم"[3]. فنستنتج ان الحقوق الطبيعية هي صفة لصيقة بالإنسان أي تولد معه ولايمكنه العيش من دونها أو الاسغناء عنها لكونها تحافظ على كرامته وبالإضافة على هذا في ثابة ولاتتغير معنى هذا ان حقوق الإسان لاتتغير حتى ولو مرت على كل العصور والمجتمعات مثل حق في الحياة والحرية والمساواة وغيرها من الحقوق التي تعتبر فطرية مع الإنسان وهبها الله للإنسان ،إذا من حق كل فرد التمتع بحقوقه وعدم انتهاكها وتجريده منها كذلك فهذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة اي متصلة فيما بينها وهذا ما يميزها .

ثالثا-مفهوم الحق الإجتماعي :

هي الحقوق التي تجب للأفراد لتحقيق احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، وتنطوي الحقوق الاجتماعية في بعض القوانين على الحق في الرعاية الصحية، والحق في السكن، والحق في الغذاء، والحق في التعليم، وغيرها، وغالبا ما تعرف باسم حقوق الجيل الثاني، بينما تشمل حقوق الجيل الأول الحقوق المدنية والسياسية.

فالحق يشير إلى معنيين، الحق الطبيعي والذي يستند على القوة الذهنية والمادية للفرد، والحق الإجتماعي يستند للقانون الوضعي والغاية منه هي الحفاظ على حقوق الجميع في العمل والحياة بشكل عام.

---

[1] إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية ، منشورات مكتب الفكر والتوعية للإتحاد الوطني، العراق، ط 1، 2012، ص 128

[2] جابر عيد الوندة :مرجع سبق ذكره ص4

[3] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة نداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، دط، 2012، ص 119

رابعا: تاريخية الحقوق الطبيعية و الحقوق الإجتماعية :

إن الجذور التاريخية للحق الطبيعي لم تبدأ في غفلة من التاريخ فهناك أصول وأسس سابقة بنت عليها مفاهيم هذا الحق ،فإن فكرة الحق الطبيعي ولدت مع ولادة الإنسان وكبرت معه وتطورت مع تطوره لذلك فإنها مجموعة من الحقوق الأساسية التي ظهرت بظهور الحضارة الإنسانية وتعتبر جزءا مهما من تاريخ هذه الحضارة المتعلق بعلاقة الإنسان بمجتمعه ،والسلطة التي تسري في المجتمع الذي يعيش فيه ،فإن النظر للإنسان كونه ولد كائنا حرا يتمتع ببعض الحقوق التي لايمكن لأي أحد الإعتداء عليها ،فإن هذه الحقوق لم تهب له من قبل السلطة أو الحاكم .

بعد أن شهد معاناة وعوائق في الدفاع عليها وحمايتها من كل الإنتهاكات التي كان يعيشها في مجتمعه،وهذا كان دليل صبره ونضاله من أجل أن تكون هذه الحقوق حقيقية ،لهذا يستلزم الإشارة إلى المحطات التاريخية التي عرفتها ومرت بها هذه الحقوق ،والتي تطورت مع تطور الزمان والمكان والإنسان أيضا ،وهذا كان وفق مرور ثلاث عصور :

العصر القديم – العصر الوسيط – العصر حديثة.

1-الفترة القديمة:

عرفت العصور القديمة مجموعة من الحضارات ،كالحضارة البابلية والمصرية القديمة والحضارة الهندية و الصينية واليونانية ،وكان لكل حضارة مساهمة في المبادئ الخاصة بالحقوق الطبيعية وحريات الإنسان وهذا ما سنراه مع بعض الحضارات السابقة التي لعبت دورا هاما في تطور الحقوق الطبيعية و الإجتماعية على حد سواء .

أ- حضارة وادي الرافدين:

ففي حضارة بلاد الرافدين التي تعتبر من أقدم الحضارات البشرية وأولها إهتماما بحقوق الإنسان في مختلف عصورها التاريخية سومرية كانت أم أكدية ،بابلية أو آشورية وتم تجسيد وحماية حقوق الإنسان من خلال وضع قواعد قانونية مكتوبة تضمن للمجتمع القديم الحرية والمساواة والعدالة بين الأفراد ،فإن المصادر التاريخية لهذه الحضارة تشير إلى أن كلمة الحرية قد وردت في أقدم وثيقة سومرية عرفها العالم القديم التي تشير إلى أهمية حقوق الإنسان،والتي كانت على شكل مخروط طيني مدون باللغة السومرية وبالخط المسماري واحتوى هذا المخروط على عدد من الإصلاحات الاجتماعية التي وضعها الملك السومري وتجسدت الكثير من القوانين والتشريعات منها: قانون إنمو،وقانون لبت عشتار،وقانون إشنونا،وقانون حمورابي ،والقوانين الأشورية[1].

[1]أحمد أمين سالم ، دراسات في تاريخ و حضارة الشرق الأدنى القديم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000، ص21

واعتبر اقدم إصلاح إجتماعي وإقتصادي في التاريخ،ومن بين المبادئ التي جاء بها هذا الاصلاح هي تأكيده على أن فكرة الحرية في حدود القانون ،وأن القانون فوق المناصب العليا حفاظا على ممتلكات وحقوق الأفراد ومنع الأغنياء من إستغلال الفقراء ومنع دفع الضريبة لدفن الموتى ومحاسبة الكهنة عليها،لذلك فالهدف من هذا الإصلاح هو إزالة المضالم والإستغلال الذي يقع على الفقراء من طرف الأغنياء وأصحاب السلطة[1]

ب-الحضارة اليونانية.

عرفت الحضارة اليونانية مجموعة من صور الحقوق فكان أهمها المشاركة في الحكم على اعتباره الديمقراطية كأسلوب أمثل للحكم،كانت الملكية عندهم جماعية لكنه لم يكن يعترف للفرد بالحرية الشخصية، كما أن المجتمع اليوناني قد شهد تقسيما طبقيا يجعل المجتمع ينقسم إلى الأحرار والأرقاء،و كانت المساواة منعدمة بينها،إذ أن الصنف الثاني خلق للطاعة والعمل، وهذه النظرة ظهرت عند "أرسطو384 ـ 322 ق.م" الذي يرى أن العبيد من صنع الطبيعة ،فهم من الأدوات التي يدفعها لتحقيق سعادة الأسرة اليونانية.[2] فالحق الطبيعي قد نشأة في الفلسفة اليونانية وذلك عندما إختلف الناس حول القوانين وتسائلوا عن عدالتها فكان مفهوم الحق الطبيعي دائما يرتقي نحو العدالة وفي مثالهم نحو اللجوء إلى الحق الطبيعي ما رسخته الأسطورة اليونانية في إقامة التراجيدية الإغريقية[3] فالقانون الذي صنعه البشر واختارته الإرادة الإلهية هو الحق الطبيعي .

وتشهد الحضارة اليونانية على تكريس قواعد الحق الطبيعي في الحياة ،وفي حرية التعبير والمساواة أمام السلطة ،ودونت عدة قوانين منها قانون من الحقوق الطبيعية التي اعتبرها الفكر الإغريقي اللبنة الاساسية في بناء المجتمع السياسي والدولة الفاضلة .[4]

فالحقوق الطبيعية في الحضارة اليونانية تنقسم غلى قسمين،فالأول يخص التشريعات اليونانية ،والثاني يرتبط بالمدارس الفلسفية اليونانية فبموجب قانون صولون الصادر 594م الذي منح الشعب حق المشاركة في السلطة التشريعية،وأعطي للشعب حق الإنتخاب قضاته وحررهم من ديونهم وأطلق سراح المسترقين ،ومنع استرقاق المدين.

وقد عرفت "أثينا" في مرحلة حكم "بركليس 460 ق .م "مرحلة استثنائية من حيث تمتع المواطن أثناء حكمه بامتيازات عدة من بينها حق المساواة أمام القانون وحرية الكلام .

---

[1] جرجي زيدان ، خلاصة تاريخ اليونان و الرومان ، مؤسسة هنداو للتعليم ، القاهرة ، مصر ن 2012 ،ص11

[2] لطفي عبد الوهاب ،اثر العامل الجغرافي في أثينا ،دار النشر الثقافية ، الاسكندرية ، مصر ، د ط ، 1956 ، ص5

[3] علي حافظ،سوفكول،أجاكس ،فيلوكته،وزارة الإعلام،الكويت ،د ط،1973،ص22

[4] جرجي زيدان ، المرجع السابق ، ص3

وينقسم السكان إلى ثلاث طبقات طبقة المواطنين الذين لهم الحق في مشاركة في الحياة السياسية ،أما طبقة الثانية فهي طبقة الأجانب المقيمين في المدينة ومحرومة من المساهمة في الحياة السياسية رغم أنهم أحرار،أما طبقة الارقاء فتاتي في أدنى السلم الإجتماعي وهي طبقة لاتدخل في حساب المدينة الإغريقية .[1]

ج-الحضارة الرومانية.

أما بخصوص العهد الروماني ،فتعتبر الألواح الإثني عشر من أقدم آثار الحق الروماني وقد عكست هذة القوانين التمايز الطبقي في المجتمع الروماني على أساس الملكية ونظام الرق .[2] ولم يختلف في مفهوم الحقوق الطبيعية عما كان سائد في الحضارة اليونانية فعرفت روما طبقات في المجتمع الروماني حيث كانت الطبقة العليا هي التي تتمتع بحقوق المواطنة أما بقية الطبقات فهي من العبيد ،أو الفقراء الذين حرموا من الحقوق والحريات الأساسية بسبب عجزهم عن الوفاء بديونهم فاخضعوا للرق والعبودية نتيجة ذلك.

بالإضافة كذلك ان الحضارة الرومانية توصف بالحضارة العسكرية ،وحضارة القانون الطبيعي الذي وصفه الفيلسوف الروماني "شيشرون 106 ق . م" بأنه القانون النابع من العناية الربانية وهو قانون حق وينطبق على جميع البشر وغير قابل للتغيير.وأن الأفراد في ضل هذا القانون متساوون بالحقوق القانونية وأمام الله ،كون هذا القانون ذو طبيعة واحدة ويهدف إلى تحقيق العدالة والفضيلة وإعطاء الأفراد شيئا من الكرامة التي هي أهم حقوقهم [3].

واستمدت أيضا من القانون الطبيعي أيضا فكرة أن السلطة ملك للشعب ،كما عبر عن ذلك "شيشرون "إن إرادة الإمبراطور له قوة القانون بحكم أن الشعب قد نقل إليه وفوضه إليه في استعمال جميع سلطاته ومقدراته بل ركزها فيه".[4]

د- المدرسة الرواقية.

لقد ساهمت المدرسة الرواقية في بلورة فكرة الحق الطبيعي ،فقد عرفت المدرسة الرواقية الحق الطبيعي بأنه شرعية مكتوبة إلهية وأبدية ينبع هذا التصور الرواقي في نظره في العلاقة التي توحد بين الطبيعة والله عز وجل وفي هذا تكمن حرية الإنسان في الخضوع إلى الشريعة."فيجب ألا يعيش الناس ...تفصل بينهم الحدود والحواجز المصطنعة ويخضع كل منهم للقانون الخاص بدولته ،بل يجب أن يعبر

[1] محمد الخطيب ، الفكر الإغريقي ، دار علاء الدين للنشر و الترجمة ، الإسكندرية ، مصر ، د ط، 1999،ص 278
[2] محمد الخطيب ، الفكر الإغريقي ، نفس المرجع ، ص 55
[3] محمد إبراهيم السعدني ، معالم تاريخ روما القديم ، دار النهضة للشرق ، القاهرة ، مصر ، 1997،ص 24
[4] محمد الخطيب ، الفكر الإغريقي ، المرجع السابق ، ص319

كل منهم أنه مواطن واحد كبير هو الدولة العالمية"[1] ،فالخضوع للقانون الطبيعي عند الرواقيين ما هو إلا قيادة للفضيلة للبشر لان القانون الطبيعي أبدي ازلي ،فهو موجود في كل زمان ومكان.

بالإضافة إلى أن المبادئ التي ترتكز عليها المدرسة الرواقية هي الدعوة إلى الأخوة الإنسانية والمواطنة العالمية والمساواة بين البشر وتحرر الأفراد من القوانين الوضعية،والتي أطلق عليها فيما بعد بالقوانين الطبيعية،وهذه الحقوق يجب أن يتمتع بها جميع البشر لمجرد كونهم بشرا نتيجة إنعدام مبدأ المساواة كمبدأ إنساني.[2] فحسب نظرة الرواقيين أن الطبيعة هي التي منحت الحرية والمساواة للأفراد كلهم "فلا يوجد عند الرواقيين من ولدوا عبيدا ...بل كل بني البشر يشتركون في المواهب والحكمة"[3].

فالمدرسة الرواقية قد إهتمت بالحق الطبيعي وكان لها دور كبير وفعال في بلورته حيث اعتبرته منتشر بين كافة الأفراد، وأن الجميع أحرار بخضوعهم لهذا القانون والذي هو في الأخير نابع من عند الله ومن الطبيعة البشرية العاقلة ،ومعنى ذلك أن العقل هو المصدر الذي عرفنا بالقانون الطبيعي .

2-فترة العصور الوسطى:(الديانات السماوية)

لقد كان للديانات السماوية الأثر البليغ في التنبيه للوعي بالحرية الإنسانية ،وحقه في العيش حرا ذو كرامة ،وبتالي يتحرر من كل القيود التي كانت تكبله ،ومنه فإن هذه الأديان هي التي أرجعت القيمة لهذا الإنسان ويمكن القول أنها المصدر الوحيد التي جعلت الإنسان مدار الكون وصاحب التكريم ،كونه يحمل صفة الإنسانية.

أ-الديانة المسيحية واليهودية.

غرست الديانة اليهودية في نفوس أتباعها المصلحة القومية وبالعناية بالأفراد دون تميز كما أنها نادت بالجزاء لصاحب الفضيلة والعقاب لصاحب الرذيلة ،هذا ما كان سائدا عند أصحاب الديانة اليهودية في أصولها الاولى ،لكنه بالنظر إلى ما شهدته هذه الديانة من تحريف في نصوصها ،فإننا نجد أنهم جعلوا من شعبهم شعب الله المختار ،ومنه يتضح أن اليهود كانوا يفضلون أنفسهم عن باقي الشعوب الموجودة في العالم ،اذ أنهم كانوا يقرون بعدم إقامة مبدأ المساواة بينهم ،وهذا الأخير هو يمثل صورة من صور إنتهاك الحقوق وهذا ما نشهده عليهم بتصريح بالقتل وهذا ما جسده ما يحدث ضد الشعب الفلسطيني فيهم.[4]

---

[1] إبراهيم دسوقي أياضة ،تاريخ الفكر السياسي دار النجاح ،بيروت ،د ط،1973،ص81

[2] عثمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1959 ،ص257

[3] إبراهيم دسوقي أياضة ، مرجع نفسه،ص82

[4] عمار مساعدي ، حقوق الإنسان ، مجلة كلية أصول الدين ، جامعة الجزائر العدد الأول ،سبتمبر 1999 ، ص164

لم تنجح الكنيسة على في تخفيف آلام الرق، وراح الناس في ظلها يمارسون على العبيد حق الحياة والموت ،ويعاملونهم معاملة البهائم ،لأن الإمبراطورية المسيحية كانت أبعد من أن تكون عن الإنطلاق نحو الحرية والمساواة،والقرون الوسطى على مجموعها لم تفتح النوافذ لفكرة حرية الضمير أو الحرية السياسية [1].

كما أن الديانة المسيحية كانت تهدف إلى تحقيق المثل الأعلى في المجتمع البشري من خلال الدعوة إلى الصفاء الروحي والتسامح وتطهير النفس والتفاني في عالم الروحانيات وترك الملذات وذلك من أجل الوصول إلى تحقيق العدل بين البشر وتجسيد الاخوة والمساواة بينهم، كما أن المسيحية قد ركزت على كرامة الإنسان وعلى المساواة بين جميع الأفراد ووضعت حجر الأساس في تقييد السلطة ،كما أن المسيحية نادت بفكرة فصل السلطة الدينية والدنيوية ،لإيمانها بفكرة العدالة.

كما أن المسيحية كانت تقوم على مبدأين أساسين لضمان الحقوق ويتمثلا في :

1/الكرامة الإنسانية:إذ أنها ميزت بين الإنسان الفرد والفرد المواطن ،فالإنسان الفرد حسبها مخلوق مكرم من الذات العلوية تكريما يصير بموجبه مقدسا لا يكن المساس به بحال من الأحوال مهما كان أصله عبدا أو سيدا أو رجلا أو إمرأة.

2/فكرة تحديد السلطة :وهي تكون ضد السلطة المطلقة ،كون هذه الأخيرة هي الله وحده أما سلطة الحاكم محدودة ،من حق البشر أن يثوروا عليها إذا عارضت ما نصت عليه شريعة الله التي تمثل السلم والمحبة والعدل ،ومنه هذه الطريقة التي حافظت بها الكنيسة عن كرامة الإنسان ،ووضع حدود للسلطة المطلقة ،وهذا يعد شكلا من اشكال ضمان الحقوق سواء كانت مدنية أو سياسية .[2]

وهكذا يتضح أن المسيحية عملت على إستحداث الحق الطبيعي ،بدلالات ومعاني جديدة ومخالفة لما كان عليه في السابق ،كونها قد ركزت على كرامة الإنسان وعلى المساوات بين جميع البشر بإعتبارهم جميعا أبناء الله كما أن المسيح عليه السلام كان يقوم بالحرص على تلاميذه في ان يعاملوا الناس بمثل ما يحبون أن يعاملون به ،ومنه إن دعوته كانت بمثابة بيان للخروج من العنصرية اليهودية ،كذلك إنها قامت بتقييد السلطة لخدمة الافراد.

[1] علي سامي النشار ، مناهج البحث عن مفكري الإسلام و إكتشاف المنهج ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 3 1984 ص125

[2] عائشة سعيد الحاج ، حقوق الانسان في الديانات السماوية ، مجلة كلية الادب العدد 24 الجزء 2 ،ديسمبر 2017 ص58 ص60

وبتالي فإننا نجدها كانت تدعوا إلى بناء مجتمع تكون أسسه واضحة ،خاصة فيما يتعلق بالروابط بين الفرد والسلطة ،ومنه إن هذا الإيمان تكون الغاية منه والهدف المراد هو خلق مجتمع يقوم على العدالة والمساواة بين الأفراد ،ومن خلاله تظهر لنا الإنعكاسات الأخلاقية التي حملتها الكنيسة في السلوك الإنساني .

ب- في الإسلام.

تعتبر الدين الإسلامي أعظم الأديان التي ساهمت في النهوض بفكرة الحقوق ،وإثبات أنها موجودة ،فالإسلام يعتبر أن هناك حقوق أزلية لا تستطيع أي إنسان الإستغناء عنها ،لذلك نجد أن الدين الإسلامي اول ما قام به هو هداية الناس ومحاولة زرع المساواة بينهم،والقضاء عن كل ما هو قبلي ،فهو مساواة بين الغني والفقير وبين الاحرار والعبيد بمعنى أنه يؤمن بأن هذه الحقوق هبة من الله أي أن الله هو الذي وهبها لشعبه ،بالإضافة أيضا على ما سبق ذكره هو أن الشريعة الإسلامية وفقت وربطت بين النزعة الفردية والنزعة الجماعية ،لأنه لا يكون هناك إفراط في حقوق الفرد على حساب أو لصالح الجماعة والعكس صحيح ،لذلك الإسلام قد وضع ثلاث مبادئ رئيسية لتكوين مجتمع إسلامي من خلال المساواة والعدل والحرية .[1]

وذلك يعني أنها ليست مجرد حقوق من حق الفرد أو الجماعة أن يتنازل عنها أو عن بعضها وإنما هي ضروريات إنسانية فردية كانت أم إجتماعية ،ولا سبيل إلى حياة الإنسان بدونها حياة تستحق معنى الحياة ،ومن ثم فإن الحفاظ عليها مجرد حق للإنسان بل هو واجب عليه أيضا .[2] بالإضافة أيضا على ما ذكر فإن الاسلام انطلق من إعتقاد راق في نظرته إلى الإنسان ،حيث جعل الله عز وجل الإنسان خليفة في الأرض يعمرها ،ويطبق أحكام شريعته فيها،قال الله عز وجل في سورة الأنعام الآية 165:"وهو الذي جعلكم خلائف الأرض " وقال تعالى أيضا في سورة البقرة الآية 30 :(وإذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة) ويرى الإسلام لذلك أن الإنسان موضع التكريم من الله عز وجل الذي حياه بذلك التكريم،ومنحه إياه قضلا من الله تعالى. ويتساوى هذا التكريم مع جميع البشر بصفاتهم الإنسانية مهما إختلفت ألوانهم ومواطنهم وأنسابهم ،كما يتساوى في ذلك الرجال والنساء في ذلك بقول الله تعالى في سورة الإسراء الآية 70:(ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا).[3]

---

[1] عبد الغني عبد الحميد ،حماية ضحايا النزاعات في القانون الدولي الإنساني ،دار النشر و المعرفة ،القاهرة ، مصر ، ط3 ،2006 ،ص56

[2] محمد عمارة ،عزت قرفي:الإسلام وحقوق الإنسان،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت ،علم المعرفة ،د ط ، 1985،ص15

[3] محمد أحمد مفتي،سامي صالح الوكيل :حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والشرع الإسلامي ،دراسة مقارنة ،دار النهضة الإسلامية القاهرة ، مصر ،،ط1 ،1998 ،ص11

وتنطوي حقوق الإنسان في الإسلام على حق الله وحق الفرد في آن واحد ،انطلاقا من أنه ما من حق للعبد إلا وفيه حق الله أي للمجتمع.إذ أن هذه الحقوق تقوم على أربعة حقائق :

1- عصمة الإنسان في نفسه وماله وعرضه ،فلا يضار أحد في حقوقه وحرياته العامة .

2- الإنسجام بين الحقوق والحريات في الإسلام.

3- الإرتباط الوثيق بين الحق و العدل،ورعاية حق الغر من الفرد والمجتمع .

4- إرتباط حق الإنسان بحقوق الله وجودا وعدما ،مما يجعلها من النظام الشرعي.[1]

وعليه فإن الإسلام يسعى لتحقيق الحقوق التى تسعى لخدمة البشر وليست حقوقا طبيعية ترتبط بالطبيعة ،وهنا نجد أن الإسلام قدم مفهوما للحقوق بالمنظور الواقعي لما يعيشه الإنسان ، و التأكيد على ضروريتها و إستمراريتها إذ وصفها أنها أبدية أزلية و ثابتة بالإضافة إلى أنه أكد على مبدأ المساواة بين البشر ،لأنها هبة من الله لكل مخلوقاته .

ج-العصر الحديث.

يعتبر العصر الحديث بالحقبة التاريخية التي شهدت تطورا كبيرا في مجال الحقوق الطبيعية حيث صدرت المواثيق والنصوص التي تؤكد على حماية الإنسان ،وهذا كان جراء الحركة العلمية والفلسفية الكبيرة وبالخصوص نظرية القانون الطبيعي ،ومنه فإن هذا الجو المفعم بالأفكار التحررية مكنت لهذه الفترة بالحصول على عدة وثائق تتضمن الحريات الاساسية.

كذلك فإن ظهور الطبقة الوسطى ونموها وما لعبته من دور كبير في حياة المجتمعات الأوربية ومناصرتها لحقوق الطبيعية وحرياته والدفاع عنها .كما ان التاريخ قد شهد بروز الأكثر من الفلاسفة والمفكرين في أوروبا مثل "هوبز" و"لوك" و"روسو" ،وهؤلاء سيتم التفصيل فيهما في الفصل الموالي ،فهم من أصحاب نظرية العقد الإجتماعي الذين طالبوا بتبنى الحقوق الطبيعية في بناء و طرح الحقوق الإجتماعية الخاضة للقوانين المندرجة تحت ما يسمى بالقانون الوضعي ونجد "لوك " يركز على الحقوق الطبيعية للأفراد وحرياتهم العامة من منطلق بأن الإنسان يتمتع ويمتلك حقوق طبيعية ولدت معه ونشأت معه من حياته الفطرية الأولى،إضافة إلى ما جاء به " مونتسكيو1689 ـ 1755 " الذي درس كل الجوانب السياسية و الإقتصادية الفرنسية في حياة عصره ووضعها في كتابه سماه (روح القوانين)الذي كان أشهر مؤلفاته وانتقد فيه بشدة الحكم المطلق ومعتبرا الملكية الدستورية أفضل أشكال الحكم وعلى أساس نظرية فصل السلطات ،والعدالة والقانون هما جزء لا يمكن فصلهما عن طبيعة الأشياء ،وأفكاره هذه قد مهدت للثورة الفرنسية 1789 وفي تثبيت حقوق الإنسان وحرياته الأساسية [2].

[1] عائشة سعيد، المرجع السابق، ص61 ص62

[2] محمود مراد ، فلسفة التنوير لدى السفسطائين ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، مصر ن د ط ، 2011، ص182ص183

لنستنتج في الأخير أن فكرة الحقوق الطبيعية و الحقوق الإجتماعية لم تكن وليدة العصر الحديث ، بل هي قديمة بقدم الإنسان والمجتمعات الإنسانية، ويمكننا القول أنها تبلورت منذ العصور القديمة و الوسطى كطرح من أجل التحري و البحث في فكرة الحق ما يجعله يأخذ نصيب كبير مع الفترات اللاحقة وخاصة في الفترة الحديثة التي هي العصر الذي شجع على التطور الكبير حول فكرة الحقوق الإنسانية ،ذلك من خلال أن حقوق الإنسان أصبحت أكثر أهتمام وذلك لأنها أصبح لها مواثيق دوليه وعالمية ،ونصوص قانونية التي تهدف للدفاع عليها ومنه أصبحت حقوق الإنسان أكثر رواجا في الحياة الإجتماعية بحث أصبحت تشكل أهم الإشكاليات والمشكلات التي تكون في أي خطاب سياسي بالصفة الخاصة. و ذلك بالدخول في نمط جديد يسعى للدفاع عن الإنسان و حماية حرياته و المساواة التي تخدم الجميع .

فنستخلص أن تطور مفهوم الحقوق الطبيعية و الإجتماعية كان كالآتي:

- يعود أصل الحقوق الطبيعية إلى الفلاسفة والمفكرين اليونانيين القدامى منذ قرابة القرن الرابع قبل الميلاد.
- وفي العصور الوسطى أكدوا على أن الأفراد متساوون بطبيعتهم، ولهم نفس الحقوق وبضم حقّ الملكية لها.
- أما في العصور الحديثة تم تناول الحقوق الطبيعية، وتطوير نظريتها كحقوق إجتماعية من طرف الفلاسفة والمفكرين أمثال "توماس هوبز" و"جون لوك" "جون جاك روسو" .

و يمكننا أيضا أن نستخلص الفرق بين الحقوق الطبيعية والحقوق الاجتماعية وهو كالآتي:

- لا تعتمد الحقوق الطبيعية على قوانين أو أعراف أي دولة أو حكومة، بينما تمنح الحقوق الاجتماعية من قبل المنظمات والهيئات للأفراد.
- الحقوق الطبيعية عالمية ولا يمكن التصرف بها أو إلغائها، بينما يمكن إلغاء الحقوق الاجتماعية أو تعديلها أو أن يتم ضبطها بالقوانين البشرية.
- تعد الحقوق الطبيعية حقوقًا يمكن تعميمها على جميع الأفراد، بينما الحقوق الاجتماعية لا يمكن تعميمها.
- ظهرت الحقوق الطبيعية على يد الفلاسفة اليونانيين القدامى، وتعتبر بأنها نشأت مع بدء البشرية، ولكن الحقوق الاجتماعية تعود نشأتها إلى ظهور المدينة .

الفصل الثاني:
التطور الفكري لنظرية العقد الإجتماعي

المبحث الأول : نظريات العقد الإجتماعي مع "توماس هوبز" و " جون لوك" و " جون جاك روسو" .

أولا : توماس هوبز 1588 ـ 1679

ثانيا : جون لوك 1632 ـ 1704

ثالثا : جان جاك روسو 1712 ـ 1778

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في تحقيق العدالة

أولا :توماس هوبز

الحرية عند توماس هوبز

ب ـ المساواة عند توماس هوبز

ثانيا : جون لوك

أ–الحرية عند جون لوك

ثالثا : جان جاك روسو

أ ـ الحرية عند جان جاك روسو :

ب ـ المساواة عند جان جاك روسو

تمهيد:

استخدمت فكرة العقد كأساس لنشأة الدولة منذ فترة زمنية بعيدة. غير إن نظرية العقد الاجتماعي لم تحتل مكانة خاصة في الفكر السياسي إلا في خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على يد عدد من المفكرين في أوربا ،كان أبرزهم : توماس هوبز ، جون لوك جون جاك روسو . وقد اتفقت النظريات التي قال بها هؤلاء المفكرون على إرجاع نشأة الدولة إلى فكرة العقد وإن الأفراد انتقلوا من الحياة البدائية التي كانوا يعيشونها إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد الإجتماعي ، فما هي تجليات العقد الإجتماعي عند الرواد المؤسسين له ؟

المبحث الأول : نظريات العقد الإجتماعي مع "توماس هوبز" و " جون لوك" و " جون جاك روسو" .

لقد مر العقد بمراحل كثيرة و إختلاف على مستوى النظريات و دلك بإختلاف البيئة و الفلاسفة واختلاف التصورات الخاصة بكل نظرية بشأن حالة الفطرة السابقة على العقد ، وأطراف العقد ، ومضمون العقد ، والنتائج المترتبة على عملية التعاقد . فما هي نظر كل من هؤلاء الفلاسفة بشأن الأصل التعاقدي للدولة ؟ و ماهي أهم النقاط المرتكز عليها في بناء العقد الإجتماعي المحقق للعدالة الإجتماعية ؟

أولا : توماس هوبز 1588 ـ 1679 :

يرى هوبز في كتابه "لاوثيان – التنين" إن الناس بطبعهم أنانيون تماما يلتمسون بقائهم وسلطاتهم والحصول على القوة. ولقد قال هوبز بحياة فطرية سابقة عن نشأة الجماعة ولكنها حياة فوضى وصراع أضطر الأفراد معها على التعاقد لإنشاء الجماعة السياسية وهذا التعاقد تم فيما بينهم واختاروا بمقتضاه حاكما لم يكن طرفاً في العقد ولم يرتبط لذلك تجاههم بشئ، وخصوصاً إن الأفراد تنازلوا بالعقد عن جميع حقوقهم الطبيعية. وترتب على ذلك أن الحاكم غير مقيد بشيء وهو الذي يضع القوانين ويعدلها حسب مشيئته وانتهى إلى تفضيل النظام الملكي على النظامين الأرستقراطي والشعبي.[1] فمسيرة الإنسان كلها قائمة على غريزة حب البقاء ويعتقد "هوبز " أن من الخطأ الاعتقاد بغريزة إجتماعية تحمل الإنسان على الإجماع والتعاون. وإنما الأصل أو الحالة الطبيعية هو أن "الإنسان ذئب للإنسان وإن الكل في حرب ضد الكل"[2]. ويذهب إلى القول بأن الحاجة استشعار القوة إذ يحملان الفرد على الاستئثار بأكثر ما يستطيع الظفر به من خيرات الأرض وإن أعوزته القوة لجأ إلى الحيلة، يشهد بذلك ما تعمله عن أجدادنا البرابرة وعن المتوحشين وما تتخذه جميعاً من تدابير الحيطة وأساليب العدوان، وما نراه في علاقات الدول ببعضها البعض، أي كل ما تصنعه الحضارة يحجب العدوان بشعار الأدب وأن تستبدل العنف المادي بالنميمة والإفتراء، والانتقام والقانون.[3]

وكانت تجربة الحرب الأهلية الإنكليزية عام 1640 قد جعلت "هوبز" يستنتج أن الناس لا يملكون القدرة على حكم أنفسهم أو الحكم الذاتي، وكان يرى أن الناس في حالتهم الطبيعية، أو كما تخيل وجودهم من غير حكومة، كانوا في حالة خصام

[1] كرم يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ،ط1 ، 1957 ص50

[2] عبد الرحمن بدوي ، موسوعة الفلسفة ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1984 ، ص160

[3] أحمد شريف ، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين ، دار الرشيد للنشر و التوزيع ، بغداد ، العراق ، 1980، دط ،ص6

وفوضى وهياج على الدوام في حروبهم بعضهم مع بعض ولقد عبر عن ذلك بقوله "إن الحياة في حالة الفطرة والطبيعة كانت مقفرة، كريهة، قصيرة"[1] .

فتوصل الناس إلى التخلص من الخوف المستحوذ عليهم من بعضهم البعض، ورغبة منهم في الحصول على النظام والأمن والتمتع بمزايا القانون والحق، فظهر نوع من الإتفاق أو العقد إذ تنازلوا بمقتضاة عن حريتهم في العمل وأوكلوها إلى يد الحاكم. وكان من الضروري أن يملك هذا الحاكم سلطة مطلقة غير مقيدة فهو من يستطيع حفظ النظام[2].وهكذا كان "هوبز" يدافع عن الحكم المطلق، ولكن ليس باسم الحق الإلهي للملوك، بل باسم مصلحة الأفراد وبقاء السلم. اي يجعل الحكم دنيويا ويدل على منفعته.

اعتبر "هوبز" من خلال مؤلفة "التنين" داعيا إلى الحكم العلماني المطلق وأحد أعلام أصحاب نظريات السلطة المطلقة للدولة. وكان أثره عظيماً على المفكرين اللاحقين إذ صار جميع المشتغلين بالنظريات السياسية وبعده يعدون الحكومة نظاما خلفته أغراض الإنسان ومصالحه.

ولم تعد الحكومة جزءاً من نفحة إلهية مقدسة إذا استثنينا عامة الناس المحترفين من علماء اللاهوت. وقد أثر "هوبز" تأثيرا سلبيا على من أعقبة من رجال الفكر بما ساقة من حجج لتبرر السيادة المطلقة حيث أجبرهم على تنفيذ رأيه في السلطة المطلقة غير المحدودة.[3] وفي هذه الفترة لابد من التمييز بين عدة مراتب في تاريخ الحكم.

أولا – الحالة الطبيعية التي هي بالنسبة "لهوبز" حالة حرب وفوضى فالناس هنا متساوون بالطبيعة. وعن المساواة ينبثق الحذر، وعن الحذر تنشأ الحرب بين الناس. فالحياة عزلة فقيرة، حيوانية وقصيرة ومفهوم العادل الجائر لا وجود له. وكذلك الملكية أيضاً. ما يجعل "هوبز" يقع في تناقض إذ يعارض الحق الطبيعي.

ثانيا – وجود حق طبيعي وقوانين طبيعية، فهذه المفاهيم ليس لها عنده نفس المدلول الموجود عند منظري الحق الطبيعي إذ يرى "هوبز" انه في حالة الطبيعة حيث يكون كل إنسان عدواً لكل إنسان، ليس هناك مكان للعمل الكادح،لأن ثمرة ذلك غير محققة. ونتيجة لهذا لن يكون هناك فلاحة للتربة ولا ملاحة ولا بناء مريح ولا معرفة ولا فنون ولا آداب. ولكن الناس أحرزوا بعد ذلك، ما في أيديهم من الخيرات بقبولهم فكرة هيمنة الحكومة بحيث أصبحوا يتقبلون تلك الحكومة ويواصلون العمل بها كأنما هناك

[1] إحسان عبد الهادي ، توماس هوبز و فلسفته السياسية ، مكتب الفكر و التوعية ، كردستان ، العراق ، ط1 ، 2012 ، ص 128

[2] عبد الرحمن بدوي ، موسوعة الفلسفة ، المرجع السابق ، ص 561

[3] إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، ط1 ، 2001 ، ص 192

عقد اجتماعي فيما بينهم، دون أن يكون موجودا في الواقع.[1] فإن حق الطبيعة فانه يمت بصلة إلى غريزة البقاء.. حرية الفرد في استعمال قدرته الذاتية كما يشاء من أجل حفظ طبيعته الذاتية أي حفظ حياته الخاصة. والقانون الطبيعي هو حكمة أو قاعدة عامة مكتشفة من قبل العقل. ومن أجل تأمين السلم والأمن، ليس في يد الناس وسيلة أفضل من إقامة عقد فيما بينهم ثم تسليم الدولة بالاتفاق المتبادل الحقوق التي إذا احتفظ الأفراد بها أعاقه سلم البشرية.

فنرى بأن حجج "هوبز" من بعض الوجوه غير كافية لدعم الملوك المستبدين، لقد كره "هوبز" الخصام وأعمال العنف وكان دفاعه عن الحكم المطلق قائماً على الحاجة إلى هذا النظام لتوفير السلام الداخلي وطمأنينة الأفراد وسيادة القانون. قرر كذلك أن السلطة المطلقة اعتمدت على اتفاق اختياري عقلي قبلها الشعب بمقتضاه وأن الحكومة المطلقة هي التي تخرج عن شروط هذا الاتفاق خروجاً صريحاً واضحاً يصعب تبريرها وفقا لتعاليم ومبادئ "هوبز". ومن هنا يختلف "هوبز" عن أنصار الحكم المطلق في أيامننا [2].

فالمجتمع السياسي ليس واقعة طبيعية، بل هو الثمرة الاصطناعية لميثاق إرادي ولحساب مصلحي لأن السيادة تقوم على إبرام عقد يقتضي حرية مطلقة للحاكم. وهو ليس أمر عقد بين الملك ورعيته، بل بين الأفراد الذين قرروا أن يكون لهم ملك. وهو بدلاً من أن يحد السيادة يؤسسها على عقد. ثم ان العقد، في الأصل يخلق الرغبة في السلم وهذا بمثابة مبدأ أساسي عند "هوبز"، وفي النهاية إن الواقع والهدف من التخلي عن حقه أو تحويله ليس أمنه الشخصي في حياته وفي وسائل حفظ هذا الأمن.

وهكذا تبدو الدولة ذات عدة أوجه تعديدية فتكون لشخص واحدا ، شرط أن يتم ذلك برضى كل فرد وبصورة خاصة يرضي كل الذين يتكون منهم هذا الشخص ويرى "هوبز" ان الدولة مبنية على مجموعة المصالح الخاصة. وعليها أن تدافع عن المواطن وهذا المواطن لا يتخلى عن حقوقه للدولة إلا من أجل حمايته والدولة تفقد مبرر وجودها إذا لم تأمن الأمن وإذا لم تحترم الطاعة. إن أي سلطة روحية لا تستطيع أن تعارض الدولة وليس بمقدور أحد أن يخدم سيدين. والملك ليس فقط أداة الدولة بكل كنيته، انه أيضاً يمسك باليد اليمنى السيف وباليد اليسرى عصا الأسقفية وهكذا تتثبت قدرة الدولة وأيضاً وحدتها ولا مكان للأجسام الوسيطة أو الأحزاب أو التكتلات[3].

---

[1] نبيل عبد الحميد عبد الجبار ، توماس هوبز و مذهبه في الأخلاق و السياسة ، دار دجلة للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2007 ، ص163 ص164

[2] إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز ، المرجع السابق ، ص 335

[3] توشبار جان، تاريخ الفكر السياسي، تر:علي مقلد، الدار العالمية للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1981 ص263.

ونجد "هوبز" يدعم بقوة أطروحة السيادة المطلقة. ليس للملك أي قيد خارجي يحد من سلطته،فأخلاقية "هوبز" تقوم على اعتبارات منفعية ذات الأخلاقية الثابتة التي لا تدين بشيء للايمان المسيحي، ولا للولاء للملك، ولا بشيء للرغبة في حفظ المؤسسات أو المحافظة على المصالح المرتبطة بالملكية. فيعتقد أنه في الدولة الأكثر تسلطاً يعرف الفرد أكمل تطوره. أنه يجد فيها مصلحته وسعادته ولذته ورفاهيته.

و هذا يجعلنا نرى بأن سياسة "هوبز" في أعماقها عقلانية ،مرتكزة على ثقافة علمية وكانت تعتبر السياسة علماً يجب تركيزه على المفاهيم العادلة وعلى التعاريف الدقيقة. ففلسفته وسياسته مناوئة للأرسطية وهو يرفض الإيمان بالفكرات الفطرية الطبيعية وكان يؤكد على أهمية التعاريف والحدود والاشارات واللغة "لو لا اللغة لما كان بين الناس دولة ومجتمع وعقد وسلم".[1]

فكان "هوبز" يرفض اللجوء إلى ماهو فوق الطبيعي. وكل مؤلفاته هي محاربة ضد الأشباح وجهد للقضاء على القوى الخفية. ونهاية "التنين" هي في هذا الشأن ملفتة إلى أقصى حد.و ينتقد في الفصل الأخير من كتابه هذا "التنين" والذي يقع تحت عنوان "مملكة الظلمات"علم الشياطين، والعزائم والرقيات والخوف من الشيطان والأرباح التي يجنيها الكهنوت- رجال الدين- عن ذلك. فإن القلق البشري هو في أساس الدين "إن الخشية من قوى خفية، سواء كانت وهما من الفكر أو تصوراً مأخوذاً عن العادات المقبولة عموما " هو الدين.[2] ولكن الطبيعة الإنسانية تشتمل على العقل إلى جانب الهوى والعقل المستقيم يحمل الناس على إلتماس وسائل لحفظ بقائهم أفضل من التي يتوسل إليها الفرد ويجاهد وحده. والناس يستكشفون أن البلية عامة وأنه يمكن تلافيها بوسائل عامة فتبنت أول وأهم قاعدة خلقية وهي طلب السلم، فإن لم نفلح في تحقيقه وجب التوسل للحرب. وشرط السلم أن يتنازل كل فرد عن حقه المطلق في حال الطبيعة فيتنازل الأفراد عنه صراحة أو ضمناً إلى سلطة مركزية. وقد تكون فرداً أو هيئة تجمع بين يديها جميع الحقوق وتعمل الخير للشعب وتحمل الحياة السياسية محل حال الطبيعة.

ففكرة التعاقد تلزم وجوب الصدق والأمانة وعرفان الجميل والتسامح والإنصاف والشراكة فيما يتعذر اقتسامه، وفض الخلافات بالتحكيم. وبالجملة تلزم قواعد تلخص في العبارة المأثورة "لا تصنع بالغير مالا تريد أن يصنع الغير بك".

---

[1] توماس هوبز،اللفياثان ،الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة- تر: ديانا حبيب حرب ، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث- أبوظبي ،ط1 ،د ت ، ص178 ص 179 .

[2] إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيسلوف العقلانية ، المرجع السابق ، ص373

لذا كان القانون الخلقي الطبيعي إرادة الله الذي وهبنا العقل السليم وليس يكفي طاعة القواعد ظاهراً بل يجب طاعتها لذاتها والتشبع بها فإن القانون الخلقي يقيد الإنسان أمام ضميره وكل هذا معقول ولا يصل إليه بالعدول عن الطبيعة الحسية إلى العقل السليم وليس العقل السليم مما يعترف به المذهب المادي كقوة خاصة لها قيمة خاصة.

ويجب أن تكون السلطة العامة مطلقة قوية إلى أبعد حد بحيث لا يعود الفرد بازائها شيئاً مذكوراً، ويكون واجب الخضوع المطلق، والا عدنا إلى الخصام والتنابذ[1].

ففي الواقع يمتنع حد السلطة السياسية. وهذا الحد يعني الاعتراف بالسلطة المطلقة للفرد أو الأفراد المخول إليهم حق مؤاخذة الحكومة أو خلعها. والملكية هي خير أشكال الحكومة. ومن مزاياها أن واحداً فقط قد يجاوز العدل ويسيء الحكم. وأنها تغني عن المنازعات الحزبية وتصون أسرار الدولة. أما الديمقراطية فما هي إلا أرستقراطية خطباء.

بعدها يرى "هوبز" دين الدولة واجب محتوم على كل مواطن. والدين بالإجمال ظاهرة طبيعية وهو ليس فلسفة ولكن شريعة لا تتحمل المناقشة بل تقضي الطاعة.[2] وإلى هذا الحد من الإستبداد يذهب "هوبز" وكأنه أراد أن يدعم الحكم المطلق بأن يجعل منه حكم القانون الطبيعي.

وكخلاصة لما جاء في نظرية العقد الإجتماعي عند "هوبز" فيمكنا تلخيص محتوى هذه النظرية في أهم النقاط التالية :

تصور "هوبز " حياة الإنسان الأولى كانت تسودها الفوضى والاضطراب نتيجة الصراع الدائم الذي يجعل السيادة لقانون الغاب.

الإنسان أناني بطبعه تحركه الشهوة والأطماع والرغبة في السيطرة على الآخرين . ضرورة الاتفاق فيما بين الأفراد على إقامة مجتمع منظم ، فكان السبيل إلى ذلك هو العقد .

أبرام الأفراد عقداً انتقلوا بواسطته من حالتهم الفوضوية الأولى إلى حالة المجتمع المنظم . فالعقد أساس هذا الانتقال وبالتالي هو الذي أوجد الجماعة المنظمة التي نعم فيها الأفراد بحياة مستقلة .

العقد قد أبرم بين جميع الأفراد ما عدا شخصا واحدا ، هو الذي اتفق المتعاقدون أن يكون صاحب السلطة الآمرة في الجماعة. فالحاكم لم يشترك في العقد ، وإنما قام الأفراد باختياره ، وعهدوا إليه بممارسة السلطة[3]

---

[1] يوسف كرم ، المرجع السابق ، ص51

[2] توماس هوبز ، اللفيثان ، المصدر السابق ، ص80 ص 81

[3] ماجد راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة النظم السياسية ، دار المطبوعات الجامعية ،ط2 ، 2016 ، ص 64

الأفراد اتفقوا فيما بينهم على العيش معا في سلام ، تحت سيطرة واحد منهم ، يتولى الدفاع عنهم وحماية الحياة المنظمة الجديدة ، مقابل التنازل له عن جميع ما يتمتعون به من حقوق طبيعية .فالحاكم لم يشترك في العقد ، وإنما قام الأفراد باختياره وتنازلوا له عن كل حقوقهم لكي يتولى إدارة شؤونهم وحماية أرواحهم وتوفير حياة الاستقرار والأمن لهم .

و العقد عند " هوبز " لا يكون ملزم من جانبين ، وإنما العقد ملزم من جانب واحد ، وهم الأفراد ، وذلك لأن العقد قد أبرم بين الأفراد وحدهم ، وأن كل فرد تعاقد مع غيره أبناء جنسه لصالح شخص الحاكم .وبالتالي فإن العقد يلزم الأفراد بما يتضمنه من واجبات دون أن يلزم الحاكم بشيء .

ويرمي " هوبز " من وراء هذا التصوير للعقد الاجتماعي إلى الوصول إلى نتيجة محددة تتلخص في أن الحاكم يتمتع بسلطة مطلقة على الأفراد ، لأنه لا يلتزم إزائهم بأية تعهدات نظراً لعدم اشتراكه في إبرام العقد . وليس للأفراد أن يطالبوه بأية مطالب ، أو أن يشقوا عصا الطاعة عليه ، لأنهم قد تنازلوا له من قبل عن جميع حقوقهم ، فهو لا يخضع إذن لأية مسائلة أو محاسبة .

ويسعى " هوبز " بذلك إلى إيجاد السند الشرعي للحكم المطلق من وجهة نظره ، وتأييد الاستبداد والتعسف بالأفراد من جانب الملوك ، وأنه لا يجوز للأفراد التذمر من هذا الاستبداد ، وإلا اعتبروا مخالفين للعقد الاجتماعي [1].

وهكذا يكون العيش في ظل الاستبداد و الحكم المطلق ، مهما كانت درجة تعسفه أفضل بكثير لدى " هوبز " من حالة الفطرة التي كان يعيشها الأفراد قبل إبرام العقد الاجتماعي .

ثانيا : جون لوك 1632 ـ 1704 :

ينطلق "لوك" من فكرة مفادها أن الإنسان يولد و عقله على الفطرة ثم تجيء خبرته فتصبح الفطرة مكونة بذلك مصدر معرفته أي أنه ينكر فطرية الأفكار في العقل الإنساني ومادام الناس يولدون بلا مورثات عقلية، فهم سواسية لا يفرق بينهم إلا نوع تربيتهم.

فيعتبر" لوك" أحد مؤسسي المذهب الحر الجديد. فهو يعارض "هوبز" في تصويره الإنسان قوة غاشمة، وتصوره حال الطبيعة حال توحشي يسود فيها قانون الأقوى ويذهب إلى أن للإنسان حقوق مطلقة لا يخلقها المجتمع، وان حال الطبيعة تقوم في الحرية، أي أن العلاقة الطبيعية بين الناس علاقة كائن بكائن حر تؤدي إلى المساواة. والعلاقة الطبيعية باقية بغض النظر عن العرف الاجتماعي

[1] رمزي طه الشاعر ، الدولة و الأنظمة السياسية المعاصرة ، جامعة عين شمس ، 1980 ، ص 93 .

[1].وعلى ذلك ليس لأحد حق فيما يزعم "هوبز"، ولكن حقهم ينحصر في تنمية حريتهم والدفاع عنها وعن كل ما يلزم منها حقوق مثل حق الملكية وحق الحرية الشخصية وحق الدفاع عنهما.

إن "لوك" بعكس "هوبز" يرى أن الملكية الخاصة موجودة في حال الطبيعة، وانها سابقة للمجتمع المدني وهذه النظرية حول الملكية تحمل عند "لوك" مكانة كبيرة.

فإن حق الملكية حق طبيعي يقوم على العمل ومقدار العمل لا على الحيازة أو القانون الوضعي وليس حق فيما يكسبه المرء بتعبه ومهارته ولا تصبح الحيازة حقاً إلا إذا استلزمت العمل. على أن حق الملكية خاضع لشرطين الأول أن المالك لا يدع ملكيته تتلف أو تهلك والثاني أن يدع للآخرين ما يكفيهم.

ويرى "لوك" أن الإنسان العاقل وليست الطبيعة، في أساس كل ماله قيمة تقريباً إذ أن الملكية الطبيعية خيرة ليست بالنسبة للمالك ولكن بالنسبة إلى كل البشرية. من يمتلك أرضا بعمله لا ينقص بل يزيد بالموارد المشتركة للجنس البشري. ان أكبر سعادة تقوم لا على التمتع بالملذات الكبرى بل على تملك الأشياء التي تعطي أكبر السعادات[2]، وهو بهذا يعرف المتعة الرأسمالية ، ومن أجل ضمان الملكية يخرج الناس من الحالة الطبيعية ويكونون مجتمعاً مدنياً غايته الأساسية المحافظة على الملكية، ويقول "لوك" كل حكومة لا غاية لها غير الحفاظ على الملكية من خلال الإرادة والتشريع لا الحكم.

فإن القوانين والقضاة والشرطة هي التي يحتاج إليها الناس في حالة الطبيعة. وهذا ما تجلبه لهم الحكومة المدنية والحكم السياسي إذا هو نوع من الوديعة سلمه مالكون إلى مالكين. والحكام إداريون في خدمة الجماعة ومهمتهم تقوم على تأمين الراحة والإزهار.

إذ نجده يتفق مع "هوبز" بالقول إن الحكومة الصالحة هي إحدى ذرائع العقد البشري لا يختص بها إقليم مقدس أو تورث بالتقاليد والعادات القويمة. إن الدولة قامت على أساس من عقد أو اتفاق واع بين الحاكم والمحكوم وقد التزم "لوك" على خلاف "هوبز" جانب البرلمان ضد الملك في صراع في الأمور السياسية، وأيضاً على خلاف "هوبز" أن الناس في حالة الفطرة الطبيعية عقلاء حسنوا التصرف يرغبون في التعاون مع الآخرين على الرغم من أن فقدان السلطة خلق منهم القوي والضعيف. وللناس كذلك

[1] فريال حسن خليفة ، الدين والسياسية في فلسفة الحداثة ، مصر العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ، 2005 ص33

[2] محمد بالروين ، فلسفة السياسة ، المرجع السابق ، ص86

إحساس خلقي مستقل عن الحكومة ومنفصل عنها، وهم يملكون بحكم الطبيعة حقوقاً معينة لا علاقة لها بوجود الدولة مطلقاً، وهذه الحقوق هي حق الحياة والحرية والتملك . [1]

ففي نظريته عن سلطة الدولة والقانون، يضع "لوك" فكرة الإنتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية والأشكال المختلفة للحكومة. وعنده إن الغرض من الدولة هو الحفاظ على الحرية والملكية اللتين تكتسبان عن طريق العمل. ومن ثم فإن الحكومة لا يجوز أن تكون تعسفية. وهذا يقسمها إلى تشريعية وتنفيذية واتحادية. وقد كانت نظريته في الدولة محاولة لتكييف النظرية مع الشكل السياسي للحكومة اللذين اتخذتا في" إنجلترا" نتيجة الثورة البرجوازية[2]. إن "لوك" يرى الناس في حالة طبيعية ليسوا كلهم قادرين على أن يحملوا الجميع على إحترام حقوقهم الطبيعية ولايستطيع بمجهودهم الخاص حماية ما يعود إليهم أي حماية ملكيتهم لهذا إتفقوا في ما بينهم على إقامة حكومة تلزم الناس بالمحافظة على إحترام حقوق الجميع. وهكذا نشأت الحكومة بمقتضى عقد ولكنه ليس عقداً غير مشروط كما ذهب إلى ذلك "هوبز".وإنما يفرض التزامات متقابلة. فينبغي على الشعب أن يكون عاقلاً مدركا،فالمخلوقات العاقلة وحدها تستحق الحرية السياسية.

فهذا العقد يفرض على الحكومة بعض الشروط والالتزامات ،فإذا ما خرجت حكومة ما عن أحكام العقد وهددت الحقوق الطبيعية فإنه يكون من حق المحكوم في هذه الحالة أن يعيد النظر في ما أقدم عليه من خلق هذه الحكومة وله عند الضرورة القصوى أن يثور عليها.

ويرى "لوك" أن للمحكومين أن يثوروا إذا ما سلبت السلطة الحقوق الطبيعية وخصوصاً الحرية والملكية الفردية لكن استعمال حق المقاومة في نظره لا يهدف إلى تحقيق الأماني الشعبية بل إلى الدفاع عن النظام العام.ونظرية لوك هنا مستمدة من مصادر محافظة[3] ووجوب الاعتراف بحق المقاومة حر ووسيلة لحمل الأخير على التفكير تسمح بإبعاد خطر الثورة الشعبية ولاتشكل مطلقاً دعوة إلى العصيان[4].فمعنى الحرية الشخصية عند "لوك" هو أنه ليس هناك سيادة طبيعية لأحد على الآخر. إن سلطة الأب أعطيت له لكي يربي الإبن ويجعل منه إنساناً أي كائناً حراً. فهي واجب طبيعي أكثر منه سلطة وهي مؤقتة ولا تشبه في شيء سلطة السيد على العبد، وتفقد بسوء الاستعمال والتقصير ،والسلطة السياسية تراضي مشترك وعقد إداري، ذلك لأن أعضاء المجتمع متساوون

[1] عمر، معن خليل، علم إجتماع التنظيم، دار الحرية للنشر و التوزيع ، بغداد ، العراق ، د ط ، 1988 ص72

[2] فاروق عبد المعطي ، جون لوك من فلاسفة الإنجليز ، دار الكتب العلمية ، بيرو ت، لبنان ، ط1 ، 1933 ، ص145

[3] معن زيادة و آخرون ،الموسوعة الفلسفية، المجلد الثاني ، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان ، 1988 ص1260

[4] جون لوك ، في الحكم المدني ، تر : ماجد فخري ، اللجنة الدولية للترجمة ، بيروت ، لبنان ،د ط ، 1959 ، ص 147

عقلاً وحدية بخلاف الحال في علاقة الآباء والأبناء. فأساس المجتمع الحرية، والغرض من العقد الإجتماعي صيانة الحقوق الطبيعية لا محوها لمصلحة الحاكم كما يزعم "هوبز"، فلا يستطيع الأعضاء أن يتنازلوا إلا عمّا يتنافر في حقوقهم في حالة الاجتماع ذلك هو حق الإختصاص. فالسلطة المدنية قضائية في جوهرها. لذلك لم تكن السلطة المطلقة الغاشمة مشروعة وإنما هي محض استعباد. والملك المستعبد خائن للعهد والشعب في حلّ من ذلك.

فالفكرة السياسية عند "لوك" هي فكرة علمانية، إذ يفصل بين الزمن والروح، ويرى إن الآراء الدينية تتمتع بحق مطلق وشامل بالسماحة.فهو لم يكن ثورياً رغم كونه منظراً لثورة. وكان يحذر من السيادة الشعبية كما يحذر من الملكية المطلقة، وكان همه الرئيسي النظام والأمن.

وكانت فلسفة "لوك" بمثابة هجوم كبير على التقاليد والحكم التعسفي والسلطان الكنائسي بقدر ما كانت هذه الأشياء تدعم النظام القديم، ذلك النظام الذي هزم للمرة الأولى في عام 1640 كما هزم من جديد في عام 1688.[1] فكانت فلسفته فلسفة الطبقة الوسطى النامية التي اصطدمت اصطداما مريراً بالأسرة المالكة بالمجتمع الإرستقراطي وبرجال الدين كانت فلسفته تكافح من أجل الحصول على قدر من الحريات السياسية والاقتصادية من أجل حكومة دستورية، ومن أجل التسامح الديني.

كان ما عمله " لوك" هو تحويل إحدى الحوادث الهامة في التاريخ الانكليزي إلى حادثة ذات مغزى عالمي عام واستطاع بعض كبار اللوردات بعد أن نالوا مؤازرة الكنيسة الرسمية والأعيان والتجار، أن يزيحوا ملكاً "جيمس الثاني" ويقيموا مكانه ملكاً آخر وفرضوا على الملك الجديد بعض الالتزامات التي نصت عليها (وثيقة اعلان الحقوق) والتي تتصل كلها بالتفسير القانوني أو الفني للدستور.فوضع "لوك" بإقامته الحجة على أن البرلمان تصرف تصرفاً صائباً عند طرد جيمس الثاني، المسألة على أساس من العقل الطبيعي والفطرة الانسانية[2] .

وكخلاصة لما جاء به "جون لوك" في نظرية العقد الإجتماعي و التي كانت على النحو الآتي :

فحالة الطبيعة لا تضمن للفرد أن ينعم بحقوقه فعلا لأن الالتزام الدقيق بأحكام القانون الطبيعي لا يتحقق دائما .

الجماعة لا توفر الحماية اللازمة للأشخاص والأموال من احتمالات الاعتداء عليها .

[1] جون لويس، مدخل إلى الفلسفة، تر : أنور عبد الملك، دار الحقيقة للنشر و التوزيع ،بيروت، لبنان ، ط 1 ، 1973،ص 175.

[2] معن زيادة ،الموسوعة الفلسفية، المرجع السابق ، ص1156

لجأ الأفراد إلى التعاقد فيما بينهم لإنشاء جماعة سياسية وإقامة سلطة تحكمهم .

تنظيم الحقوق الطبيعية التي كان يتمتع بها الأفراد في حياة الفطرة .

إقامة العدل عن طريق توقيع الجزاء عند الاعتداء على هذه الحقوق .

الأفراد الذين يريدون أن يدخلوا حياة الجماعة السياسية يقومون باختيار الحاكم ويبرمون معه عقدا .

فالعقد يتم بين طرفين : الأفراد من جانب و الحاكم من جانب آخر.[1] فتعاقد الأفراد مع الشخص الذي اختاروه ليتولى مهمة الحكم في الجماعة . و التنازل له بمقتضى هذا العقد عن جزء من حقوقهم في سبيل قيامه بأعباء الحكم وحماية حقوق الجميع . تأسيس سلطة سياسية مركزية ، تكتمل بقيامها نشأة الدولة فالعقد يقوم على الرضا المتبادل . وهو عقد ملزم من جانبين ، حيث يلتزم بموجبه كل من الحاكم والمحكوم تجاه الآخر بالتزامات متبادلة . والحاكم يلتزم بمقتضى العقد ، بتنظيم حياة الجماعة ، والمحافظة على الحقوق التي لم يتنازل عنها الأفراد ، وإقامة العدل بينهم .

يلتزم أفراد الشعب بواجب الطاعة تجاه الحاكم ، طالما أنه يعمل في الحدود المقررة للعقد .

إذا أخل الحاكم بالتزاماته المقررة في العقد بأن عمل على تحقيق الحكم المطلق له ، أو بالإخلال بحقوق الأفراد وحرياتهم ، كان للأفراد ، الحق في مقاومته ، وعزله من منصبه لإخلاله بشروط العقد الاجتماعي .

فعودة السلطة إلى أصحابها أي "الأفراد " ليعهدوا بها إلى من يرونه أقدر على صيانة حقوقهم وحرياتهم . أما إذا أخل بعض الأفراد بالتزاماتهم ، فيحق للحاكم ، مسائلتهم ومجازاتهم ، تحقيقا للصالح العام .

وهكذا توصل "لوك " إلى نتيجة مفادها ، معارضة السلطان المطلق ، فالحاكم يجب ألا يتمتع بسلطة مطلقة ، بل بسلطة مقيدة بوجوب مراعاة الصالح العام ، والتقييد بالعمل وفقاً لمقتضياته دون النظر إلى صالحه الخاص ، كما تتقيد سلطة الحاكم ، بوجوب احترام حقوق الأفراد وحرياتهم ، فهي الغرض الذي من أجله أبرم العقد المنشئ للدولة والمؤسس للسلطة العامة

ثالثا : جان جاك روسو 1712 ـ 1778 :

يرى "روسو" أن الانسان طبيعي لا هو بالخير ولا هو بالشرير، وإن المساواة بين الناس قد زالت بظهور الزراعة والصناعة والملكية. إن القوانين قد شرعت لتثبيت قوة الظالم على المظلوم، والناس يستطيعون تحقيق شيء من الحرية المدنية بدخولهم في تعاقد اجتماعي يجعل السيادة للمجتمع بأسره بحيث لا يجوز النزول عنها لأحد.

[1] محسن خليل ، النظم السياسية والدستور اللبناني ، موؤسسة المعارف للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، د ط ، 1971 ص 66 .

فيفترض "روسو" أن الإنسان كان متوحداً في الغالب لا يعرف أهله ولعله لم يكن يعرف أولاده ولا لغة له ولا صناعة ولا فضيلة ولا رذيلة من حيث أنه لم يكن له مع أفراد نوعه أي علاقة يمكن أن تكون علاقة خلقية كان حاصلا بسهولة على وسائل ارضاء حاجاته الطبيعية ولم يصاب إلا بالقليل من الأمراض قلما كان يحتاج إلى الأدوية لأن الصحة إنما تعتل بالإسراف في المعيشة وبالميول المصطنعة وما ينتج عنها من اجهاد جسمي وعقلي.[1] يرى "روسو" ان الحرية هي التي تميز الإنسان أكثر من الفهم (الموجود في الحيوان إلى حد ما) ويقول ان الحيوان ينقاد لدافع الطبيعة ولكن الإنسان يرى نفسه حراً في الانقياد له أو مقاومته. ويعتقد "روسو" أن "هوبز" قد أخطأ في قوله أن حالة الطبيعة تتميز بالطمع والكبرياء، فإن هاتين العاطفتين لا تنشآن إلاّ في حالة الإجتماع، فالإنسان المتوحد كان كاملاً سعيداً لأن حاجاته قليلة.

فكان التساؤل عن كيفية خروج الإنسان من هذه الحالة؟ خرج الإنسان منها اتفاقاً بأن عرضت له أولاً اسباب طبيعة كالحرب اضطرته إلى التعاون مع غيره من أبناء نوعه... تعاوناً [2].فإن هذا الإجتماع بنوعيه، المؤقت والمستديم، يمثل في رأي "روسو"، حالة التوحش الخالية من القوانين وليس فيها ردع سوى خوف الإنتقام ولكن تطور حياة الإنسان واتساع ضروراتها أدى إلى نشوء حالة مدنية منظمة بالقوانين تثبت الملكية ويتوطد التفاوت بين الناس. وهكذا يتحول الإنسان الطيب بالطبع إلى شرير بالاجتماع. فالاجتماع قد أضحى ضروريا ومن العبث فضه والعودة إلى حالة الطبيعة .

وكل ما تستطيع صنعه هو أن تصلح مفاسده بأن تقيم الحكومة الصالحة وتهيئ لها بتربية المواطنين الصالحين. فمن الوجهة الأولى تعود المسألة إلى إيجاد ضرب من الإتحاد يحمى بقوة المجتمع شخص كل عضو وحقوقه ويسمح للكل وهو متحد بالكل بأن لايخضع إلا لنفسه وبأن تبقى له الحرية التي كان يتمتع بها من قبل. فلم تكن ملكية الأرض مضمونة بما فيه الكفاية، وكان لابد من تدبر وسائل جديدة لحمايتها وقد لجأ الأغنياء إلى الحيلة للإيقاع بالفقراء وقد ابتكروا كما يقول "روسو"، فأذكى خطة عندما قالوا للفقراء نتحد لكي نحمي الضعفاء من الظلم والجور، ونضع قوانين العدل والسلم وبدلاً من أن نستنفذ قوانا في الاقتتال نوحد أنفسنا في سلطة عليا وفق الشرائع الحكيمة... وهكذا قاد تأسيس الملكية الأرضية البشر إلى الميثاق الاجتماعي[3].

---

[1] جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر:عادل زعيتر ، موؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2013 ص25

[2] كرم يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، المرجع السابق ، ص 194

[3] فولفين ، فلسفة الأنوار، تر: هنريت عبودي، دار الطباعة، بيروت، لبنان ، ط1، 1981 ص203

هذه المسألة التي يعالجها "روسو" في كتابه (العقد الاجتماعي) يذهب إلى أن هذا الفرض مبني على الحريات والحقوق فيمكن التحقيق عندما تجمع الكثرة المفككة على أن تؤلف شعبا واحداً وأن تحل القانون محل الإدارة الفردية وينزل عن نفسه وعن حقوقه للمجتمع بأكمله وهذا هو البند الوحيد للعقد الاجتماعي إذ بمقتضاه يصبح الكل متساوين في ظل القانون والقانون ارادة الكل تقر الكلي أي المنفعة العامة وأن الشعب لا يريد إلا المنفعة العامة. فالإرادة الكلية مستقيمة دائماً ومن يأب الخضوع لها يرغمه المجتمع بأكمله[1].

كانت القوانين في البداية تفتقر إلى بعض الضوابط والمعايير الملزمة للأفراد وكان المجتمع بأسره يضمن احترامها والتقيد بها. لكن سرعان ما أوحى ضعف شكل الحكم هذا فكرة توكيل أفراد معينين على الوديعة الخطيرة، السلطة العامة .

هكذا ظهر الولاة المنتخبون، بما أن الشعب وحَّد إرادته جمعاء في مشيئة واحدة، فيما يتصل بالعلاقات الاجتماعية، فإن كل ما وضع موضوعاً لهذه المشيئة صار للحال قانوناً أساسياً ملزماً لجميع أعضاء الدولة دونما استثناء. وهكذا نجد أن العقد الاجتماعي لا يتمخض، من منظور "روسو" عن تكوين المجتمع كتنظيم سياسي فحسب، وإنما يحدد أيضاً العلاقات المتبادلة بين الشعب وبين الذين انتخبهم كيما يحكموه.

لقد كان العقد أداة إرادية يتنازل به الأفراد عن حريتهم الطبيعية إلى كل فرد آخر، وأذابوا إرادتهم الفردية في إرادة عامة مشتركة واتفقوا على قبول أحكام هذه (الإرادة العامة) كأحكام نهائية قاطعة، وكانت هذه الإرادة العامة هي السلطة صاحبة السيادة، وإذا ما فهمت هذه السلطة فهما صادقا فإنها سلطة (مطلقة) و(مقدسة) ولا يمكن الخروج عليها. أما الحكومة فهي أمر ثانوي عرضي، فالملك والموظفون أو الممثلون المنتخبون ممثلون عن الشعب الذي يملك السلطة والسيادة[2].

إن العقد الاجتماعي عند "روسو" ليس عقداً بين أفراد (كما عند هوبز) ولا عقداً بين الأفراد والسلطات (كما عند لوك) فبموجب هذا العقد، كما يرى" روسو"، فأن كل واحد يتحد مع الكل فالعقد هو بين المجموعة بحيث يضع كل واحد شخصه وقدرته في الشراكة تحت سلطات الإرادة العامة وسيكون كل شريك متحداً مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكل خاص.فالعقد الاجتماعي هو الشرط الضروري والملازم لكل سلطة شرعية ولكل ابرام هذا العقد يمثل في الوقت نفسه من منظور "روسو" مرحلة محددة من التطور التاريخي يشير إلى الانتقال من الحالة الطبيعية إلى المجتمع المدني، وان ما يخسره الإنسان من جراء العقد هو حريته

[1] جان جاك روسو ، في العقد الإجتماعي ،تر: ذوقان قرقوط ندار القلم ، بيروت ، لبنان ،د ط ، د ت ، ص 55

[2] فولفين، فلسفة الأنوار، المرجع السابق، ص203

الطبيعية والحق اللا محدود في كل ما يقربه وكل ما يستطيع أن يبلغه ويطوله وما يربحه بالمقابل هو الحرية المدنية وهو تملكه لكل ما ملكته يده. [1] فيتلخص جوهر العقد الاجتماعي على النحو الآتي، يضع كل واحد منا شخصه وكامل حقوقه تحت الأمرة العليا للمشيئة العامة وان غاية العقد الاجتماعي الحفاظ، ولا ريب على حياة المتعاقدين.

ولكن من يرغب بالحفاظ على حياته بمعونة الآخرين ملزم بالتضحية بها في سبيلهم عندما يقتضي الأمر ذلك إن الفرد إن يمنح نفسه للمجتمع، يستودعه أمواله أيضاً.

فروسو يذعن أن الميثاق الاجتماعي يجعل من الدولة مالكة أموال رعاياها كافة. غير أن الدولة التي تتقبل أموال رعاياها وممتلكاتهم لا تجردهم منها وإنما تضمن لهم تملكهم المشروع فالدولة وحدها قادرة على تحويل الإغتصاب إلى حق للتمتع على ملكية [2]

ثم يأتي "روسو" على أهم جانب من جوانب نظرية وهو الجانب الذي يميزه عن النظريات الأخرى، فليس من المعقول في نظر "روسو" أن تتخيل عقداً يتعهد أحد الطرفين بموجبه أن يأمر، والثاني أن ينصاع، ان العقد الوحيد هو الذي يتولد عنه الحسم السياسي وكل عقد يحد من سلطة الشعب السائدة المطلقة يقوِّض أساس الميثاق الاجتماعي، فليس ممثلوا السلطة التنفيذية إذا كانوا قادة الشعب أو رؤساء بل هم موظفون في خدمة الشعب وهو من يعيينهم أو يسرِحهم، ولا تقوم وظيفتهم على أساس بنود عقد محدد وإنما على أساس انصياعهم للواجب الذي تفرضه الدولة.[3]

إن أشكال الحكم في نظر روسو ليست أكثر من أشكال تنظيمية للسلطة التنفيذية ومهما اختلفت أشكال الحكم، تبقى السلطة السيادية على الدوام. من حق الشعب، ولكن قد يعهد هذا الأخير بالسلطة التنفيذية أما إلى الجزء الأكبر من الشعب، وأما إلى عدد محدود صغير من الأشخاص، وأما إلى شخص واحد، ويطلق على الشكل الأول من أشكال الحكم اسم الديمقراطية وعلى الثاني الأرستقراطية، وعلى الثالث اسم الملكية.

[1] دومنيك فولشيد ، المذاهب الفلسفية الكبرى ،تر:مروان بطش ، مجد المؤوسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2011، ص 102 ص 103

[2] جان جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، المصدر السابق ، ص 39

[3] جان جاك روسو ، نفس المصدر ، ص 88

اختار "روسو" الديمقراطية في حقبة لم تتواجد فيها الديمقراطية لا في الواقع ولا في الأفكار، وبما أن الشروط التاريخية للديمقراطية لم تكن متوفرة، وجد روسو" نفسه مضطراً أما لقبول أيديولوجية اللبرالية البرجوازية التي كانت يومئذ الإيديولوجية السائدة (حرية، مساواة، ملكية) وأما بناء مدينة طوبائية لكنها في نفس الوقت عقلانية[1].

حاول "روسو" في (العقد الاجتماعي) أن يثبت إنه يستحيل في المجتمع الحر أن يحكم أي إنسان من قبل أي إنسان آخر، وكيف إن كل فرد هو في آن معاً رعيَّة ومواطنين، وإن السلطة الشرعية لابد أن تنبثق عن موافقة المحكومين، وإن السيادة تكمن في الإرادة العامة في اجتماع الأمة، وإن الذين يشغلون منصباً عاماً لا يؤدون مهامهم بمقتضى حقهم الخاص، أو حق موروث، وإنما بمقتضى سلطة أوكلتها إليهم، سلطة تمنح وتحسب[2]. لقد كان لأفكار "جون جاك روسو" التأثير الواضح على عقلية الشعب الفرنسي أثناء الثورة من خلال تسليط الضوء حول مسألة مهمة ألا وهي الحرية التي كانت مغيبة في فرنسا إبان النظام القديم، الذي ينتهج الاستبداد بالحد من حرية المواطنين، وبفضل "جون جاك روسو" تم حل هذه المشكلة من خلال أفكاره عن الإرادة العامة ،حيث أراد الإصلاح السياسي لأوضاع مجتمعه التي عاصرها خراجه من ظلامه الدامس وسبات شعبه العميق وذلك من خلال نشر الوعي والتنوير وعبر عن ذلك بنظريته في "العقد الاجتماعي .

فنرى بأن نظرية العقد الاجتماعي أعطت أهمية كبيرة للتفكير السياسي ومحاولات تصحيح الخروقات الناتجة عن السياسة و الحروب الدينية و الحكومية بالإضافة إلى التفكير السياسي وكما أنها تدعونا إلى ضبط السلطة.فلم يكن الناس في هذه الفترة في أستقرار دائمًا.لذا حاولت نظرية العقد الاجتماعي حل هذه المشاكل الداخلية، خاصةً تلك التي كانت تعاني منها الشعوب البدائية الأولى. فجعلت نظرية العقد الاجتماعي الإنسان البدائي يحاول إقامة علاقات اجتماعية من أجل الخروج من حالة العزلة الأولية و الدخول في إطار المجتمع الخاضع للقوانين التي تحميه و تساعده في حياته اليومية .ولهذا سعى كل من "هوبز و لوك و روسو" إلى تفسير ظاهرة العقد الاجتماعي. وفق تصوراتهم الخاصة التي تطابقت في بعض جوانبها واختلفت في جوانب أخرى .

وفي الأخير نستخلص جملة من النتائج تم التطرق لها ألا وهي :

[1] روبرت بالمر ، الثورة الفرنسية وامتدادها، تر: هنبريت عبودي، دار الطليعة، بيروت،لبنان ، ط1، 1980 ص62.

[2] روبرت بالمر ،الثورية الفرنسية ، المرجع السابق ، ص63

1-نظرية العقد الاجتماعي من النظريات التاريخية التي تزداد ثراء واتساعا فكرا وممارسة يوما بعد يوم، وقد عبرت هذه الحقيقة عن تعيناتها المختلفة من خلال مسيرة الفكر والتجربة الإنسانية.

2- إن أهم ما أجمع عليه المفكرون منذ القديم إلى العصر الحديث هو تأكيد أهمية التعاقد الاجتماعي من حيث كونه مبدأ تفسيريا لجملة المقولات والمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى التربوية، وركنا أساسيا في الإصلاح للانتقال بالأمم إلى التحضر.

3- نظرية العقد الاجتماعي كانت نتيجة تفكير الفلاسفة في حلول لمشاكل عصرهم والرغبة في الخروج من أوضاع اجتماعية وسياسية واقتصادية مظلمة، وهذا ما يؤكد مقولة أن الفلسفة ليست تنظير فقط بل معاينة لوقائع مباشرة.

4 - نظرية العقد الاجتماعي جعلت الفلاسفة يتفقون حول أهمية التعاقد الاجتماعي كنتيجة رغم اختلافهم في المبادئ والمنطلقات الموصلة إليها، وهذا ما يثبت مقولة الاختلاف في الرأي لا يفسد في الود قضية.

5 - مهما قيل عن فلسفة الأنوار بأنها كانت بمثابة ثورة إصلاحية في التاريخ الحديث وبداية فعلية لحلول عهد الإنسان، فإن صداها الواسع وردود الفعل النظرية التي أثارتها في الفكر الإصلاحي الغربي، بدافع الرغبة في توظيفها كمحرك للدعوة إلى التحرر والعدل والمساواة.

المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في تحقيق العدالة

""إن العقد الاجتماعي الذي يصادق على القطيعة مع كل حالة طبيعية، يقترح مبدءا جديدا: المبدأ الاجتماعي لضبط السلوك، وهو يبيّن الطريقة التي يمكن بها أن تحل العدالة محّل الغريزة، من خلال الأسلوب الذي يختار به البشر وجودهم.لا شك أن هذا الطرح يحيلنا إلى رؤية جديدة من خلالها يمكن النظر إلى العدالة كمؤسسة يشترك في تأسيسها مجموع الشركاء بهدف العيش معا في ظل القانون الذي يكون محط اتفاق وقبول من قبل الجميع هكذا نجد أعلام الفكر السياسي، وخصوصا أولئك الذين نادوا بفكرة العقد الاجتماعي يؤّكدون على ضرورة الخروج من الحالة الطبيعة، والانتقال إلى الحالة المدنية فسوف نتطرق إلى أهم عنصرين تتحقق من خلالهما العدالة في نظر رواد نظرية العقد الإجتماعي ألا وهما " الحرية و المساواة" فمن الواضح إذن، أنّه لا يمكننا الحديث عن العدالة مستقلّة عن بعض المفاهيم، التي تعتبر بمثابة المفتاح الذي يساعدنا على فك رموزها وضبط مفهومها. وذلك باعتبار التّداخل الذي يوجد بين هذه المفاهيم وبين مفهوم العدالة، فلا يمكن وجود عدالة بدون أن تكون مقرونة بفكرة المساواة التي تعتبر شرطا من شروط تحقيق العدالة، ففي الواقع إن العلاقة بين العدالة والمساواة قد كانت دائما علاقة تداخل وتكامل بحيث لا يمكن الحديث عن إحداهما بمعزل عن الأخرى. وفي هذا يقول- بول ريكور-: إن المساواة، ومنذ اليونان قد كانت دائما مرادفة للعدالة [1]ويمكن الإستشهاد على ذلك بما يقوله - أرسطو- في كتابه –علم الأخلاق إلى نيقوماخوس –ومفاده :"حينئذ إذا كان الظّالم هو غير المساوي، فالعادل هو المساوي وهذا ما يراه كلّ واحد حتىً من غير نظر واستدلال[2]. ومع هذا فنرى أن العدالة في فكرة المساواة و الحرية ذات مجال مفتوح و هذا ما سنتطرق إليه في هذا العنصر حول فكرة العدالة عند رواد نظرية العقد الإجتماعي.

أولا :توماس هوبز :

أ ـ الحرية عند توماس هوبز

إن الإنسان بتخليه طواعية عن إرادته لصاحب السيادة، فان حريته تكون مقيدة بالقوانين التي وضعها صاحب السيادة او صاحب السلطة المطلقة، أما حرية صاحب السيادة أو صاحب السلطان المطلق فهي مطلقة بلا حدود، لا تربط بالقانون و لا بمواعد العقد لان صاحب السيادة لم يكن طرفا في هذا الاتفاق او العقد.و إذا لم يلتزم الإنسان بنصوص العقد الاجتماعي و نصوص القانون و مارس حريته الطبيعية و اثر عدم إطاعة السيادة و اعتراض على كل شيء، انقلب المجتمع حينئذ من حالة التمدن و التحضير إلى حالة

[1] Paul Ricœur, *Le Juste2,* Ed.Esprit, P.18

[2] أرسطو ، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ج2 ،تر: أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 1 ،1964،ص68

الطبيعة الأولى بكل ما فيه من بؤس و صراع و حروب و انتهت العدالة و تلاشت حالة السلم و الأمن بين المواطنين.فان خطر السيادة اقل بكثير من عدم وجودها لما انتهت تحول المجتمع إلى حالة من الفوضى [1]. فنجد "توماس هوبز"الذي خالف "أرسطو" في قوله باجتماعية الإنسان ومدنيته الطبيعية. فهو بالعكس من ذلك يرى في الإنسان كائنا شريرا وحافلا بالنقائض، لا يهّمه من الأمور سوى تحقيق ذاته. وفي هذا إحالة إلى التعرية التي قام بها "هوبز" للطبيعة البشرية باعتبارها همجية ما يجعلها قابلة للاجتماع و تفتقر إلى البراءة و العدالة والمدنية. هكذا يمكننا الكلام عن حالة الطبيعة التي تفتقد إلى القانون والنظام الذي يسّير الحياة الاجتماعية ويجعلها قابلة لمتطلّبات العيش الذي يرغب فيه الإنسان لتحقيق العدالة و الإبتعاد عن الظلم فلا يكونان من حيث هما كذلك إلّا عن طريق وجود قانون سابق، وهو الأمر الذي يفتقده الإنسان خارج المجتمع المدني[2] وبغياب فضيلة العدل إذن في حالة الطبيعة، وافتناء القانون الذي يحكم بين الناس سيكون مستحيلا على الفرد ضمان حقوقه في جو من العنف والخوف الدائم من الموت و الخوف الذي يصادفه في كلّ لحظة وحين. فيقول توماس هوبز :"إن لفظة الحرية أو لفظة الإعفاء تعني انعدام المعارضة. واللفظة مطبقة القدر ذاته على المخلوقات غير الناطقة وغير المتحررة على المخلوقات العاقلة. فيقال عن الأشياء الثابتة في بيئة معينة لا تستطيع أن تتحرك فيها، إلا في مساحة محددة، مساحة تعينها مقاومة جسم خارجي، فإنها غير حرة في التقدم و تكون مسجونة، أو محتجزة [3]" فهذه هي حالة من الحرب حرب الكل ضد الكل كما يصفها "هوبز". وما يجعلها كذلك هو إرادة كل واحد ورغبته في تحقيق حقوقه الطبيعية التي يأتي على رأسها حّق البقاء والمحافظة على الذات حتى إذا تكلّمنا عن الحق الطبيعي كمفهوم فإن"هوبز" يتعامل معه باعتباره "الحرية الممنوحة لكل واحد في استخدام قدراته الخاصة من أجل حماية طبيعته أن يقوم بها وفقا لقدرته وذكائه. لا يجوز أن نستنتج من خلال استخدام إرادة حرة، فالحرية في الإرادة، في الرغبة أو في الميل، بل حرية الفرد امنة في عدم مصادفته العوائق أمام تحقيق ما يريد، أو يرغب في الميل إلى القيام به . [4]"مثلا الرجل الحر هنا فلديه القدرة على إنجاز ما يريد فعله، وفقا لذكائه أو دهائه وفطنته وميوله ورغباته ونزواته، وتكمن حرية الفرد هو قدرته على اجتياز الصعوبات والحواجز وذلك بإرادته الحرة . أو بعبارة أخرى من أجل حماية حياته

[1] فضل الله محمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره ص 29 ص 19

[2] ليو شتراوس، جوزيف كروبسى وآخرون، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديديس إلى اسبينوزا، تر: محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر ، 2005 ، 579

[3] توماس هوبز، اللفيثاثان ، المصدر السابق ، ص216 .

[4] المصدر نفسه ، ، 216 . 217

الخاص،وعليه فهو حر في فعل كل ما يعتبره ويتصوره عقله على أنّه أنسب الوسائل لتحقيق هذه الغاية والحالة هذه فإن كل واحد سيصادف في وجه حقّه المطلق، الحق المطلق لكل فرد آخر .

ب ـ المساواة عند توماس هوبز :

وما دام الناس متساوين في قدراتهم فسوف يحدوهم الأمل في الوصول إلى ما يشتهون وكيف يتسرب اليأس في نفوسهم وهم يشعرون أنهم قادرون على بلوغ أهدافهم كيف يدب اليأس إلى الضعيف بدنيا إن كان يعرف أنه قوي من جوانب أخرى... كيف يمكنه أن يستسلم ما دام الأمل قائما في الوصول إلى غايته[1] فلكل واحد منهم الحق في أن يرغب فيما يشاء وأن يمتلك ما يشاء وفق قواه الطبيعية حتى ولو كان في حوزة شخص آخر. من هنا يتولد الخوف المتبادل بين البشر من أن يستولي كل واحد منهم على [2] ما يحوزه الآخر وما يرغب فيه طبيعي إذن أن تنتهي هذه الحالة بالحرب والصراع الذي تغذيه الرغبة في تحقيق الذات، وامتلاك ما يمكن امتلاكه عن طريق القّوة والحيلة باعتبارهما الفضيلتان الأساسيتان في حالة الطبيعة.وفي هذا يقول "هوبز":"إن العنف والحيلة هما الفضيلتان الأساسيتان في هذه الحرب، أّما العدل والظلم فليستا ملكتين لا للجسم ولا للذهن. وحتى إن كانتا كذلك فهما ملك لإنسان يعيش وحيدا في العالم .ومن حيث كذلك لا يمكن القول "بوجود قيم كونية للعدل والظلم والمشروع واللامشروع طالما أن قاعدة كل فعل هي حق الطبيعة، وهذا يعني المنفعة والرغبة وما يترتب عنهما من عنف ومكر[3]" وعلى هذا الأساس كان لزاما على البشر الانتقال من هذه الحالة إلى الحالة المدنية التي يسودها السلم والتفاهم بين أفراد المجتمع يقول هوبز "أن الطبيعة جعلت الناس متساوين من حيث الإمكانيات والقدرات الجسمية والعقلية إلا أنه قد تظهر أحيانا بعض الفوارق كأن تغلب القدرة البدنية على العقلية أو العكس وفيما يخص القدرة البدنية فإن الأضعف يمكنة القضاء على الأقوى إما بقوة خفية –الخداع – وإما بالتعاون مع من يواجه نفس الخطر[4]. وبالفعل فإن غرائز الإنسان وعقله يحثّانه على مثل هذه النقلة التي يضمن في كنفها حقوقه وأمنه. "فهذه الغرائز التي تجعل الإنسان يجنح إلى السلم هي خوفه من الموت ورغبته في الأشياء الضرورية لحياة ممتعة وامله في الحصول عليها بوسائل يصطنعها بنفسه. أّما عقله فيوحي له بمواد ملائمة لاتّفاق سلمي، تحمل الجميع على التفاهم. وتلك هي المواد التي يمكن أن نطلق عليها إسم القوانين الطبيعية وهنا يمكن الكلام عن العدالة التي تحمل في طياتها السلام والسعي إلى تحقيقها والمحافظة عليها، باعتبارها القانون الذي يأتي على أرس كل القوانين الطبيعية

[1] إمام عبد الفتاح إمام ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ،مرجع سابق ،ص308

[2] عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة–كانط في مواجهة الحداثة بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية، ط1 ،2010 ص 263

[3] عبد الحق منصف، المرجع سابق، ص.265

[4] توماس هوبز ، اللفيثان ، المصدر السابق ، ص140

التي قال بها "هوبز". وتبعا لهذا القانون يتحّدد محتوى القانون الثاني، الذي يوجب التعاقد بين أفراد المجتمع حول تنازلهم عن حقّهم الطبيعي في وضع أيديهم على كل شيء لنيل عدالة مطلقة تخدم الجميع وذلك باعتبار المساواة الموجودة بينهم في الحقوق التي أمّدتهم بها الطبيعة. فمن هذه الجهة يعتبر "كل البشر متساوون في ملكات الجسم والعقل بصورة، أكبرها هو معروف من قبل والمساواة الأكثر هي القدرة المتساوية التي يمتلكها كل الناس لان يقتل ولا يسرق ولا يغتصب وهذه أكثر أهمية لأن الاهتمام هو الأكبر للناس هو المحافظة على الذات الإنسانية و الهادف إلى طريق العدالة التي تحافظ على كرامة و حقوق الانسان[1]. فالعدالة تشترط تنازل جميع الأفراد وبنفس القدر عن الحقوق الطبيعية التي يحوزونها. وهذا القانون يلزم الناس على التخلّي عن حقوقهم الطبيعية التي من شأنها إعاقة الأمن والسلام فيما بينهم، فإن محتوى تحقيق العدالة يلزمهم ويجبرهم على تنفيذ كل ما اتفقوا وتعاقدوا عليه. وفي هذا يكمن مصدر العدل والظلم عند "هوبز" إذ ما هو الظلم في نظره غير عدم تنفيذ التعهّدات التي قطعها كل فرد على نفسه، أّما العدل فهو ما ليس ظلما، أي الالتزام بتنفيذ كل التعهّدات وهنا يشترط "هوبز" وجود قوة قهرية ترغم الجميع على تنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه "فقبل أن يكون هناك مكان لاسمي العادل والظالم، يجب أن توجد قّوة قهرية تلزم جميع الناس بتنفيذ تعهّداتهم، وذلك عن طريق الرعب الذي تزرعه بعض العقوبات في نفوس أولئك الذين أتوا على نقض ما تعاهدوا عليه. وهذه السلطة هي الضامن للملكية التي يحصل عليها الناس بفعل تعاقدهم، وذلك كتعويض على حقّهم الذي تنازلوا عليه. وهي سلطة لا يمكن أن تكون إّلا بوجود الدولة وعلى هذا الأساس يمكن القول، بأن وجود العدالة مرهون بالانتقال إلى الحالة المدنية، التي فيكنفها يخلق ذلك التنين المسّمى دولة. إنّها الدولة التي تضرب بيد من حديد كل من تخّول له نفسه الخروج عن قوانينها وقواعدها التي ترغم الجميع على تنفيذ كل بنود التعاقد. "ولذلك قبل أن يكون صحيحا استخدام لفظي العدل والظلم، لا بّد أن تكون هناك سلطة ملزمة. أي صاحبة سيادة يمكن أن تجبر كّ ل المتعاقدين على حّد سواء بأن يفوا بعهودهم[2]. فمن خلال هذا يرى " هوبز" أن الطبيعة قد جعلت البشر متساوين فمن المساواة ينبثق الحذر ومن الحذر تنشأ الحرب بين الناس، وفي الحالة السالف ذكرها نجد الأفراد متساوين من حيث قدراتهم الجسدية والذهنية، لدرجة أنك قد تجد رجلا أقوى في قدراته البدنية بوضوح من غيره ،أو تجد شخصا أعلى في درجة الذكاء من أشخاص آخرين[3]

[1] إمام عبد الفتاح إمام، توماس هوبز فيلسوف العقلانية المرجع السابق ،ص411

[2] ليو شتراوس، المرجع السابق، .ص582 ص583

[3] ليو شتراوس ، نفس المرجع ، ص111

ثانيا : جون لوك

أ-الحرية عند جون لوك :

بهذا الشكل نجد أيضا "جون لوك "كذلك يصر على تلك النقلة من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، فيعتبر "جون لوك" احد مؤسسي المذهب الحري الجديد ،فهو يعارض هوبز في تصويره الانسان قوة غاشمة،و تصوره حال الطبيعة حال توحش يسود فيها قانون الاقوى و يذهب ان للإنسان حقوقا مطلقة لا يخلقها المجتمع ،و ان حال الطبيعة تقوم في الحرية اي ان العلاقة الطبيعية بين الناس علاقة كائن حر تؤدي الى المساواة[1] و التي يتأسس في كنفها القانون المحقق للعدالة السامية، لكن إصراره هذا لم يكن مرتكزا على النفي القاطع للقانون الطبيعي الذي يحمي الإنسان ويحقّق العدالة كما سبق وأن فعل ذلك " توماس هوبز" الذي جعل وجود العدالة مرهونا بوجود الدولة. فإنسان "جون لوك" كما تطرقنا سابقا ليس شريرا ولا همجيا، وحالة الطبيعة عنده ليست حالة حرب أو عنف. إنّها حالة من البراءة التي ينعم فيها الإنسان بحريته فالحرية الشخصية معناها ان ليس هناك سيادة طبيعية لاحد على الاخر ،و قد دافع جون لوك عن مبدا التسامح الديني بالاشارة الى ان كل البشر يمتلكون الحق في الحرية الطبيعية و لكنها حرية مشروطة بالاخلاق و بالقانون الطبيعي و ذلك بان الاعضاء المجتمع متساوون عقلا و حرية و لان الملامح الاساسية الحقيقية المسيحية كما يرى لوك معقولة ومفهومة بالنسبة للانسان البسيط ،فانه يدافع عن الحرية باسرها بناء على دعائم اساسية "[2]. فهذا ما يتحقق وفق ما يحّدده القانون الطبيعي الذي يتكلّف بضبط العلاقات بين الناس وحماية حقوقهم. "فالوضع الطبيعي بين البشر كما يقول "لوك" هو و ضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وبذواتهم ضمن إطار سّنة الطبيعة وحدها، ودون أن يحتاجوا إلى إذن أحد أو يتقّيدوا بمشيئة أي إنسان[3] .ومع ذلك وكما سبق أن أشرنا، فإن "جون لوك" يجعل من الانتقال إلى الحالة المدنية ضرورة ملحة، ويدعو الأفراد إلى التعاقد بهدف تأسيس ما يجعل تلك الحرية مقنّنة وعقلانية تخدم الجميع و تكون الركيزة الأساسية في تحقيق العدالة.

و يذهب "لوك" ابعد من "اسبينوزا" في الدفاع عن المواطنين ،فهو لا يدافع عن حرية الفكر والتعبير في مسائل الدين فحسب،بل يدافع ايضا عن حرية العبادة العامة في الكنائس من اختيارهم الخاص و لهذا فان العبادة التي تخلو من الايمان بها ليست حسنة في ذاتها و ليست مقبولة من الله ." و من ثمة فان فرض مثل هذه العبادة لشعب يرى انها مناقضة لمعتقداته يعني اجبار هذا الشعب على الاساءة

[1] يوسف كرم : تاريخ الفلسفة الحديثة ،مرجع سابق ،ص153

[2] وليم كلي رايت : تاريخ الفلسفة الحديثة ،مرجع سابق،ص175

[3] جون لوك، مقالتان في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان، 1959 ص 139

إلى الله ،و هذا النوع من الحدث تعجز اللغة عن التعبير عنه لسبب و هو ان الغاية من اي دين هو ارضاء الله ،و ان الحرية ضرورية لإرصاء و تطبيق القانون التذي من خلاله تتجسد العدالة على أرض الواقع[1] فالدولة الحقيقية عند" لوك" هي التي تلتزم بكفالة كافة الحقوق لجميع افرادها فيما ذلك حرية العقيدة التي يمارسها الافراد باوسع معانيها."لذلك فمن واجب الحكومة ايضا ان تجيز كل انواع العبادة الخارجية ، و لا تتدخل في توقيع الجزاءات على الافراد[2]. إذا تساءلنا عن سبب ذلك، فإن " لوك" يجيبنا بشكل يتعّمق من خلاله في طرح خبايا الطبيعة الإنسانية التي بالرغم من لطافتها، فإنّها ليست بمعزل أو استقلال عن شوائب الرغبة والهوى. هكذا ستكون الغيرة والحسد التي يخلّفها الفارق الكبير للملكيات بين الناس بفضل الفوارق الموجودة بينهم ودرجة العمل الذي يؤّديه كل واحد منهم، يكون سببا من أسباب تفشي الظلم وعدم احترام القانون والعدالة. وأكثر من ذلك نجد أّ ن البشر في حالة الطبيعة كما يرى "لوك"، يعوزهم ثلاثة أمور أساسية، وهي كالتالي:

"**أولا** : غياب قانون معروف و ثابت، متواضع عليه ومسلم به، بناءا على الموافقة العامة كمقياس للحق والباطل.

ثانيا :غياب حكم معروف غير متحّيز، يتمتّع بصلاحية الفصل في جميع الخلافات بناءا على القوانين لقائمة .

ثالثا : غياب السلطة اّلازمة لدعم الأحكام العادلة وتنفيذها كما ينبغي"[3] فكان لزاما على البشر الانتقال من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية التي تعتبر الضامن والحامي للحقوق والملكيات الفردية موصلة المجتمع إلى عدالة شاملة و نزيهة . أّما عن هذا الانتقال فلن يكون إّلا بالاتفاق والتعاقد بين الناس. وهو الاتفاق الذي يلزمهم بالتنازل عن حقوقهم الطبيعية وخاصة تلك الحقوق التي تخّول لهم الدفاع عن أنفسهم وحمايتها، أي التنازل عن السلطة التي كان يمتلكها كل فرد في معاقبة كل من يخرق القانون الطبيعي ويتجاوزه. هكذا "يتنازل كّل شخص عن إنزال العقوبة تنازلا تاما ويضع قواه الطبيعية التي كان يستخدمها من قبل في تنفيذ السنّة الطبيعية، مستقلا برأيه منفردا بسلطته، تحت تصّرف هيئة المجتمع التنفيذية، وفقا لما ينص عليه القانون [4].وعلى هذا الأساس يمكن القول "أن السلطة التنفيذية للقانون الطبيعي، التي كانت قائمة في كل فرد أثناء الطور الطبيعي، قد أصبحت سلطة تنفيذية مشتركة قائمة على احترام وتنفيذ هذا القانون في خضم المجتمع المدني[5]" فكل ما يترتب على هذه النظرية ،اننا اذا اخذنا جماعة من المواطنين،كلهم اتقياء و متبصرون معا فانهم

[1] جون لوك : رسالة في التسامح،مصدر سابق،ص44

[2] عبد المنعم عباس : الحس و التجربة في فلسفة جون لوك ،المرجع السابق،ص118.

[3] عبد المنعم عباس ، المرجع نفسه ، ص 212 ص 213

[4] عبد المنعم عباس ، المرجع السابق ، ص214

[5] عبد الرحمن بدوي، موسوعة الفلسفة، مرجع سابق، ص.377

سيتصرفون اذا اعطيت لهم الحرية ،بطريقة تعزز الغير العام ،فلن تكون ثمة حاجة الى قوانين بشرية تكبح جماحهم ،ما دامت القوانين الالهية تكفي[1] ما يحيل إلى أنه دافع عن الحرية المتضمنة للمساواة العادلة التي تخدم جميع الأفراد و هذا واضح في فلسفته و مؤلفاته التي يعالج من خلالها جل القضايا الإنسانية الهادفة للعدل المتضمن للحقوق و الواجبات و المساواة المندرجة تحت عنوان أساسي ألا و هو تحقيق العدالة الشاملة التي تمس جميع الأفراد داخل العقد المبرم من خلال أفراد المجتمع .

ثالثا : جان جاك روسو

أ ـ الحرية عند جان جاك روسو :

يرى "روسو" أن للإنسان أيضا حق أخرى كانت قائمة على الحرية و المساواة ،لأن الطمأنينة و الهناء إذ تعتبر الحرية من الواجب التمتع بها "فالحرية أشرف خصائص الإنسان ، فلا يجب أن يكون عبدا للغرائز ،و إهانتة لقيمة وجوده ،أو تشويه الطبيعة و انحطاطه في مستوى البهائم يتنازل هذا الإنسان، دون تحفظ ،عن أثمن نعم ربه لكي يطيع سيدا ،ضاربا أحمق[2] فمن المعروف أن "جون جاك روسو" هو فيلسوف الحرية حيث جعلها وسيلة التربية وغاية الإنسان، ووضعها كأساس هام في فلسفته عامة والسياسية خاصة. اعتبر "روسو" أن الحرية هي حق طبيعي للإنسان فهو مرتبط بوجوده وماهيته، حيث يقول : يولد الإنسان حرا، ويوجد الإنسان مقيدا في كل مكان، وهو يظن أنه سيد الآخرين، وهو يظل عبدا أكثر منهم ."هي عبارة افتتح بها روسو كتابه العقد الاجتماعي الشهير ليعلن بذلك أن أساس فلسفته هي الحرية وأنه فيلسوف الحرية، و أنه يدعو إليها وينبذ العبودية، فلا يحق لأحد أن يستعبد أحد مادام الكل يولد أحرارا ، ويكتسبون هذا الحق بمجرد وجودهم، فالحرية حق مرتبط بكينو نة الكائن، وكذلك بحضارة الإنسان والمقصود بهذا أن الحرية صفة جوهرية للإنسان، فالإنسان ولد حرا بالفطرة كما أنها حق يتمتع به الجنس البشري في الحالة الطبيعية. و الحرية هي قدر كل إنسان يقول "روسو " في هذا الصدد "إن الحرية المشتركة هي نتيجة طبيعة الإنسان وأما شرعة الإنسان الأولى الحرص على بقائه و بالذات"[3] فتمدنه أو اجتماعه لا يعني تنازل هذا الإنسان عن حقه في الحرية بل هو يؤكدها ويحافظ عليها بمنحها للإرادة العامة أو المصلحة الجماعية.ولهذا فهو يقول: " فالذي يخسره الإنسان بالعقد الاجتماعي هو حريته الطبيعية وهو حق مطلق في كل ما يحاول وما يمكن أن يحصل والذي يكسبه هو الحرية المدنية وتملك ما يجوز"فالانسان وان كان يتمتع في الحالة الطبيعية بحرية طبيعية ،فانه و فقدانها لما هو من أجل تحقيق حرية افضل المدنية يفقدها و يكتسب حرية مدنية كما يقول "روسو" الإرادة العامة تسعى وراء العدل و الحرية ،لان

[1] برترند راسل : تاريخ الفلسفة الغربية ،تر : محمد فتحي الشنطي،الهيئة العامة المصرية للكتاب،الاسكندرية ، د ط ،1977،ص185

[2] جان جاك روسو ، أصل التفاوت ، المصدر السابق ،ص117

[3] جان جاك روسو، العقد الإجتماعي ، المصدر السابق ، ص80

الحرية الطبيعية ليس لها حدود السياسية و يجب أن نفرق بين الحرية الطبيعية والحرية المدنية ألزاما علينا"[1] أي عدم الخطأ في هذه المعارضة فالحرية الطبيعية لا حدود لها ، ولأن إطاعة القانون الذي نلزم به أنفسنا هي في نفس الوقت حرية أي أن الإنسان ولد يتمتع بالحرية في الحالة الطبيعية وسيظل يتمتع بها في الحالة المدنية المقيدة بالقانون الذي يكفل هذه الحرية ويحميها وفق ما نص عليه العقد الاجتماعي، وبهذا العقد لم يخسر الإنسان شيئا من حريته، فما الحرية الطبيعية إلا الحرية المدنية، ويضيف روسو أن الحرية الأدبية تمنح الإنسان شعورا بوجوده وتجعله سيد نفسه وتبعده عن الرذائل ذلك أن الشهوة تأسر الإنسان وتقيده، ويرى أن طاعة القانون والرضوخ للإرادة العامة هو عينه الحرية الأخلاقية فالقانون الأول للإنسان هو الحفاظ حريته و لا يحق لأي كان التدخل في على بقائه وواجبه تجاه نفسه فالإنسان يولد حرامحاولة القضاء عليها فهي حق طبيعي يحافظ عليها الفرد ولا يمكنه التنازل عليه ومن حقه الطبيعي التمتع بكامل حريته و التصرف كما يحلو له ويمليه عليه ضميره.

ب ـ المساواة عند جان جاك روسو

ومن هنا فإن المساواة لا تقل أهمية عن الحرية لديه، وهما أمران ضروريان عن ما يتألف منه بالضبط العدالة التي هي الخير الأعظم من للجميع، فإهتم "جون جاك روسو" بموضوع المساواة نظرا لأهميتها و ربطها بتربية الطفل باعتبار هذا الطفل هو رجل المجتمع المستقبلي الذي سيكون رمزا للعدل و محققا له و لكن في ظل ماذا هل في ظل مفارقات أم تساوي مبني على إحترام الناس لأن الإنسان في نظره خيرا و طيب و ليس شريرا كما إدعى " هوبز " أن الطبيعة هي التي فرضت المساواة على الناس أجمعين بوصفهم أفراد، هذا ما عبرت عنها النظرة الرواقية، فما يوجد عند الرواقين من ولدوا عبيدا ومن ولدوا يشتركون احرار فليس هناك عبيد للطبيعة واحرار بالطبيعة، بل كل بني البشر متساوون في المواهب والحكمة، فلا ينكر الذكاء والعقل، إلا على الحيوان أما بني الإنسان فهم جميعاً أحرار متساوون[2] دلالة على أن الإعتراف بالتساوي مصدره الطبيعة التي لم تفرق بين الناس فالكل يمثلون الإنسان مهما إختلف لونهم أو بنياتهم فيبقون تحت سلطة المساواة لتفادي ما سبق من فوضى و إنتشار لمقولة القوي يأكل الضعيف فإن المساواة تعني إعتدالا في الثروات ، وأن لا يكون الانسان عبدا للشح والطمع، لأن تلك العلاقة ليست هبة بل إنها بيعة، وهي أشر الأضرار التي تلحق يبيع نفسه ومن هنا وجب أن تتغير صفات الإنسان المختلفة، عن الصفات التي كانوا يتمتعون بها في المرحلة الطبيعية، فإذا كان الإنسان في تلك المرحلة الطبيعة

[1] إسماعي زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية ،المرجع السابق،ص227

[2] ابراهيم دسوقي اباضة، عبد العزيز غنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح، بيروت، لبنان ،د ط،1973 ص 82

يتمتع بالحرية كان فيها هو القاضي الوحيد[1]، معنى هذا أن "روسو" يبرز مدى أهمية وجود مساواة في المجتمعات، في أنها تمثل العدل في جميع مجالات الحياة و ذلك من خلال تطبيق المساواة في ظل الحرية الفردية التي تنتهي عند بداية حرية الآخرين .

فإن الخير الاعظم بحسب "جون جاك روسو" يتطلب وجود أمرين هامين وأساسيين في الجتمع لتحقيق العدالة يجب أن يكون هدفه هما الحرية والمساواة، وذك أن أي تشريع سياسي أو تحقيق الخير العام الذين ينعكس على جميع أفراد المجتمع بالإيجاب مما يحفظ الصفات الجوهرية للطبيعة البشرية .

فمما سبق ذكره نرى بأن الحرية تعتبر من الحقوق الإنسانية المهمة التي لا يمكنه العيش من دونها ولا التنازل عليها فهو يمتلكها منذ ولادته ،فهي فطرية لأن الإنسان يولد مزودا بها.لذلك يتضح أن مفهوم الحرية من أكثر المفاهيم الأكثر رواجا وشيوعا في المجتمعات بخصوص لدى الفلاسفة والمفكرين خلال تطورات العصر ،ومن خلال التعريفات التي عرفتها الحرية في المعاجم الفلسفية "يطلق مذهب الحرية على القول بوجوب احترام استقلال الأفراد،أو القول بوجوب الثقة بما ينشأه عن نظام الحرية من النتائج المسعدة.وجملة القول أن أنصار مذهب الحرية يدعون إلى تنمية الحريات الفردية ،أو إلى تحديد سيطرة الدولة .ولكن تحديد سلطة الدولة لاتضمن حرية الفرد دائما ،من الإنقياد لسلطان غيرها من الجماعات ،أو الهيئات التي تحول دون تمتعه بحريته"[2].كما أن تعرف الخلوص من الشوائب أو الرق أو اللوم وكون الشعب أوالرجل "[3]؛ ومنه نلحظ أن مفاهيم الحرية قد تعددت وتنوعت ،وأخذت معاني كثيرة بالإضافة فإن هذا المفهوم قد شهد تطورا كبيرا وعلى وجه الخصوص في العصر الحديث لأن في هذا العصر قد عرف إهتمام بليغ وكبير في مجال حقوق الإنسان وهذا الأخير هو الآخر بدوره قد أعطى قيمة كبرى للتمتع الأفراد بحق الحرية .

أما فيما يتعلق بالمساواة فنرى بأنها تقتضي نفس مجال الحرية ،لأنه ما كانت الحرية حق من حقوق الأفراد يتمتع بها ،كذلك المساواة حق طبيعي يتمتع بها الأفراد كلهم ،تنتمي لهذه الحقوق الطبيعية التي تعتبر أصيلة عند الإنسان ،ومنه لايمكن التخلي عنها كون أن الإنسان ولد حرا بتالي يكون متساوي مع غيره لأن الإنسان إجتماعي بطبعه ،إذا فكلا من الحرية والمساواة يستلزمان الوجود في حياة كل فرد طيلة حياته وبالخصوص في مجال الحقوق السياسية و ذلك من أجل لتحقيق العدل بين الأفراد

[1] إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية، الرمجع السابق ، ص288

[2] جميل صليبا ،المرجع السابق ،ص466

[3] شوقي ضيف مشرف المجمع ،وآخروون :المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ، مصر ، ط4 ،2004 ص165

ومنه فمن وظيفة الدولة نشر هذه المساواة بين الأفراد"ويضمن العقد الإحتماعي ،بأن واحد المساواة ،لأن لكل الشركاء حقوق متساوية داخل المجموعة كما يضمن الحرية التي تتعلق بالمساواة"[1] فإن المساواة أمام القانون تتضمن الحقوق والواجبات ،التي تكون ملزمة على الفرد بالقيام بها كذلك فهي حقوق تولد معه أي بمعنى هي حقوق طبيعية تخص كل فرد.

فالحرية والمساواة حقان طبيعيان للأفراد ،لأن المساواة تقضي على الفروقات الفردية بين أفراد المجتمع ،بالتالي فهي تساعدهم على التعاون والاتحاد فيما بينهم ومنه إنشاء علاقات إجتماعية قائمة على الحرية والمساواة بين الأفراد جميعا، وهذا ما جاء في قانون الإعلان العالمي لسنة 1948 أن "البشر يولدون أحراراً ومتساوين في الكرامة والحقوق، وقد وهبوا عقلا وضميرا، وعليهم أن يعمل بعضهم بعضا بروح الإخاء "[2] فالحرية و المساواة هما عنصران أساسيان في إرصاء العدالة الإجتماعية التي تخدم جميع أفراد المجتمع .

[1] جان توشار ،المرجع السابق،ص336

[2] المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في 28ديسمبر سنة 1948

وكخلاصة لهذا المبحث فنرى أهم ما جاء فيه على النحو الآتي :

1 . الحريات هي بمثابة حقوق خالصة للفرد لا يمكن تجريده منها مهما كانت الظّروف حقوقا له باعتباره إنسانا وبموجب المبدأ الأول فإنّه يجب أن تكون هذه الحريات متساوية بين الجميع .

2 . الإصرار على مطلب الحريّة كحق خالص للفرد، يكسبه حصانة ومناعة لا تقاوم ضدّ كل من يحاول التعدي عليه .

3 . إختلاف الآراء و النظريات ولكن الهدف واحد يكمن في تحقيق عدالة شاملة تكفل جميع أفراد المجتمع .

4 . نظرية العقد الإجتماعي كانت إنطلاقة فعالة للخروج من نمط هجمي فوضوي إلى دولة القانون الحامية للحريات .

5 . الحرية و المساواة عنصرين أساسيان في تحقيق أي عدالة و ذلك في القضاء على الفوارق و المحسوبية المحايلة للقانون .

6 . التطور الفكري الذي شهدته نظرية العقد الإجتماعي جلها تكون نظرية عالمية أعطت حياة معيشية مختلفة عن الحياة السابقة.

7 . السعي وراء تحقيق العدالة في ظل تحديد الحقوقو و الواجبات المرتبطة بالفرد .

8 . نظرية العدالة لم تقم إلاعلى نقد الأنظمة التيّ أهملت حرية الإنسان.

9 . العدالة تضمن لكلّ المواطنين حقا متساويا للمشاركة في تنظيمه واختياره. وذلك بمقتضى المبدأ الأول القاضي بالمساواة في الحرية بين الجميع .

10 . مساواة الجميع في الحقوق لأن الطبيعة قوانينها التي خاضعة كل إنسان، فالجميع متساوون مستقلون .

الفصل الثالث

إمتداد نظرية العقد الاجتماعي

و النقد الموجه لها

المبحث الأول : أبعاد نظرية العقد الاجتماعي في الفكر الحديث و المعاصر

أولا: إيمانويل كانط 1724_1804.

ثانيا : جون رولز 1921 . 2001

ثالثا: تأثير نظريات العقد الإجتماعي على نجاح الثورة الفرنسية 1789.

رابعا ـ تأثير نظريات العقد الإجتماعي على الإعلان عن حقوق الإنسان

خامسا ـ تأثير نظريات العقد الإجتماعي في ظهور الأنظمة الديموقراطية

المبحث الثاني : النقد الموجه لنظرية العقد الإجتماعي :

أولاً: هي نظرية بعيدة عن الواقع

ثانياً: إهمالها للجانب الديني:

ثالثا: تناقضات أفكارها

رابعا: الاختلاف الفكري بين رواد نظرية العقد الإجتماعي

تمهيد:

لا شك أن لفلاسفة العقد الإجتماعي تأثير بالغ الأهمية على عصورهم وما تلاه ، خاصة وأنهم عاصروا تحولات جذرية لظروف كانت تعيشها أوروبا عامة وفرنسا ، خاصة فكانت فلسفتهم من وحيها ولأجلها. لقد كان لنظرية العقد الإجتماعي الأثر الواضح في إشعال الثورة الفرنسية ، وإثارة حماس الشعب الفرنسي بأفكاره النيرة ، حيث تظهر تجليات العقد وعظمته في فرنسا وفي العالم أجمع وذلك من خلال الكتابات والأفكار، فكان لنظرية العقد وجود ضد تيار العصر ، حيث دعم الروح الشعبية ، وانتقد حضارة العصر بدفاعه عن الفقراء والمحرومين ، وأسس العقد للعدالة والحرية وروح المساواة . وكما كان له تاثير في الثورة الفرنسية فما هي أبعاد نظرية العقد الإجتماعي في الوقت المعاصر ؟

المبحث الأول : أبعاد نظرية العقد الاجتماعي في الفكر الحديث و المعاصر

لقد كان لنظرية العقد الإجتماعي تأثير و تجليات بالغة في الفترة الحديثة و حتى المعاصرة مما جعل العديد من الفلاسفة يتبنون هده النظرية، فكان لعقد من بين الفلاسفة الدين تأثروا بهده النظرية في العصر الحديث والمعاصر من بينهم إيمانويل كانط ، وجون راولز، و إسهاماته في نجاح الثورة الفرنسية و حقوق الإنسان ، فكيف كان هذا التأثر والامتداد ؟

أولا: إيمانويل كانط 1724_1804.

يذكر الفيلسوف الألماني كانط في مؤلفاته أنه قد تأثر بنظرية العقد الإجتماعي ، ولا يخفى أن روسو كان حامل لواء الحركة الرومنطيقية* قبال التنوير، فقد كان يروم الدفاع عن مسمى الإيمان والأخلاق وعن الوجود الفطري والطبيعي للإنسان في مواجهة النزعة العقلانية التي خلفت الكثير من المشكلات في الثقافة الغر بية، لقد تأثر إيمانويل كانط بروسو من هذه الناحية إلى حد كبير، ومن هنا نجده يكثر من الإشارة إليه[1]. غير أن الفيلسوف الألماني كانط كان أكثر الفلاسفة عناية بمسألة السلم...وله كتاب مشهور بعنوان" مشروع السلام الدائم" أعلن فيه أن إنشاء حلف بين الشعوب هو السبيل الوحيد للقضاء على شرور الحرب وويلاتها[2]. يقول إيمانويل كانط في كتابه مشروع السلام الدائم:" إن حالة السلام بين أناس يعيشون جنبا إلى جنب ليست حالة فطرة: إذ أن الحالة الفطرية أقرب إلى أن تكون حالة حرب، وهي وان لم تكن دائما حربا معلنة، إلا أنها على الأقل منطوية على تهديد دائم بالعدوان. واذن ينبغي إقرار حالة السلام... واذن فهاهي ذي المسلمة التي تصلح أساسا للمواد التالية جميعا: يجب على جميع الناس الذين يمكن أن يتأثر بعضهم ببعض أن ينتموا إلى دستور مدني ما"[3]. حيث ينطلق كانط من حالة الطبيعة الأولى أو حالة الفطرة وله تصور أن الناس كانوا يعيشون وضعا من الحرب والصراع والعدوان، ومن أجل الأمن والسلام والاستقرار اضطروا إلى الانتقال إلى حالة المدنية المنظمة بالدساتير وفق عقد اجتماعي يسميه كانط بحلف السلام، ورغم أن تصوره لحالة الطبيعة مثل تصور توماس هوبز هذا الأخير الذي رأى أن الإنسان البدائي كان يتميز بالجشع والطمع والكبرياء والعدوانية إلا أن هذا لا ينفي تأثر كانط بالفيلسوف جون جاك روسو في فكرة العقد الاجتماعي و الذي إستمد منه فكرة مشروع السلام لدائم الذي يعتبر من أعظم مؤلفات "كانط" السياسي و الذي استهل بدايته بـ : "إن معاهدة من معاهدات السلام لا تعد معاهدة إذا انطوت نية عاقديها على أمر من شأنه إثارة الحرب من جديد". ذلك أن مثل

[1] الاستغراب، في حوار مع البروفيسور حسين غفاري نظام كانط تضييق لدائرة العقل، مرجع سابق، ص 15

[2] إيمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، تر عثمان أمين، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 1952، ص 9 .

[3] مرجع نفسه، ص 39-40

هذه المعاهدة لا تعدو أن تكون هدنة، أو وقفا للتسلح ...فإن معاهدة السلام يجب أن تقضي على جميع أسباب الحرب في المستقبل وان تكن تلك الأسباب مجهولة في حينها من طرف التعاقد[1].وباعتبار الحالة المدنية قد تأسست بالتنازل عن الحقوق من أجل حفظ الحقوق ذاتها كأن يتنازل الأشخاص عن الحرية التي كانوا يتمتعون بها قبل الاجتماع من أجل أن يكونوا أحرار في العقد الاجتماعي ــ كما أرى جون جاك روسوــ فقد اعتبر كانط أن حالة المدنية تقوم على ثلاث مبادئ قبلية حيث يقول إيمانويل كانط: تتأسس الحالة المدنية باعتبارها مجرد حال حقوقية، على المبادئ القبلية الثلاثة التالية:

1- حرية كل عضو في المجتمع بصفته إنسانا .

2- تساوي كل إنسان مع كل إنسان لآخر بصفته منظورا.

3- استقلالية كل عضو في جماعة بصفته مواطنا[2].

اعتبر كانط الحرية، المساواة والاستقلالية هي مبادئ قبلية، اكتسبها الإنسان قبل الحالة الاجتماعية وهذا ما يذكرنا بموقف روسو الذي اعتبر أن الحرية والمساواة هي حقوق طبيعية حيث يقول روسو: "وحينما كان الحق والحرية كل شيء لم تكن المساوئ شيئا وكان كل شيء يعطى قيمته الحقيقية"[3] نفهم من ذلك أن إيمانويل كانط كان متأثر بشدة بفلسفة جون جاك روسو السياسية فقد استعار من هذا الأخير فكرة العقد الاجتماعي ودافع عن الحق الطبيعي والحرية والمساواة . كما تطرق إيمانويل كانط إلى السيادة كمفهوم مؤسس للدولة في المادة الخامسة من كتابه مشرو ع السلام الدائم: "لا يجوز لأي دولة أن تتدخل بالقوة في نظام دولة أخرى أو في طريقة الحكم فيها"[4]. وربما هذا ما يذكرنا بموقف روسو حيث رأى أن السيادة لا تقبل التنازل ولا الانقسام، حيث يقول روسو:" إن المدينة كالأمة لا يمكن أن ت سخر شرعيا لأخرى، لأن جوهر الهيئة السياسية هو في توافق الطاعة و الحرية، ولأن الكلمتين التابع والحرية صلتان متحدتان ذاتا ومعنى فتجتمع في كلمة المواطن الواحدة"[5].

كما يرى كانط أن دستور المدينة في كل دولة لابد أن يكون دستورا جمهوريا، حيث يقول: "إن الدستور الوحيد المستمد من فكرة العقد الأصلي التي يجب أن يقوم عليها كل تشريع قانوني لشعب من الشعوب هو الدستور الجمهوري، وذلك لأنه قائم على مبدأ

[1] إيمانويل كانط، مرجع سابق، ص 25.

[2] صالح مصباح، مرجع سابق، ص188.

[3] جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص 126

[4] إيمانويل كانط، مرجع سابق، ص 31 .

[5] جون جاك روسو، العقد الاجتماعي، مصدر سابق، ص 122.

الحرية الذي يعتقده أعضاء جماعة ما على مبادئ تبعية الجميع لتشريع واحد مشترك على المساواة بين هؤلاء المخاطبين باعتبارهم مواطنين"[1]. معنى هذا أن كانط يفضل الحكم الجمهوري لأنه قائم على مبدأ الحرية وسيادة الشعب الذين يتساوون في جميع الحقوق في ظل النظام الجمهوري والذي أيده جون جاك روسو قبله. يقول كانط:" إن شأن الشعوب حين تصير دولا، كشأن الأفراد، في حال الفطرة أي الخلو من كل قانون خارجي يعتدي بعضها على بعض بحكم الجوار، ولابد لكل شعب ليضمن أمنه وسلامته،أن يطل إلى الآخر أن يشاركه في نظام شبيه بالدستور المدني الذي يرى فيه كل واحد ضمانا لحقوقه،هذا النظام بمثابة "حلف شعوب"[2]. أي أن تحالف الشعوب كان بداعي تضييق دائرة العنف وتوسيع دائرة السلام وهو يشبه حالة الفطرة التي امتازت بالحرب لعدم وجود قانون الأمر الذي اقتضى وجود قانون مدني والذي اقتضى بدوره عقد اجتماعي.

وقد ربط إيمانويل كانط بين السياسة والأخلاق ربطا محكما، وبين أن الغرض من وجود الدولة هو أولا وقبل كل شيء من أجل مساعدة الفرد وتحسين ظروفه والمحافظة على حقوقه، لا التعامل معه كمجرد وسيلة لتحقيق مصالح سياسية حيث يقول كانط:" ولهذا لا ينبغي أن نطلب إلى الأخلاق تنظيم الدولة تنظيما سياسيا صالحا، بل ينبغي أن نتوقع من النظام السياسي الصالح تثقيف الشعب تثقيفا أخلاقيا صالحا"[3]. حيث أن فلسفة كانط السياسية وقبله فلسفة روسو توجه العناية بالشعب وتعطيه السيادة المطلقة وهذا ما ينشأ حالة من السلم تقوم على احترام الجميع للقوانين من أجل الخير العام .وبهذا فقد بعث انتصار الثورة الفرنسية أول الأمر روح الأمل في نفس كانط فكان أمله أن يعم النظام الجمهوري أوروبا جميعا، وأن تسود الديمقراطية ويزول الاستعباد، وأن ينشر السلم، فوظيفة الحكومة هي مساعدة الفرد على النمو لا أن تستغله وتستذله، لأن احترام كل فرد هو واجب باعتبار هذا الفرد غاية مطلقة في حد ذاته، واعتبر كانط استغلال الفرد واعتبار ه وسيلة لغرض ما جريمة ضد شرف الإنسانية، وعلى ذلك كان يدعو كانط إلى المساواة بين الأفراد، ورفض كل ضروب الامتياز والتفاوت في الأسر والطبقات، وهو يعلل كل الامتيازات الوراثية بانتصار حربي ظفرت به الأسر الممتازة في الأيام الماضية[4]. وهو الأمر الذي ناضل من أجله جون جاك روسو قبله أن يعيش الأفراد في توافق في كنف الحرية وتحت ظل المساواة.

[1] 3إيمانويل كانط، مرجع سابق، ص 41-42-43.

[2] مرجع نفسه، ص 51

[3] يمانويل كانط، مرجع سابق، ص 78-79.

[4] زكي نجيب محمود وأحمد أمين، قصة الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، د ط، 2020، ص 164

ثانيا : جون رولز 1921 . 2001

ينسب جون رولز نظرية العدالة إلى نظرية العقد الاجتماعي التي تعود إلى جون لوك وجان جاك روسو ، وايمانويل كانط ، وتوماس هوبز حيث يختلف رولز عمن تقدمه من فلاسفة العقد الاجتماعي في أنه يقول بعقد اجتماعي تاريخي ، فعقده افتراضي. ومجرد نظرية فلسفية اجتماعية أخلاقية ، أساسها في واجب الإنصاف من قبل جميع المشاركين في مشروع اجتماعي تعاوني[1] ؛ يعتقد رولز أن العقود الاجتماعية عند فلاسفة العقد الاجتماعي هي عقود واقعية ، بينما يذهب رولز في العقد الاجتماعي أنه منطق افتراضي ، على أساس أن الفكرة في هذه النظرية عند رولز تقتضي بأن تكون مبادئ العدالة موضوع اتفاق أصلي وعليه فإننا نفترض أن من انضم للتعاون الاجتماعي فإنهم قد اختاروا وحددوا الحقوق والواجبات بينهم ، حيث يعرف رولز العدالة على أنها الفضيلة للمؤسسات الاجتماعية ، كما هي الحقيقة للأنظمة الفكرية وهما كانت النظرية أنيقة ومقتصدة لا بد من رفضها إذا كانت غير صادقة كذلك الأمر بالنسبة للقوانين والمؤسسات مهما كانت كقوة وحيدة التشكيل لا بد من إصلاحها أو إبطالها إذا كانت غير عادلة. فكل شخص يمتلك حزمة غير قابلة للانتهاك بالاستناد إلى العدالة بحيث لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها حتى المصلحة رفاهية المجتمع. لهذا السبب تنكر العدالة أن فقدان حزبة بعضهم يمكن أن يكون صحيحا من أجل تحقيق خير أكبر للآخرين [2] يتمثل التصور العام للعدالة الذي يصوغه رولز في فكرة أساسية مفادها أنه يجب أن توزع كل الخيرات الاجتماعية الأصلية مثل الحرية والثروة ، فيفهم رولز العدالة في ارتباطها بالتوزيع المتساوي للخيرات الاجتماعية حيث يجب أن نعامل البشر بشكل متساوي ، كما أنه لا ينفي مبدأ اللامساواة المطلقة في مفهومه للعدالة.

كما يعرف رولز العدالة على أنها" اتفاق مجموعة من البشر على مفهوم مشترك للعدالة يتطلب وجود مصالح ولغة وثقافة مشتركة وجملة قيم تعاونية وعادات تفترض التزاما أخلاقيا عليهم ؛ فالعدالة ممارسة قصديه أو عبثية ، لأن حياة الإنسان تبقى في حاجة ماسة لعدالة قائمة على أساس المساواة والإنصاف لضمان استمراره وأمنه بالدرجة الأولى. والعدالة في النهاية تصمن وتكفل الحق الإنساني ضمن هذه المنظومة القانونية التي يجب أن تكون متوازنة ولا يشوبها أي خلل ينقص من مصداقيتها [3] ؛ وعلى هذا فإن مفهوم العدالة

[1] جون رولز ، العدالة كإنصاف ، تر : حيدر تاج إسماعيل ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، 2009 ص 24

[2] جون رولز ، نظرية في العدالة ، تر: ليلى الطويل ، :منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ، 2011 ص 29 ص30

[3] علي تتيات ، محمد بلعزوقي ، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، م5 ، 2014، ص 34.

قيمة أخلاقية من القيم العامة تحفظ حقوق الفرد والمجتمع ، وبالتالي فإن العدالة تتشكل من القيم الأخلاقية لتكتسب العالة المصداقية من الجميع.

إذ أنه واجب العدالة الطبيعي يتحدد في" يربطه كل عضو في المجتمع السياسي بواجب دعم وتطوير المؤسسات السياسية لبلاده ؛ أي أنه يربط كل عضو بذلك الواجب بغض النظر عن أعمالة الحرة من أي نوع ، وبالتالي فإن واجب العدالة الطبيعي يشتمل علىفكرتين هما: فكرة وجوب تقيد المواطنين بقوانين المؤسسات العادلة ، والمساهمة فيها عندما تكون قائمة وفكرة وجوب المساعدة على تأسيس تلك المؤسسات العادلة في حال عدم وجودها [1] تقتضي نظرية العدالة عند رولز فكرة يجب أن يتمتع كل فرد بحق التساوي لغيره ضمن نطاق واسع من الحريات ، والفكرة الثانية: يجب أن تنظم أشكال التفاوت بطريقة تضمن أن تكون متعلقة يفتح الوظائف للجميع ، وأن تكون في مصلحة كل واحد من الأشخاص ، وبالتالي فإن الوضع الأصلي الذي يتم فيه العقد الاجتماعي ، والذي يرسمه رولز ، هو فكرة مخترعة افتراضية قصد منها بيان سبب اختيارنا ؛كعقلاء ، لو كنا في ذلك الوضع ، مبدأي العدالة ومن ثم لنطمئن إلى سلطة الدولة الليبرالية التي تفترضها. أما مبدها العدالة اللذان يتوصل إليهما المجتمعون في الوضع الأصلي فهما: الأول كل شخص يجب أن ينال حقا متساويا في الحرية الأساسية بأوسع معناها يكون متفقا مع حرية مماثلة للآخرين. والثاني: المقادير الاجتماعية والاقتصادية غير المتساوية يجب أن تنظم لمصلحة كل واحد في المجتمع ومتصلة بمراكز ووظائف مفتوحة للجميع [2]؛ فحسب رولز تتمثل مبادئ الوضع الأصلي للعقد الاجتماعي على أساسين وهما: مبدأ الحرية المتساوية ، يهدف إلى منح كل شخص حريته وحقه ؛كحرية التعبير ، وحق الملكية ، أما المبدأ الثاني يتمثل أن يقضي حصول الجميع على فرص متكافئة للوظائف والمناصب ، مما ينتج على هذا مبدأ التفاوت بين الناس من خلال التنافس على الثروات ويتصور رولز أن واجب العدالة الأصلي هو: أن الدولة العادلة هي تلك الدولة التي يجب على المواطنين إطاعتها ، ذلك واجبهم الطبيعي. وفي الوضع الأصلي ، جميع الفرقاء سيوافقون على ذلك أي سيوافقون على الطاعة كواجب طبيعي ، والمشكلة هنا هي كيف للمرء أن يعرف بأن دولته عادلة ؟ ويضع بذلك رولز نظرية خاصة في العدالة قصد الإجابة عن هذا السؤال. أنه أصلا يعتقد أن الدولة الديمقراطية الليبرالية مقاربة للعدالة ومن هنا مبدءا العدالة المختاران في الوضع الأصلي>> بمثابة الصورة المثلى للواقع الديمقراطي الليبرالي النتيجة الأخيرة عند رولز هي في قوله: إن واجب العدالة الطبيعي هو الأساس الأولي لروابطنا

[1] جون رولز ، العدالة إنصاف ، المصدر السابق، ص 37.

[2] جون رولز ، العدالة كإنصاف ، المصدر السابق ص ص37 . 38.

السياسية بنظام دستوري [1] تتضح مبادئ رولز في نظريته أنها حصيلة مبادئ عقد اجتماعي افتراضي الذي يفترض فيه علاقة الدولة بالمواطنين المقيدين بالواجب السياسي ، هؤلاء هم الذين لهم الواجب الطبيعي من الطاعة ، من أجل تنظيم العلاقات الاجتماعية في الوضع الأصلي. ومن إحدى خصائص العدالة كإنصاف أن نفكر بالأطراف في الوضع المبدئي على أهم عقلانيون ولا توجد مصالح متبادلة بينهم ، وهذا لا يعني أن الأطراف أنويون ، أي أنهم أفراد لديهم أنواع معينة من المصالح مثل الثروة والامتياز والسيطرة. لكننا نتصورهم على أنهم لا يهتمون بمصالح بعضهم بعض. عليهم أن يفترضوا أنه حتى أهدافهم الروحية ربما تتم مناهضتها ، بالطريقة التي تتم فيها مناهضة أهداف أتباع الديانات المختلفة يضاف إلى ذلك ، أنه يجب أن تفسر العقلانية بالمعنى الضيق قدر الإمكان ، كما هو قياسي في النظرية الاقتصادية ، وهو استخدام الوسائل الأكثر فعالية للغايات المعطاة [2] يقر رولز بإمكانية تحقق العدالة كإنصاف شرط الإقرار بمبدأ التعاون لتوفير الرفاهية للجميع ، فمن نتائج التعاون توحيد الصفوف وتكامل الأدوار وإنصاف جميع الأطراف ، ويحدد رولز تضارب المصالح الذي يعني بها أن الأشخاص غير المهتمين ، تهمهم تحقيق أهدافهم ، لأن كل فرد يريد الحصول على الجزء الأكبر من المزايا بدل الجزء الأصغر ، فكل واحد يسعى لتحقيق مصلحته من خلال مجهوده الخاص لبلوغ طموحاته وأهدافه وغاياته ويوضح رولز أن الفكرة الأساسية لنظرية العدالة هي" تقديم تصور لها يمكن تعميم ورفع مستوى التجريد النظرية العقد الاجتماعي الشهيرة كما وجدت في أعمال لوك وروسو وكانط ، من أجل القيام بهذا علينا ألا نفكر بالعقد الأصلي على أنه عقد لدخول مجتمع معين أو إعداد شكل معين للحكومة وبدلا من ذلك ، إن الفكرة الموجهة هي أن مبادئ عدالة البنية الأساسية للمجتمع ما هي هدف أو موضوع الاتفاقية الأصلية. إنها المبادئ التي سوف يستقبلها أشخاص أحرار وعقلانيون يهتمون بتحقيق مصالحهم الذاتية في وضع مبدئي من المساواة على ع الاتفاقيات الأخرى: إنها تعين أنها تحدد الشروط الأساسية لرابطتهم ، ويجب أن تنظم هذه المبادئ جميع الشراكة الاجتماعية وأشكال الحكومات التي يمكن تأسيسها وهذه الطريقة في النظر إلى مبادئ العدالة سوف أدعوها العدالة كإنصاف[3]. ؛ تشتمل فكرة العدالة عند رولز هي مواصلة للمشروع التعاقدي مع لوك وروسو وكانط ، الذي اعتبر أن الفكرة الأساسية للعدالة مؤداها أنه يجب أن توزع كل الخيرات الاجتماعية بالتساوي بين الناس مع تقدير أسس الإنسان لذاته ، فهي تحدد أشكال الحكومات ، وتنظيم العلاقات الاجتماعية. ومن ذلك نطرح السؤال التالي: فيما تتمثل العلاقة بين فكر رولز وفلاسفة العقد الاجتماعي ؟ والإجابة هنا تكون كالتالي: أولا: فكرة

[1] المصدر نفسه ، ص 39 ص40.

[2] جون رولز ، نظرية في العدالة ، المصدر السابق ، ص ص 42. 41.

[3] جون رولز ، نظرية في العدالة ، المصدر السابق ، ص ص . 38. 39

مبدأ المبادئ هو الفرد الحر ، الوارد في وصف لوك لحالة الطبيعة حيث يقول:" إن الأفراد كانوا في تلك الحالة يتمتعون بثلاثة حقوق طبيعية وهي: حق الحياة وحق الحرية وحق الملكية ، وكذلك فكرة روسو عن ولادتنا أحرارا وفكرة كانط عن الفرد المستقل الحر ، نقول إن فكرة الفرد الحر متجذرة في الثقافة الفلسفية السياسية والأخلاقية ، تناولها رولز كما هي وبدون تبديل أو تعديل ، بل أكثر من ذلك نجده أنه وظفها لتصبح مبدأه الأول في مفهومه للعدالة كإنصاف والذي ينص ويؤكد على الحريات الأساسية والذي له الأولوية على المبدأ الثاني[1] فحسب مبدأ رولز الذي ينص على الحريات الأساسية للأفراد التي نادى بها فلاسفة العقد الاجتماعي " لوك ، روسو ، كانط" الذين كان مبدأهم حول حرية الفرد ، فمهما كانت حاجتنا إلى الأمن والاستقرار فلا يجب التضحية بالحرية ، لأن الأمن الحقيقي في ذلك هو الأمن الذي ينجح في الانسجام مع أولوية الحرية التي تبقى حرية مطلقة لا يمكن تجنبها إلا بمقتضى الحرية نفسها.

ثانيا:" أن فكرة العقد الافتراضي لا الواقعي هي أيضا فكرة كانطية ورولز يصرح في أكثر من موضع في كتاباته بأن عقده افتراضي ولا يمت إلى الواقع التاريخي بصلة [2] يبين رولز أن صيغة العقد عنده هي افتراضية ، فهو يختلف عمن تقدمه من فلاسفة العقد الاجتماعي في أنه لا يقوم بعقد اجتماعي تاريخي، فعقده الاجتماعي افتراضي ؛ مجرد نظرية فلسفية سياسية أخلاقية .

هذه بعض أفكار جون ارولز التي تؤكد تأثره بفلاسفة العقد الاجتماعي، خاصة جون لوك الذي نادى بالحق في الحرية، الحياة والملكية، وجون جاك روسو في فكرة العقد الاجتماعي ولا ننسى إيمانويل كانط في الأخلاقي السياسي. وهذا ما يثبت أن نظرية العقد الاجتماعي نظرية ستبقى حية وان طال الزمن؛ وان ازلت ستعود بصياغات جديدة تحمل نفس المضمون مثل ما فعل ارولز بنظرية العدالة التي تعتبر "فلسفة العقد الاجتماعي الجديد".

ثالثا: تأثير نظريات العقد الإجتماعي على نجاح الثورة الفرنسية 1789.

إن الثورة الفرنسية تمثل مرحلة هامة من تاريخ الحضارة الأوروبية ، تم فيها القضاء على طبقة النبلاء ، وظهرت طبقة جديدة هي الطبقة البورجوازية. و هنا ينتابنا الفضول إلى معرفة تفاصيل أكثر عن الثورة الفرنسية ، عن أسباب اندلاعها وكذا معرفة تأثير نظرية العقد الإجتماعي على نجاحها،فكانت الامتيازات الموجودة في فرنسا قبل الثورة ، تتعارض تماما مع فكرة العدالة و منطق العقل. وكانت الأوضاع السائدة تجمع بين فساد الأخلاق و فساد العقل والروح و لقد وجد أفراد الشعب أن كل جهودهم و كل شقائهم و عرقهم ، لم يكن من أجل مصلحة عامة الدولة بل من أجل تحقيق المنفعة لأصحاب الامتيازات. ولذلك بدا نظام الدولة في نظرهم ،كظلم فادح

[1] جون رولز ، العدالة كإنصاف ، المصدر السابق ، ص . 40

[2] جون رولز ، العدالة كإنصاف ، المصدر السابق ، ص. 41

في حقهم وكان الشعب وحده هو الذي يرضخ تحت قيود الذل و الاستغلال[1] كان لا بد إذا و أن يثور الشعب على الأوضاع المتناقضة و الظالمة فالثورة ، هي استرجاع الشعب لحقوقه المفقودة[2].

ولقد ساهمت نظريات العقد الإجتماعي وخاصة نظريات "روسو" في إبراز قيمة ما هو إنساني فقد تهيئ الفكرة التي ستكونها الثورة عن الإنسان ، وبسبب المفهوم الديمقراطي المنحدر من فلسفة عصر النور ، فإن العقل موهوب لكل إنسان و بالنظر لبداهة النتائج التي تؤدي إليها ملكة المحاكمة عنده فإنه يمكن للإنسان أن يتخذ وضعا في كل حال و هو يتمتع باستقلال تام في المجال الفكري ، و هذا المنهج الفكري يستمر إلى جانب نهج روسو ، و إذا طبق في المجال السياسي فسيكون معناه أن في وعي كل إنسان ، شريطة أن يكون مستنيرا ، أن يبدي رأيه بنفسه في شؤون الدولة ، و لن يظل هناك من يرى أن كبار رجال الدولة قادرون دون غيرهم على السيطرة على مجموعة القضايا المتعلقة ببلد ما. و لم تعد السياسة علما أو فنا مقصورا على عدد قليل من ذوي الأهلية. و يرى روسو أن كل فرد يحمل في ذاته ما يحتاج إليه للحياة و الإنسان ، بوصفه إنسانا ، ليست به حاجة إلى معارف لا تتعلق به وقيمة الفلسفة في نظره تقوم على علاقاتها بما هو إنساني و على ما لها من تأثير في مجرى حياة الناس و هذا الرأي يقود بشكل طبيعي إلى موقف معارضة إزاء الحال التي يحيا فيها معاصروه ، فكان ينهض في وجه صور الحياة التي يلاحظها من حوله ، فهي غير ملائمة للطبيعة ، و هي ليست ما قد. تتطلب الطبيعة لها أن تكون.. ان روسو يحدث البشر عن نفوسهم وعما في طبيعتهم ، وعما هم فيهم من سعادة و عن حاجتهم إلى أن يحبوا و أن يكونوا محبوبين ، فظل رأيه يحدث أثره أثناء الثورة الفرنسية[3] يؤثر راي روسو في فترة ما قبل الثورة مباشرة بدروعه إلى الإشادة بما هو إنساني بشكل عام. و كل الطرائق الجديدة في تقييم الانسان و تصويره ترتبط بشكل او باخر برأي روسو هذا. فالفيزيو قراطيون يطالبون بأن ينال الإنسان استقلاله على الصعيد الاقتصادي إذ ما من أحد أدرى منه بالسهر على مصالحه الخاصة و لا أعلم منه بما عليه أن يفعل لمنفعته الخاصة وهناك كذلك جميع النزاعات إلى محبة الناس و التي تنادي بحياة لائقة بالإنسان حيثما كان الإنسان ، و بتيارات من الفكر المسيحي الذي يبشر بمحبة القريب و بالأخوة. إن جميع اتجاهات النصف الثاني من القرن الثامن عشر تتركز حول الإنسان و لم تعد المعارف العلمية منزهة عن الغرض ، فهي لا داعي لوجودها إلا بمقدار ما لها من دخل في الحياة البشرية ، وعندما كان روسو و من يستشهدون به مباشرة يقفون في وجه تقدم العلوم فإنهم كانوا يفعلون ذلك لأن المعرفة العلمية لم تكن لها صلة بالحياة

[1] نازلي إسماعيل حسين، الشعب و التاريخ، هيقل، دار المعارف بمصر القاهرة، 1991 ص79

[2] المرجع نفسه ص 81

[3] غروترويت ، المرجع نفسه 126

الداخلية ، بحياة الإنسان الحقيقية ، و لم يكونوا يبحثون إلا عما يمكن أن يكون له معنى بالنسبة للنفس الإنسانية بالنسبة لحياة الإنسان الحقيقية[1] ثم إن البعض لا يعزو لروسو قيام الثورة وسقوط الملكية و تطبيق الجمهورية و الديمقراطية فقط بل يرى أن كل المذاهب التقدمية و في مقدمتها الاشتراكية و الشيوعية لها جذور في كتب روسو [2]كما كان العقد الاجتماعي قد أصبح من بعد روسو إنجيل الثورة الفرنسية، مثلما انعكست آراؤه بصورة واضحة على وثيقة حقوق الإنسان والمواطن" التي أصدرتها الثورة[3].

رابعا ـ تأثير نظريات العقد الإجتماعي على الإعلان عن حقوق الإنسان

راى ممثلي شعب فرنسا ، و المشكلين في هيئة جمعية وطنية ، أن الجهل و الإهمال و احتقار حقوق الإنسان هي الأسباب الوحيدة للمصائب العامة و لفساد الحكومات فقرروا أن يطرحوا في إعلان هذه الحقوق الطبيعية الثابتة التي لا يجوز الانتفاض منها ، و هذا الإعلان يجعلهم دائما يقظين إلى حقوقهم وواجباتهم و أن قرارات و تصرفات السلطة التشريعية و السلطة التنفيذية في الحكومة و هي خليقة بأن تعد في كل لحظة مساوية للغاية من المؤسسات السياسية ، مما يوجب المزيد من الاحترام لها. و كذلك لأن مطالب المواطنين في المستقبل التي تمليها مبادئ بسيطة لا تقبل الاعتراض عليها لكي تنحو دائما نحو الحفاظ على الدستور و على سعادة الجميع. و لذلك كله فإن الجمعية الوطنية تعترف و تعلن أمام الكائن الأسمى راجية بركته و تأييده الحقوق المقدسة للإنسانية و المواطنين فجاء في الإعلان ما يلي:

1 يولد الناس ويظلون دائما أحرارا و متساويين في الحقوق ، وبناء عليه فالامتيازات المدنية لا يمكن أن تبنى إلا على المنفعة العامة.

-2- إن غاية كل التنظيمات السياسية هي الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية التي لا يجوز المساس بها ، و هذه الحقوق هي الحرية ، والملكية و الأمن و مقاومة الطغيان

3 الأمة في جوهرها هي مصدر كل سيادة ، ولا يجوز لأي فرد أو مجموعة من الأفراد أن تزاول أية سلطة ما لم تكن نابعة من الأمة صراحة.

4- تقوم الحرية السياسية على القدرة على عمل أي شيء لا يضر بالآخرين ، ومباشرة أي إنسان لحقوق الطبيعية لا حدود لها إلا الحدود اللازمة لضمان مباشرة أي إنسان آخر لنفس الحقوق مباشرة حرة. وهذه الحدود لا يقررها إلا القانون.

---

[1] المرجع نفسه ، 128

[2] جون إهرنبرغ، المجتمع المدني، التاريخ النقدي للفكرة، المرجع نفسه،ص 240

[3] إبراهيم الخال، جان جاك روسو، رائد الديمقراطية الاشتراكية الأول، د ط، د ت ، ص153

5- لا يجوز للقانون أن يحرم شيئا ما لم يكن فيه أضرارا بالمجتمع و لا تجوز عرقلة شيء لم يحرمه القانون كما لا يجوز إكراه إنسان على شيء لم يتطلبه القانون.

6- القانون هو التعبير عن إرادة الجماعة و كل المواطنين لهم حق المشاركة في وضع القانون إما بأشخاصهم أو عن طريق ممثليهم. و يجب أن يكون القانون واحدا مع الجميع سواء في الحماية أو في العقاب و حيث أن الجميع متساوون أمام القانون فالجميع متساوون في حق التكريم و تولي المناصب و الوظائف بحسب قدراتهم المختلفة و لا امتياز لأحد على أحد بالفضائل والموهبة.

7- لا يجوز أن يتهم إنسان أو يقبض عليه أو يعتقل إلا في الأحوال التي حددها القانون و بحسب الطرق التي رسمها القانون و يجب عقاب كل من اصدر أو سعى إلى إصدار أو نقد أوامر تعسفية أو تسبب في تنفيذها"[1]. هذه إذن هي الحقوق التي كان لا بد من صياغتها بشكل واضح نهائي ، و هذا ما تكفل به إعلان حقوق الإنسان والمواطن. فقد صار الناس بعد هذا الإعلان يعرفون إلى أي شيء يهدفون و لماذا يناضلون ، فعلى كل امرئ أن يعرف ما هي حقوقه ، و أن يعرف أن الحقوق التي صيغت في هذا الإعلان هي حقوقه ومعنى هذا الإعلان انقضت سنين الظلم والاستبداد ، فكان إنجيل البشرية جمعاء[2].

خامسا ـ تأثير نظريات العقد الإجتماعي في ظهور الأنظمة الديموقراطية

إسهاماته في ظهور الأنظمة الديمقراطية. لكي ندرس وجهة نظريات العقد الإجتماعي و خاصة نظرية "روسو" في الديمقراطية بشكل جدي ، فوجب علينا أن نعرج أولا إلى التعريف المتداول في أدبيات السياسة للديمقراطية كنظام سياسي. ففيما تكمن إسهامات روسو في ظهور الممارسة الديمقراطية فنجد أن دارسو الديمقراطية يختارون بين أربعة تعاريف أساسية: الدستورية ، الجوهرية ، الإجرائية ، أو ذات الطابع العلمياتي. فالمقاربة الدستورية تركز على القوانين التي يسنها نظام الحكم حول الأنشطة السياسية أما مقاربات الحقوق الأساسية فتركز على الظروف الحياتية والسياسية التي يسعى نظام الحكم إلى تعزيزها أي هل هذا النظام رخاء الناس وحريتهم الفردية و أمنهم ، و العدالة لهم ، والمساواة الاجتماعية بينهم و المشاورات العامة معهم ، و الحل السلمي لنزاعاتهم ، فإن كان الحال كذلك فهو ديمقراطي ، أما أنصار التعاريف الإجرائية فهم يختارون مجموعة ضيقة من الممارسات السلطوية ليحددوا في ضوئها ما إذا كان نظام الحكم يمكن أن يوصف بالديمقراطي ، أم لا. فيحصروا اهتماماتهم بالانتخابات ، ويتساءلون عما إذا كانت الانتخابات التي تقوم على تنافس حقيقي و تضم عددا كبيرا من المواطنين تؤدي إلى تغيير في الرجال و السياسة فإن أحدثت تغييرات بارزة في الحكومة ، فإنها تؤشر إلى

[1] لويس عوض ، المرجع السابق ، ص94 ص 95

[2] رنار غروتويزت، فلسفة الثورة الفرنسية، منشورات بحر المتوسط و منشورات عويدات، بيروت ، باريس، ط1 ، 1982 ص52

حضور الديمقراطية إجرائيا ، هم بذلك يقبلونها ، أما إذا لم تحدث تغيرات وبقيت مزيفة تخلو من المنافسة فهم يرفضونها. أما المقاربات ذات التوجه العلمياتي) أي من الجانب العلمي للديمقراطية فإنها تختلف بشكل واضح عن المقاربات الدستورية والأساسية ، والإجرائي فهي تعين حدا أدنى لعمليات يجب أن تعمل باستمرار لكي يمكن أن تصفها بالديمقراطية [1].

و يوصف نظام ما إنه ديمقراطي أكثر ، كلما كان عدد الأشخاص المساهمين باتخاذ القرار أكبر ، مباشرة كانت المساهم أو لا. وبذلك فالنظام الديمقراطي هو شكل الحياة السياسية الذي يعطي أكبر حرية للعدد الأكبر ، فيحمي أكبر تنوع ممكن و يعترفا به [2].

و على أهمية الديمقراطية وتأكيدها ، فتؤكد اكتشافات ويلسون العواقب المنذرة بالخطر التي توصل إليها كتاب" الصوت والمساواة ، و للذكر أهمية القضايا الاقتصادية عندما تقيم دور المجتمع المدني في السياسة الديمقراطية." إن المشاركة الديمقراطية المثمرة تقضي أن تكون أصوات المواطنين في السياسة واضحة وعالية ، ومتساوية.. [3] ما يجعل دور نظريات العقد الإجتماعي متجلية في العديد من المجالات و المواقف وخاصة بالجانب الإنساني سواء في حياته المستقرة المرتبطة بالإطار الجغرافي الذي يحده أو بالنظام الداخلي أو حتى الخارجي الذي يهدف إلى حماية حقوقه و حرياته ، وهذا ما كنا قد تطرقنا له سواء مع النماذج المطروحة ـ كانط ، رولز ـ أو حتى المساهمات الفعلية في الجانب السياسي التحرري الخاص بالثورة الفرنسية و ظهور الأنظمة الديمقراطية لنصرة الحريات و الحقوق المسلوبة و هذا ما عزز فكرة المنظمة العالمية لحقوق الإنسان ، ومن هنا نرى الدور الريادي و الرئيسي الذي لعبته نظريات العقد الإجتماعي و التطورات التي شهدتها من دخول أفكار جديدة معصرنة تخدم الواقع و الحيز الإنساني لحل الأزمات التي يعيش الإنسان المعاصر و المطالبة بحقوقه و حرياته .

[1] تشارلز تيللي، الديمقراطية العربية للترجمة، ط1، بيروت،2010 ص25

[2] المرجع نفسه ص14

[3] جون إهرنبرغ، المجتمع المدني، التاريخ الندي للفكرة، علي حاكم صالح و حن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، ط1بيروت ، لبنان ، 2008، ص464

المبحث الثاني: النقد الموجه لنظرية العقد الإجتماعي :

وبعد التطرق لما جاء في حوصلة الكلام حول العقد الإجتماعي و ما حمله لنا من نظريات و أفكار إلا أنه وجب أن يخضع لنقد التساؤلات و الإنتقادات المرتبطة بمظريات و نتائج العقد الإجتماعي سواء في الفترة الحديثة أو الفترة المعاصرة فما هي الإنتقادات التي وجهت للعقد الإجتماعي؟

أولاً: هي نظرية بعيدة عن الواقع :

فالنظرية لا ترتكز على حقيقة تاريخية وإنما تقوم على التخيل والافتراض فلم يحدث أن اجتمع الأفراد وتنازلوا عن حقهم وحرياتهم وأعطوها لغيرهم ليقوم بمهمة الدولة والسيادة فهي تعتمد على التخيل وليس الواقع[1] .

فمن مساوئ هذه النظرية أنها نظرية متخيلة، ومما يدل على ذلك:أن العقد لا يتم إلا في ظل نظام أو سلطة تحميه فحيث لا توجد سلطة لا توجد عقود، وبالتالي يمكن القول: أن فكرة العقد الفلسفية لا وجود لها من الناحية الواقعية لأنها فكرة قصد منها إنشاء سلطة في غياب سلطة [2] فالأساس الذي بنيت عليه النظرية وهو اجتماع الناس متخيل وليس حقيقياً ولم يحدث في زمن من العصور وهذا أجحدث خللا في النظرية .

ثانياً: إهمالها للجانب الديني :

. حيث أغفلت النظرية دور الدين سواء فيما هو كائن أو فيما ينبغي أن يكون إلى درجة أن روسو لا يكتفي بإهمال الأثر الديني في توجيه المجتمع، بل يعد الدين الإلهي عاملاً من العوامل التي تعوق الرجوع إلى الحالة الطبيعية السوية، وحين طالب روسو بفصل السياسة عن الدين، فإنه يتهم الأديان بأنها هي التي سببت هذا الفصل يقول: (إن الشعوب القديمة كانت تعبد الملوك وكان لكل دولة كها وإلهها في الوقت نفسه، فكانت السياسة والدين شيئاً واحداً، ولكن الأديان ومن بينها المسيحية فصلت بين العالم المادي والعالم الروحي فهي تتعلق بالعالم الروحي ولا تشرع للمجتمع السياسي، فلماذا لا يكون لهذا المجتمع دين سياسي خاص[3] ونظراً لتهجم روسو على الدين ومطالبته بعزلة عن واقع الحياة فإن مؤلفاته كانت إعلاناً صارخاً لحرب ضد الله فهو يطالب بدين بديل مدني، وليس أدل على ذلك من إغفال النظرية للحياة الأخروية ، فنظرية العقد الاجتماعي تقوم على أساس المنفعة الدنيوية فقط ولا تقيم أي اعتبار للمصالح الأخروية، وهذا قصور وعور في هذه النظرية أداها إليه اعتمادها على تنحية الدين من حساباتها، أما النظام

[1] محمود خيري عيس ، مدخل إلى علم الإجتماع السياسي ،مكتبة الأنجلو ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 1982، ص57

[2] محمد نصر مهنا، الإسلام والغرب دراسة في تقويم القواسم المشتركة، الإسكندرية ، مصر ،ط1 ، 2008 ص 190

[3] سفر الحوالي، العلمانية، مدبولي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 2000، ص155

السياسي في الإسلام فإنه يتفق على مراعاة المصالح الدنيوية والأخروية معاً تحقيقاً للغاية التي من أجلها خلق الإنسان وهى العبادة، ولذلك يعرف ابن خلدون الخلافة بأنها: (حمل الكافة على مقتضي النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها، إذ أحوال الدنيا كلها عند الشراع معتبرة بمصالح الآخرة فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا.

ثالثا: تناقضات أفكارها:

حيث يزعم روسو أنه أعطى للفرد حريته في هذه النظرية مع أنه يخضعه لرأي الأغلبية بل يرى في نظريته أن رأي الأغلبية ملزِم للفرد، وبذلك جعل السيادة هنا بدلاً من أن تساند الفرد أصبحت تساند سلطة الشعب (حيث ينتقل من الفردية إلى الجماعية فتتوارى الإرادات الفردية والمصالح الخاصة وتعلو الإرادة الجماعية مختلف الإرادات إرادة مشتركة بين الناس كمواطنين أو ككائنات اجتماعية يختفي بعد ذلك العقد الذي انطلق منه روسو باختفاء الإرادة الخاصة وراء الإرادة العامة، وبذلك فإن روسو الذي جعل العقد أساساً لنشأة السلطة هو الذي نفاه بعد تأسيسه وذلك من حيث لا يدري[1].

فالنظرية تجعل الحقوق الفردية حداً لسلطان الدولة وتعترف في نفس الوقت بأن الدولة هي التي تحدد هذه الحقوق وتبين بمحض إرادتها الدائرة التي يجب ألا يتعداها، وهكذا تقابل النظرية بين وضعين متعارضين، هما وضع الفرد ويتمتع بحقوق لا يجوز للدولة المساس بها ووضع الدولة ولها سيادة تعلو سيادة الأفراد وهي التي تحدد مضمون حقوقهم [2]

ويظهر التناقض في تشويهه للعقل ثم الاعتماد عليه، حيث يلاحظ أن روسو شوه العقل ثم اعتمد عليه في وضع دين مدني يقوم الناس بالاحتكام إليه، فهو يقول عن العقل :

إنه وبال على البشرية لأنه أنتج الملكية الخاصة ووزع الأعمال وأنتج الدولة، وأن الإنسان إذا بدأ بالتفكير فقد فسد مزاجه هذا العقل الذي شوهه هو ذاته الذي يؤمن به ليضع عقائد اجتماعية وخلقية تشمل قانوناً يتحاكم الناس إليه.

ويلاحظ هنا أن روسو ناقض نفسه حيث فسر ما عليه البشرية من ضلال وشر بسبب إعمال العقل، وفي نفس الوقت نجده قد نحى الوحي السماوي عن الحياة وقوانينها فلجأ رغم أنفه إلى العقل ليكون بديلاً عن النصوص المقدسة والوحي الإلهي في إنشاء قوانين اجتماعية ليسير عليها المجتمع، وفي هذا تناقض في تقييم العقل ودوره في الحياة البشرية.

[1] محمد نصر مهنا، الإسلام والغرب ، المرجع السابق ، ص189

[2] محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي، مقارناً بالنظم المعاصرة ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر د ط ، 1981 ص35

رابعا: الاختلاف الفكري بين رواد نظرية العقد الإجتماعي :

حيث كان للظروف الحياتية وظروف التنشئة الاجتماعية آثارها الواضحة على مؤسسي نظرية العقد الاجتماعي ف هوبز لوجود الحرب الأهلية في بلده إنجلترا أقر بالسلطة المطلقة للحاكم لما رآه من آثار الدمار الذي أحدثته الحرب الأهلية ببلده فكل مظاهر الدمار التي شاهدها جعلته يصف الإنسان بأنه حيوان شرس ولا يدفعه إلا القوة والخوف أما روسو فكان لنشأته في فرنسا ورؤيته للفساد في مجتمعه جعل السيادة للشعب فقد كان يعمل في كل حرفة يقابلها، وكان ضعيفاً أمام شهواته ومتعه الرخيصة، وكل هذه الأمور أثرت في فكره السياسي، فكان متناقضاً فتارة تستهويه الطبيعة فيهاجم المجتمع وتقاليده وتارة يقدس الجماعة [1] .

أما جون لوك فقد تفاعل مع ثورة عام 1688 والتي قام بها البرلمان الإنجليزي ضد السلطة في بلده وكان لوك مسانداً لهذه الثورة، ولذلك جعل السيادة للشعب وليس للملك [2] وهذا فيه دلالة واضحة على أن الفكر البشري متباين في أشكاله يتأثر بواقعه وأحداث حياته وهذا يجعله عرضة للنقائص غير مدرك للكمال ويحتاج إلى ما يقومه أو يكمله، وتلك السمات السلبية كلها تتوارى عند الحديث عن شرع رباني يتسم بالشمولية والواقعية والاتزان فهناك بعض الاختلافات بين واضعي هذه النظرية جاءت نتيجة تأثر بالواقع الحياتي كما عند روسو في تأثره بالحياة في فرنسا أو بالنشأة كما حدث ذلك لهوبز في نشأته في سويسرا وفكرته عن الجمهورية والديمقراطية أو في تأثره بالملكية البريطانية ورؤيته في أنها تصلح لأن تكون أساساً لنظام سياسي قويم ولذلك سأفرد كل نقطة من نقاط الاختلاف وأوضح ما بين هؤلاء الفلاسفة من اختلاف فيها وأثر هذا الاختلاف على النظرية من وجهة نظر كل واحد منهم وذلك نقاط محددة تبرز هذه الاختلافات في وجهات النظر.

أ ـ حول الحالة الفطرية :

يرى هوبز أن الحالة الفطرية أو قوانين الفطرة والتي كان كل واحد في المجتمع يأخذ حقوقه فيها حسب احتياجه وعن الرغبة في الحصول عليه بالحروب والقتل، وأن إنسان هذه الفترة أناني بطبعه ولذلك فالدولة عنده مهمة لمنع الحروب بين الأفراد ولإعطاء كل واحد حقه، وجاء العقل ليحول البشر من الفطرية إلى الدولة .

أما روسو فيرى عكسه تماماً إذ يرى أن أسعد حالات البشرية يوم أن سادت القوانين الفطرية[3]. حيث كانت الحياة تسودها الفضيلة لأنها حياة طبيعية تقوم على أساس الحرية والمساواة غير أن الحياة الطبيعية أمتد إليها الفساد بعد اكتشاف الآلة مما ترتب عليه

---

[1] محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية، دار المعارف للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1981ص94

[2] محمد عبد السيد، علم الاجتماع السياسي ،مكتبة مدبولي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ، د ت ، ص192

[3] محمد علي العريني، أصول العلوم السياسية، عالم الكتب، القاهرة ، مصر ، د ط ، 1981ص88

ظهور نظام الملكية الفردية وقيام التفاوت بين الأفراد في الثروات فحدث التنافس والصراع والعداء فانقلبت سعادة الأفراد إلى بؤس وانعدمت أسباب الحرية والمساواة [1] فقد كان الإنسان سعيداً صالحاً ويحيا حياة مثالية، ولما جاءت الملكيات الخاصة شقي الإنسان لأنه حد من حريات الآخرين ولذلك الدولة عنده شر لابد منه، وتحول الحياة إلى الصناعة أوجد العقل والذي بدوره أنتج الدولة[2] . فاختلف هوبز وروسو حول الحكم على الحالة الفطرية الأولى ولم يتفقا على طبيعة واحدة لها،بل كانا متعارضين في الحكم عليها،فالاختلاف هنا واضح بين واضعي النظرية.

ب . حول السيـادة:

يرى هوبز أن السيادة للحاكم مطلقاً لأنه تأثر بالحرب الأهلية في إنجلترا تأثراً جعله مؤازراً للملك إذ كان يعتقد أن النظام الملكي هو أحسن الأنظمة استقراراً وأكملها نظاماً ولما لم يستطع الدفاع عن نظرية الحق الإلهي للحكم ليبرر سلطة الملك المطلقة لجأ إلى نظرية القانون الطبيعي والعقد الاجتماعي لأنه رأى أن سيادة الدولة تستلزم الطاعة المطلقة والدولة مكونة من جميع الأفراد وهو يتصورها على هيئة عملاق جبار أو وحش هائل في يده جميع السلطات وتخضع له كل المنظمات التي في الدولة وهدفه من هذا أن يقضي على ما تدعيه هذه المنظمات من سلطات لأنه يرى أن هذه السلطات يجب أن تكون في يد الملك وكان يرمي إلى القضاء على نفوذ المدن والكنيسة، ولهذا جاءت نظريته بعيدة عن المعتقدات الدينية غير أنه يرى أن الشعب لا يستطيع أن يستردها [3]،أما السيادة عند روسو فكانت للشعب لأنه كان متأثراً بالجمهوريات الإغريقية والرومانية القديمة وربما كان إعجابه بالدول الصغرى ونظمها الديمقراطية راجعاً إلى معيشته في جنيف فقد قضى بها سنين طفولته وشبابه، وكان نظام الحكم هناك يشبه إلى حد كبير نظم الحكم الديمقراطي التي كانت سائدة في العالم الإغريقي وكان يرى أن الإرادة العامة للشعب هي صاحبة السيادة في المجتمع وهذه الإرادة العامة تكونت من تنازل الأفراد للمجموع عن حقوقهم فاشتركت إرادة الأفراد في تكوين إرادة عامة مطلقة ولها الحق في الحد من سلطة الحكومة، ولذلك للشعب الحق في استرداد السلطة التي أعطاها للحكومة متى شاء،أما لوك فقد توسط في مسألة السيادة بين هوبز وروسو فهي للشعب ولكنها مقيدة فلا يستخدمها إلا في وقت الضرورة القصوى وذلك لأن أعمال الحكومة عنده حقوق قانونية ما لم تمس حقوق الفرد السياسية . إذن: تحديد السيادة ومن يملكها؟ وهل هي مطلقة؟ أم مقيدة؟ وإذا كانت للشعب هل له أن يستردها؟ أم لا؟ تلك كلها اختلافات بين واضعي النظرية تضعفها من أساسها .

---

[1] محمد نصر مهنا، الإسلام والغرب دراسة في تقويم القواسم المشتركة، مركز الإسندرية لكتاب ، مصر ، د ط ، 2007 ص 167

[2] حمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة، ص 157

[3] محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية، عالم الكتب، القاهرة ، مصر د ط ، 1981 ص 89

ج . حول الحكومــة:

يرى هوبز أن الحكومة ضرورية للمجتمع لأنها هي التي توجد القواعد الأخلاقية التي يسير عليها المجتمع وهو لا يفرق بين المجتمع والدولة ولا بين الدولة والحكومة فبدون الحكومة ذات الإرادة النافذة لن يوجد مجتمع أو دولة بل توجد جماعة لا إرادة لها . والحكم في نظر هوبز يجب أن يكون مطلقاً فليس للشعب إلا اختيار أحد أمرين، إما الحكم المطلق، وإما الفوضى العامة وعلى ذلك فإن السلطة تتجمع كلهافي يد شخص واحد تخضع إرادته جميع القوانين والأخلاق في الدولة ولا يمكن نزع السلطة منه وهو لا يملك التنازل عنها وهذا الحاكم يتولى جميع سلطات الحكم من تشريع وتنفيذ وقضاء وإدارة وإقامة العدل ومعافاة المخالفين[1].أما الحكومة عند روسو: هي وكيل عن الشعب حيث إن روسو يميز بين الدولة والحكومة، فالدولة عنده هي الشخص السياسي للدولة وهي تعبر عن نفسها من خلال الإرادة العامة ذات السيادة العليا، وأما الحكومة فتتكون من أفراد يختارهم الشعب لتطبيق رغبات الإرادة العامة، فالعقد لا ينشئ حكومة كما يقول هوبزلكن الشعب هو الذي ينشئها وهو صاحب السيادة، فالحكومة وكيل عن الشعب وهو الذي يستطيع أن يغيرها إذا شاء.

ويقسم روسو الحكومات إلى ملكية وارستقراطية وديمقراطية ومختلطة ويميل إلى الحكومة الارستقراطية [2]وهذا يدل دلالة واضحة على أن الفكر البشري يشوبه النقص والتباين ولذلك يحتاج الإنسان إلى قانون يتسم بالكمال وعدم الاختلاف، وليس هناك غير الوحي السماوي والذي يقدر العقل ويعطيه مكانته ولا يحمله ما لا طاقة له به، ولا علم له فيه فمثلاً حالة الفطرة الأولى والتي بني عليها مؤسسو هذه النظرية كلامهم لا تستند إلى أساسٍ علميٍ صحيحٍ، وليس لها ما يؤيدها من الوثائق التاريخية السليمة، بل ما يتفق معه العقل ويسيطر على المنطق ويؤيده تاريخ البشرية أن منشأ دنيا الناس كان من آدم وحواء ثم العائلة الصغيرة ثم العائلة الممتدة وأن اجتماعهم كان ضرورة لحياتهم، وأن الوحي الإلهي كان ملازماً للبشرية هداها إلى التحاكم للشرع فالتأريخ للاجتماع البشري بأنه كان بمعزل عن الهدى والإرشاد تأريخ لا ديني يعتمد على عزل الدين عن الحياة من بدايتها إلى نهايتها وهذه مغالطة وافتراض سقيم يعوزه الدليل العلمي الصحيح بل إن العكس هو الصواب بدلالة الآثار الباقية عن الأمم الفانية من اجتماعها حول عبادة معينة وخضوعها لسلطان ديني في فترات طويلة من تاريخها البشري ، فالحالة الفطرية الأولى التي افترضتها تلك الفكرة لم توجد من حيث الواقع على الأوضاع التي قال بها الفلاسفة الثلاثة هوبز ولوك وروسو هي شر حرية . حقوق عادلة وسعادة عامة على التوالي فذلك التواجد غير منطقي في أغلب الأحيان

[1] أحمد راغب، مدخل في علم الاجتماع السياسي، المرجع السابق ، ص 44 ص 45

[2] جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، مؤسسة الإعجاز العربية بيروت لبنان ، ط2 ، 1995 ص117

فإنه من غير المقنع ان يستبدل الفرد حياة الحرية وتوافر الحقوق أو حياة العدالة والسعادة بحياة أخرى تقيد فيه حرياته وتنقص فيه من سعادته، وفي حالة الشر التي افترضها هوبز في المرحلة الأولى للبشرية فلا يعتقد أن الأقوياء في ذلك المجتمع الفطري إن وجد سيوافقون على الدخول مع المغلوبين في عقد يوفر حياة خيرة خاصة مع عدم وجود ما يلزمهم أو يلجئهم لهذا التعاقد[1]و هذا ضرب من التناقض بين القوة و الضعف من أن الإنسان كتلة أحاسيس و عواطف يجمع بين القوة و الضعف و الشجاعة و الجبن . و ما جاءت به نظرية العقد الإجتماعي في صميمها أن الإنسان بأن له حقوقاً طبيعية سابقة على وجود الجماعة قول مردود على هذه النظرية و ضرب من الخيال [2] تفترض بعض النظريات العقدية سالفة الذكر إن الإنسان كان يعيش في حالة عزلة قبل أن تنشأ الجماعة . وهو قول غير صحيح لأن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه لا يطيق حياة العزلة . فلا يتصور إذن أنه قد عاش في وقت من الأوقات في حالة عزلة عن غيره ، بل إنه على خلاف ذلك قد عاش دائما ونشأ في جماعة من الجماعات .

[1] محمد نصر مهنا، الإسلام والغرب دراسة في تقويم القواسم المشتركة، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية ، مصر ،د ط 2007 ص 190

[2] محمود حلمي، نظام الحكم في الإسلام مقارناً بالنظم المعاصرة، القاهرة ، مصر ط2 1981، ص 35 .

و في الأخير ورغم هذه الانتقادات الموجهة لنظرية العقد الاجتماعي ، إلا أنه لا يمكننا إنكار ما انطوت عليه هذه النظرية من أفكار ايجابية ساهمت في تغيير مجرى الأحداث في أوائل العصور الحديثة ، حيث رفعت الظلم والاستبداد الذي طالما مارسه الملوك الطغاة على الإنسان باسم الحق الإلهي أو التفويض الإلهي ، فقد أعاد العقد إنسانية الإنسان و ضمن له حريته و مساواته أمام غيره ، هذه الحرية و المساواة التي اعتبرت من حقوقه الطبيعية و هذا ما ساهم في وضع إعلان عرف بإعلان حقوق الإنسان والمواطن ، الذي كان إنجيل البشرية ، حيث عرف الإنسان من خلاله حقوقه التي سلبت منه في عصور مضت ، و قد كانت الحرية و المساواة هما الفكرتان الأساسيتان لهذا الإعلان ، فالبشر يولدون أحرار و متساوين ، أما حقوقه كمواطن فهي تلك الحقوق التي يكتسبها الفرد بوجوده في المجتمع المدني وبالتالي فأفكار العقد الاجتماعي ساهمت بشكل كبير في تفجير الثورة الفرنسية 1789 و ما تمخض عنها في إعلان حقوق الإنسان والمواطن ، و لقد كانت لنظريات العقد الإجتماعي صدى واسع في جميع دول العالم.

خاتمة

خاتمة

هكذا نأتي الى نهاية بحثنا هذا عن العقد الاجتماعي وأبرز المنظرين فيه ، بما في ذلك طرح نظرياتهم في هذا المجال ، التي ظهرت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر في أوربا الغربية لاسيما في كل من إنكلترا وفرنسا.

فضلا عن ذلك التركيز على الجهود التي بذلها أصحاب هذه النظريات التي كانت قياساً إلى العصر الذي عاشه كل منهم جهوداً جبارة حملت معها مخاطر شديدة فعلا إن هذه النظريات والأفكار لم تكن تروق لاصحاب النفوذ والسلطة المطلقة الذين رأوا فيها اختزالاً لأدوارهم وشخصياتهم وتأثيراتهم. إن هذه النظريات كانت محفزاً وملهماً لكثير من الأفكار والنظريات الفلسفية والسياسية التي ظهرت بعد انتشارها. فقد كانت مصدر الهام للثورتين الأمريكية سنة 1776 والفرنسية 1789 مثلما كانت مصدر إلهام للأحزاب التي ظهرت بعد أحداث الثورة الفرنسية وكانت مؤشرا على بداية النهاية الحكومات المطلقة التي ظلت تهيمن على مقاليد الأمور في أوربا. طيلة قرون أما بإسناد من الكنيسة أو بقوة طغيانها المدني وحده. و هكذا نستخلص أن فكرة العقد الاجتماعي قد طرحت للتصدي للحكم المطلق حيث أظهرت قيمة الإنسان كطرف في الحياة السياسية إلى جانب الحاكم ، و لقد كانت الكتابات المرتبطة بالعقد الإجتماعي الأثر البارز على فلاسفة العصر الحديث و الفترة المعاصرة، إذ قاموا بأخذ الحقوق الفردية وسيادة الشعب و الإرادة العامة و القانون و إزالة الفوارق بين الطبقات والقضاء على الامتيازات الطائفية من أفكاره. فقد أسهمت نطريات العقد الإجتماعي إسهاما كبيرا في إثراء الفكر السياسي بآرائه و أصبحت وحدة الشعب هي الخطوة الأولى في علم السياسة و الدفاع عن الحريات الإنسانية و التطرق لمعظم المشاكل التي تحاصر الإنسان و السعي نحو إيجاد حلول لها في ظل العدالة القائمة بين الأفراد و هذا لا يتحقق إلا في ظل العقد الإجتماعي و إنضام الفرد للجماعة وهذا الأخير هو ما أسهم في ظهور الدولة و القضاء على العنف و إسترجاع الحريات و الحقوق و المساواة القائمة بين الأفراد ، و كان لنظريات العقد الإجتماعي فكرة الوحدة في ضم جميع الأفراد و تضمنت فيما بعد الإشارة إلى الدولة القومية، ويمكننا طرح أهم النقاط التي جاءت في بحثنا المتواضع على شكل نتائج من أبرزها :

ـ لقد شكلت نظرية العقد الاجتماعي سببا إضافيا للسعي نحو التغيير و تكريس مفاهيم أساسية كالحقوق والولاء للدولة .

ـ أصبح العقد الإجتماعي مصدر إلهام لمحرري" بيان حقوق الإنسان والمواطن" فقد أخذت فرنسا بمذهب القانون الطبيعي و أعلنت حقوق الإنسان الطبيعية الملازمة للقوانين الوضعية ، و بالتالي أصبح القانون الطبيعي رسميا بعد أن كان مجرد أفكار لدى الفلاسفة.

ـ أن الإنسان كان يحيا حياة طبيعية فطرية سابقة على حياة الاجتماع السياسي.

ـ أن حالة الطبيعة كانت حياة مثالية يسود فيها السلام و الشفاء و السعادة ، و لكن هذه الحالة لم تستمر نظرا للتطور والتقدم الحاصل في الحياة ، و رغبة الأفراد في التخلص منها و البحث عن حالة أفضل تضمن الحقوق والاستقرار.

خاتمة

ـ انتقال الإنسان من حالة الفطرة الطبيعية إلى المجتمع كان عن طريق إبرام عقد اجتماعي و الذي شكل فيما بعد الدولة .

ـ كان الهدف من فكرة العقد الاجتماعي تنظيم العلاقات بين الحاكم و الأفراد.

ـ تنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم الطبيعية لصالح الإرادة العامة.

ـ مساهمة العقد الإجتماعي في ظهور الأنظمة الديمقراطية المناهضة من أجل الحريات .

ـ لعب العقد الإجتماعي دورا مهما في نجاح الثورة الفرنسية التي قلبت موازين أوروبا كاملة .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

1- إبراهيم الخال، جان جاك روسو، رائد الديمقراطية الاشتراكية الأول، د ط، د ت .

2- ابراهيم دسوقي اباضة، عبد العزيز غنام، تاريخ الفكر السياسي، دار النجاح، بيروت، لبنان ،د ط،1973

3- إبراهيم دسوقي أياضة ،تاريخ الفكر السياسي دار النجاح ،بيروت ،د ط،1973.

4- إبراهيم مدكور، المعجم الفلسفي ،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة ، د ط،،1894.

5- إبراييم دسوقي أباضة ، عبد العزيز الغنام ، تاريخ الفكر السياسي ، دار النجاح ، بيروت ، دط، 1973 .

6- إبن منظور، لسان العرب، المجلد الثالث، دار صادر للطباعة والنشر ، د ط ، بيروت ، لبنان، 1928.

7- إحسان عبد الهادي ، توماس هوبز و فلسفته السياسية ، مكتب الفكر و التوعية ،كردستان ، العراق ، ط1 ، 2012 .

8- إحسان عبد الهادي النائب، توماس هوبز وفلسفته السياسية ، منشورات مكتب الفكر والتوعية للإتحاد الوطني، العراق، ط 1، 2012.

9- أحمد أمين سالم ، دراسات في تاريخ و حضارة الشرق الأدنى القديم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2000.

10- أحمد شريف ، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين ، دار الرشيد للنشر و التوزيع ، بغداد ، العراق ، 1980، دط

11- أدري لالاند، موسوعة أندري لالاند الفلسفية، تعريب خليل أحمد، إشراف أحمد عويدات، المجلد الأول، منشورات بيروت ، لبنان ، ط2، 2001.

12- أرسطو ، علم الأخلاق إلى نيقوماخوس ج2 ،تر: أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 1 ،1964.

13- إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، قسنطينة ، الجزائر ، ط1 ، 2001 .

14- إسماعيل زروخي، دراسات في الفلسفة السياسية

15- إمام عبد الفتاح ، توماس هوبز فيلسوف العقلانية ، دار الثقاف للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، دط ،1985.

16- إيمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم، تر عثمان أمين، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ط1، 1952.

17- بتهال عادل إبراهيم الطائي، تاريخ الاغريق منذ فجر بزوغه وحتى نهاية عصر الاسكندر المقدوني، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان،ط1، 2014.

18- بران مسعود، معجم الرائد ، دار الملايين المؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع ، ط 1، بيروت ، لبنان ، 1984.

19- برترند راسل : تاريخ الفلسفة الغربية ،تر : محمد فتحي الشنطي،الهيئة العامة المصرية للكتاب،الاسكندرية ، د ط ،1977.

20- تشارلز تيللي، الديمقراطية العربية للترجمة، ط1، بيروت،2010.

21- توشبار جان، تاريخ الفكر السياسي، تر:علي مقلد، الدار العالمية للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1، 1981 .

22- توماس هوبز،اللفياثان ،الاصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة- تر: ديانا حبيب حرب ، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث- أبوظبي ،ط1 ،د ت.

23- جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، تر:عادل زعيتر ، موؤسسة هنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2013 .

24- جان جاك روسو ، أصل التفاوت بين الناس ، ترجمة عادل زعيتر ، مؤسسة نتداوي للتعليم و الثقافة ، القارة ، دط، 2012، .

25- جان جاك روسو ، في العقد الإجتماعي ،تر: ذوقان قرقوط ندار القلم ، بيروت ، لبنان ،د ط ، دت .

26- جان جاك روسو، العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية، تر: عادل زعيتر، مؤسسة الإعجاز العربية بيروت لبنان ، ط2 ، 1995

27- جرجي زيدان ، خلاصة تاريخ اليونان و الرومان ، مؤسسة هنداو للتعليم ، القاهرة ، مصر ن 2012

28- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، ج1، (د،ط)، بيروت ، لبنان ، 1982،

29- جون إهرنبرغ، المجتمع المدني، التاريخ الندي للفكرة، علي حاكم صالح و حن ناظم، المنظمة العربية للترجمة، ط1بيروت ، لبنان ، 2008.

30- جون رولز ، العدالة كإنصاف ، تر : حيدر تاج إسماعيل ، المنظمة العر,بية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، 2009 .

31- جون رولز ، نظرية في العدالة ، تر: ليلى الطويل ، :منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، ، 2011

32- جون لوك : رسالة في التسامح،مصدر سابق،ص44

33- جون لوك ، في الحكم المدني ، تر : ماجد فخري ، اللجنة الدولية للترجمة ، بيروت ، لبنان ،د ط ، 1959 .

34- جون لوك، مقالتان في الحكم المدني، تر: ماجد فخري، اللجنة الدولية لترجمة الروائع، بيروت، لبنان.

قائمة المراجع

35- جون لويس، مدخل إلى الفلسفة، تر : أنور عبد الملك، دار الحقيقة للنشر و التوزيع ،بيروت، لبنان ، ط 1 ، 1973.

36- حمود خيري عيسى، المدخل إلى علم السياسة

37- دومنيك فولشيد ، المذاهب الفلسفية الكبرى ،تر:مروان بطش ، مجد المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 2011

38- راوية عبد المنعم عباس، الفلسفة الحديثة ، دار المعرفة الجامعية، مصر، الإسكندرية، د ط، 1987.

39- رمزي طه الشاعر ، الدولة و الأنظمة السياسية المعاصرة ، جامعة عين شمس ، 1980 .

40- رنار غروتويزت، فلسفة الثورة الفرنسية، منشورات بحر المتوسط و منشورات عويدات، بيروت ، باريس، ط1 ، 1982 .

41- روبرت بالمر ، الثورة الفرنسية وامتدادها، تر: هنبريت عبودي، دار الطليعة، بيروت،لبنان ، ط1، 1980 ..

42- الزاهيد مصطفى، الأسس الفلسفية لمفهوم حقوق الإنسان ،الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية الخميس ،2016 .

43- زكي نجيب محمود وأحمد أمين، قصة الفلسفة الحديثة، مؤسسة هنداوي، المملكة المتحدة، د ط، 2020.

44- سفر الحوالي، العلمانية، مدبولي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 2000.

45- شوقي ضيف مشرف المجمع ،وآخروون :المعجم الوسيط ،مكتبة الشروق الدولية ،القاهرة ، مصر ، ط4 ،2004 .

46- عائشة سعيد الحاج ، حقوق الانسان في الديانات السماوية ، مجلة كلية الادب العدد 24 الجزء 2 ،ديسمبر 2017 .

47- عبد الحق منصف، الأخلاق والسياسة-كانط في مواجهة الحداثة بين الشرعية الأخلاقية والشرعية السياسية، ط1 ،2010 .

48- عبد الرحمن بدوي ، فلسفة العصور الوسطى ،مكتبة النهضة المصرية . القاهرة ، مصر ، ط1 ،1969.

49- عبد الرحمن بدوي ، موسوعة الفلسفة ، ج2 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1984 .

50- عبد الغني عبد الحميد ،حماية ضحايا النزاعات في القانون الدولي الإنساني ،دار النشر و المعرفة ،القاهرة ، مصر ، ط3 ،2006 .

51- عبد المنعم حنفي ، الموسوعة الفلسفية ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، د ط ، د ت ،

52- عثمان أمين ، الفلسفة الرواقية ، دار النهضة ، القاهرة ، مصر ، ط2 ، 1959.

53- علي تتيات ، محمد بلعزوقي ، العدالة بين الأجيال في نظرية العدالة لدى جون رولز ، مجلة جامعة النجاح للأبحاث العلوم الإنسانية، م5 ، 2014.

54- علي حافظ،سوفكول،أجاكس ،فيلوكته،وزارة الإعلام،الكويت ،د ط،1973،ص22

55- علي سامي النشار ، مناهج البحث عن مفكري الإسلام و إكتشاف المنهج ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط 3

1984 ص125

56- عمار مساعدي ، حقوق الإنسان ، مجلة كلية أصول الدين ، جامعة الجزائر العدد الأول ،سبتمبر 1999 .

57- عمر، معن خليل، علم إجتماع التنظيم، دار الحرية للنشر و التوزيع ، بغداد ، العراق ، د ط ، 1988 .

58- فاروق عبد المعطي ، جون لوك من فلاسفة الإنجليز ، دار الكتب العلمية ، بيرو ت، لبنان ، ط1 ، 1933 .

59- فريال حسن خليفة ، الدين والسياسية في فلسفة الحداثة ، مصر العربية للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ، 2005 .

60- فضل الله محمد إسماعيل ، الأصول اليونانة للفرد الساسي ، دار المعارف، القاهرة، مصر ط1، 2001 .

61- فولفين ، فلسفة الأنوار، تر: هنريت عبودي، دار الطباعة، بيروت، لبنان ، ط1، 1981 .

62- كامل محمد ، ديكارت رائد الفلسفة في العصر الحديث ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1993، .

63- كرم يوسف، تاريخ الفلسفة الحديثة، دار المعارف للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ،ط1 ، 1957 .

64- لشيخ كامل محمد محمد عويضة، الفلسفة السياسية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1995، .

65- لطفي عبد الوهاب ،اثر العامل الجغرافي في أثينا ،دار النشر الثقافية ، الاسكندرية ، مصر ، د ط ، 1956 .

66- لكيالي عبد الوهاب، وكامل زهيري، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر لبنان ، بيروت، ط1،1873، .

67- ليو شتراوس، جوزيف كروبسى وآخرون، تاريخ الفلسفة السياسية من ثيوكيديديس إلى اسبينوزا، تر: محمود سيد أحمد، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، مصر ، 2005 ،

68- ماجد راغب الحلو ، الدولة في ميزان الشريعة النظم السياسية ، دار المطبوعات الجامعية ،ط2 ، 2016 .

69- المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته هيئة الأمم المتحدة في 28ديسمبر سنة 1948

70- محسن خليل ، النظم السياسية والدستور اللبناني ، موؤسسة المعارف للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، د ط ، 1971 .

71- محمد إبراهيم السعدني ، معالم تاريخ روما القديم ، دار النهضة للشرق ، القاهرة ، مصر ، 1997.

72- محمد أحمد مفتي،سامي صالح الوكيل :حقوق الإنسان في الفكر السياسي الغربي والشرع الإسلامي ،دراسة مقارنة ،دار النهضة الإسلامية القاهرة ، مصر ،،ط1 ،1998 .

73- محمد الخطيب ، الفكر الإغريقي ، دار علاء الدين للنشر و الترجمة ، الإسكندرية ، مصر ، د ط، 1999،.

74- محمد سبيلا ، حقوق الإنسان ، دار توبقال ، الدار البيضاء ، المغرب ،ط3 ، 2008 محمد عبد السيد، علم الاجتماع السياسي ،مكتبة مدبولي للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، د ط ، د ت .

75- محمد علي العريني، أصول العلوم السياسية، عالم الكتب، القاهرة ، مصر ، د ط ، 1981ص88

76- محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية، دار المعارف للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 1981ص94

77- محمد علي العويني، أصول العلوم السياسية، عالم الكتب، القاهرة ، مصر د ط ، 1981 .

78- محمد عمارة ،عزت قرني:الإسلام وحقوق الإنسان،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـالكويت ،علم المعرفة ،د ط ، 1985.

79- محمد نصر مهنا، الإسلام والغرب دراسة في تقويم القواسم المشتركة، الإسكندرية ، مصر ،ط1 ، 2008 .

80- محمد نصر مهنا، الإسلام والغرب دراسة في تقويم القواسم المشتركة، مركز الإسكندرية لكتاب ، مصر ، د ط ، 2007

81- محمد نصر مهنا، الإسلام والغرب دراسة في تقويم القواسم المشتركة، مركز الإسكندرية للكتاب الإسكندرية ، مصر ،د ط 2007

82- محمد وقيع الله، مدخل إلى الفلسفة السياسية، دار الفكر، دمشق، سوريا،ط1 ،2010 محمود حلمي، نظام الحكم الإسلامي، مقارناً بالنظم المعاصرة ، دار المعارف ، القاهرة ، مصر د ط، 1981.

83- محمود حلمي، نظام الحكم في الإسلام مقارناً بالنظم المعاصرة، القاهرة ، مصر ط2 1981.

84- محمود خيري عيس ، مدخل إلى علم الإجتماع السياسي ،مكتبة الأنجلو ، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 1982.

85- محمود شوقي الكيال ، الحكومة المدنية جون لوك و صلتخا بنظر ية العقد الاجتماعي لجان جاك روسو ، الدار القومية ، للطباعة و النشر ، دم ، دط ، دس.

86- محمود مراد ، فلسفة التنوير لدى السفسطائين ، دار الوفاء للطباعة و النشر ، الإسكندرية ، مصر ن د ط ، 2011.

87- مراد وهبة ، المعجم الفلسفي ، دار قباء للطباعة و النشر ، القاهرة ، مصر ، 1998 .

88- معن زيادة و آخرون ،الموسوعة الفلسفية، المجلد الثاني ، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان ، 1988.

89- نازلي إسماعيل حسين، الشعب و التاريخ، هيقل، دار المعارف بمصر القاهرة، 1991.

90- نبيل عبد الحميد عبد الجبار ، توماس هوبز و مذهبه في الأخلاق و السياسة ، دار دجلة للنشر ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2007

مراجع باللغة الأجنبية:

1- Paul Ricœur, *Le Juste2,* Ed.Esprit, P.18

فهرس

الاهداء
التشكرات
مقدمـــــة.....أ
الفصل الأول: الإرهاصات الفلسفية لفكرة العقد الاجتماعي 4
المبحث الأول : ماهية التعاقد 6
أولا : تعريف التعاقد : 6
أ ـ التعريف اللغوي للتعاقد : 6
ب ـ التعريف الإصطلاحي للتعاقد : 6
ثانيا ـ مفهوم العقد الإجتماعي : 7
ثالثا ـ نشأة العقد الإجتماعي :..... 8
المبحث الثاني : مفهوم الحق الطبيعي و الحق الإجتماعي 12
أولا:التعريف اللغوي للحق : 12
1-التعريف الإصطلاحي للحق : 12
2-مفهوم الحق الطبيعي : 13
3-مفهوم الحق الإجتماعي : 14
ثانيا: تاريخية الحقوق الطبيعية و الحقوق الإجتماعية : 15
الفترة القديمة: 15
أ- حضارة وادي الرافدين:.....15
ب-الحضارة اليونانية. 16
ج-الحضارة الرومانية. 17
د- المدرسة الرواقية.....17
فترة العصور الوسطى:(الديانات السماوية).....18
أ-الديانة المسيحية واليهودية. 18
ب- في الإسلام.....20
ج-العصر الحديث.....21
الفصل الثاني:التطور الفكري لنظرية العقد الإجتماعي 23
المبحث الأول : نظريات العقد الإجتماعي مع "توماس هوبز" و " جون لوك" و " جون جاك روسو" 25
أولا : توماس هوبز 1588 ـ 1679 : 25
ثانيا : جون لوك 1632 ـ 1704 : 30
ثالثا : جان جاك روسو 1712 ـ 1778 : 34
المبحث الثاني: نظرية العقد الاجتماعي في تحقيق العدالة 40

أولا :توماس هوبز :.....40
أ ـ الحرية عند توماس هوبز 40
ب ـ المساواة عند توماس هوبز :.....42
ثانيا : جون لوك.....44
الحرية عند جون لوك : 44
ثالثا : جان جاك روسو 46
أ ـ الحرية عند جان جاك روسو : 46
ب ـ المساواة عند جان جاك روسو 47
الفصل الثالث:إمتداد نظرية العقد الاجتماعي و النقد الموجه لها.....51
المبحث الأول : أبعاد نظرية العقد الاجتماعي في الفكر الحديث و المعاصر 53
أولا: إيمانويل كانط 1724_1804.....53
ثانيا : جون رولز 1921 ـ 2001 56
ثالثا: تأثير نظريات العقد الإجتماعي على نجاح الثورة الفرنسية 1789.....59
رابعا ـ تأثير نظريات العقد الإجتماعي على الإعلان عن حقوق الإنسان 61
خامسا ـ تأثير نظريات العقد الإجتماعي في ظهور الأنظمة الديموقراطية.....62
المبحث الثاني : النقد الموجه لنظرية العقد الإجتماعي :.....64
أولاً: هي نظرية بعيدة عن الواقع : 64
ثانياً: إهمالها للجانب الديني : 64
ثالثا: تناقضات أفكارها: 65
رابعا: الاختلاف الفكري بين رواد نظرية العقد الإجتماعي : 66
أ ـ حول الحالة الفطرية :.....66
ب ـ حول السيادة:.....67
ج ـ حول الحكومة:.....68
خاتمة.....71
قائمة المصادر والمراجع.....74
الفهرس

الملخص

الملخص بالعربية :

تقوم هذه الدراسة على نظرية العقد الإجتماعي وتداعياتها على الفكر الغربي ، و هي قضية مهمة تضم مختلف الأبعاد السياسية و الإجتماعية للإنسان الذي هو المحرك الرئيسي لهذه النظرية ، ولهذا طرح الفلاسفة الغربيين هذه المشكلة وعلى رأسهم توماس هوبز ، جون لوك ، جان جاك روسو، إذ ساهموا بإرساء شروط إستراتيجية لفكرة العقد الإجتماعي المرتبط بالحق الطبيعي و الحق الإجتماعي لتحقيق العدالة الإنسانية في ظل ما مرت به أوروبا و الفكر الغربي بصفة عامة من أزمات سياسية و إجتماعية.

الكلمات المفتاحية:

العقد الإجتماعي ، الحق الطبيعي ، الحق الإجتماعي ، العدالة .

Abstract

This study is based on the theory of the social contract and its repercussions on Western thought, and it is an important issue that includes the various political and social dimensions of the human being, which is the main driver of this theory. That is why Western philosophers raised this problem, led by Thomas Hobbes, John Locke, and Jean-Jacques Rousseau, as they contributed By establishing strategic conditions for the idea of the social contract linked to natural right and social right to achieve human justice in light of the political and social crises that Europe and Western thought in general have experienced.

key words:

Social contract, natural right, social right, justice.